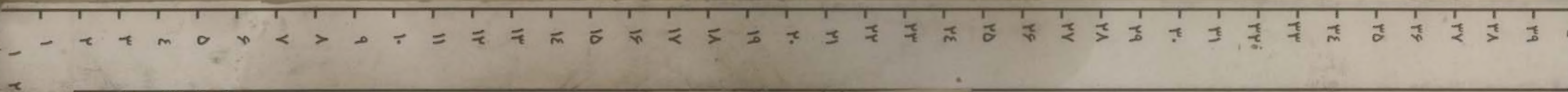


٣٠٢٢٤١

سورة الانعام
هي سورة السادسة
الفرقية فها خمس
مئة آية

٥



الشيخ
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

٢٥٢٢٤١

سورة الاحقاف لا تحصى سورتها الفسحة
 هي اربعون واربعة وخمسة وعشرون
 الف الى خمسين واربعة وخمسة وعشرون
 قالوا يا رسول الله فليكن من ذلك
 في اربع منها اربعون واربعة
 قال لا بل في كل واحد

١١٥

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

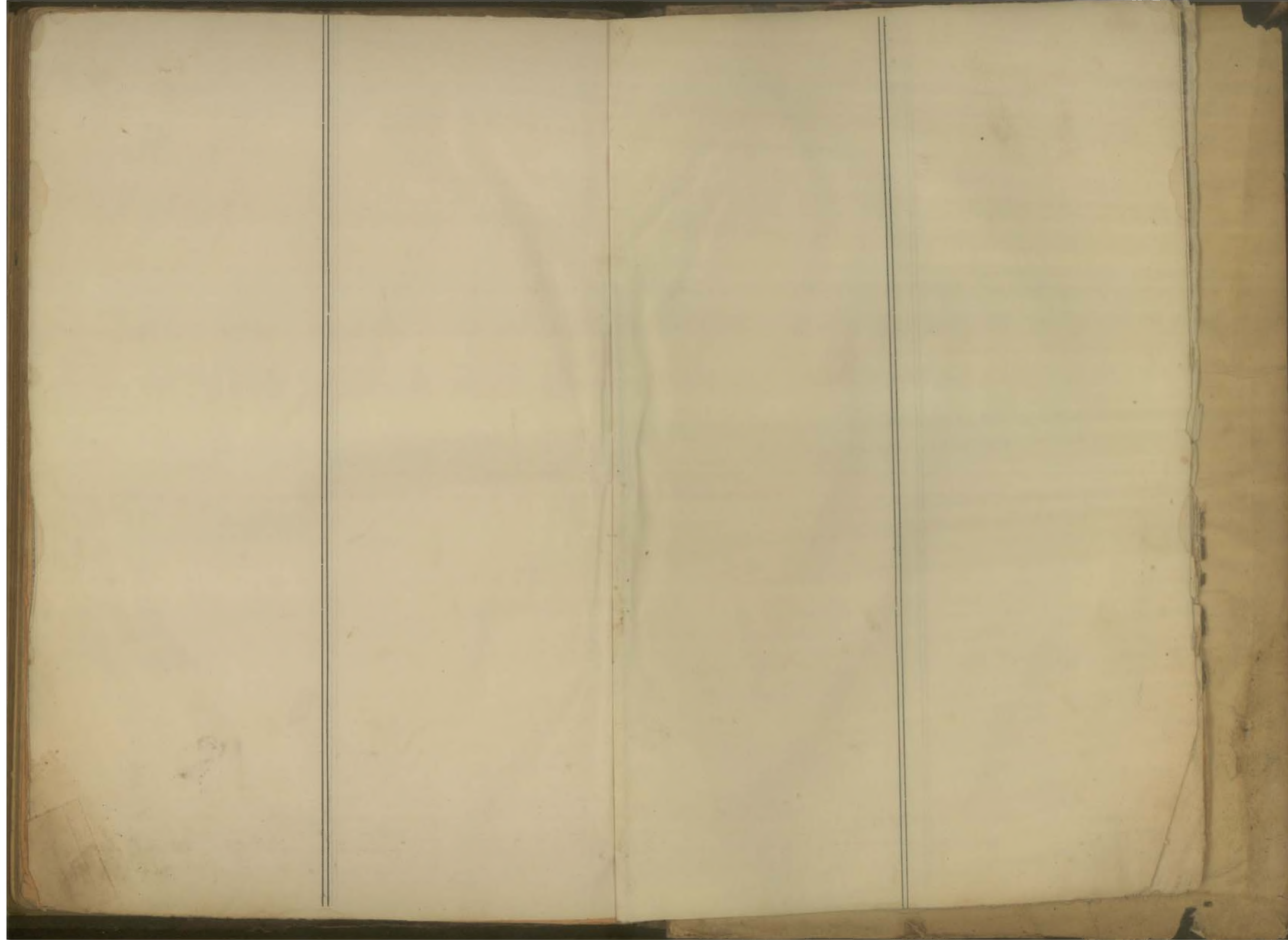
٣٠٢٢٤١

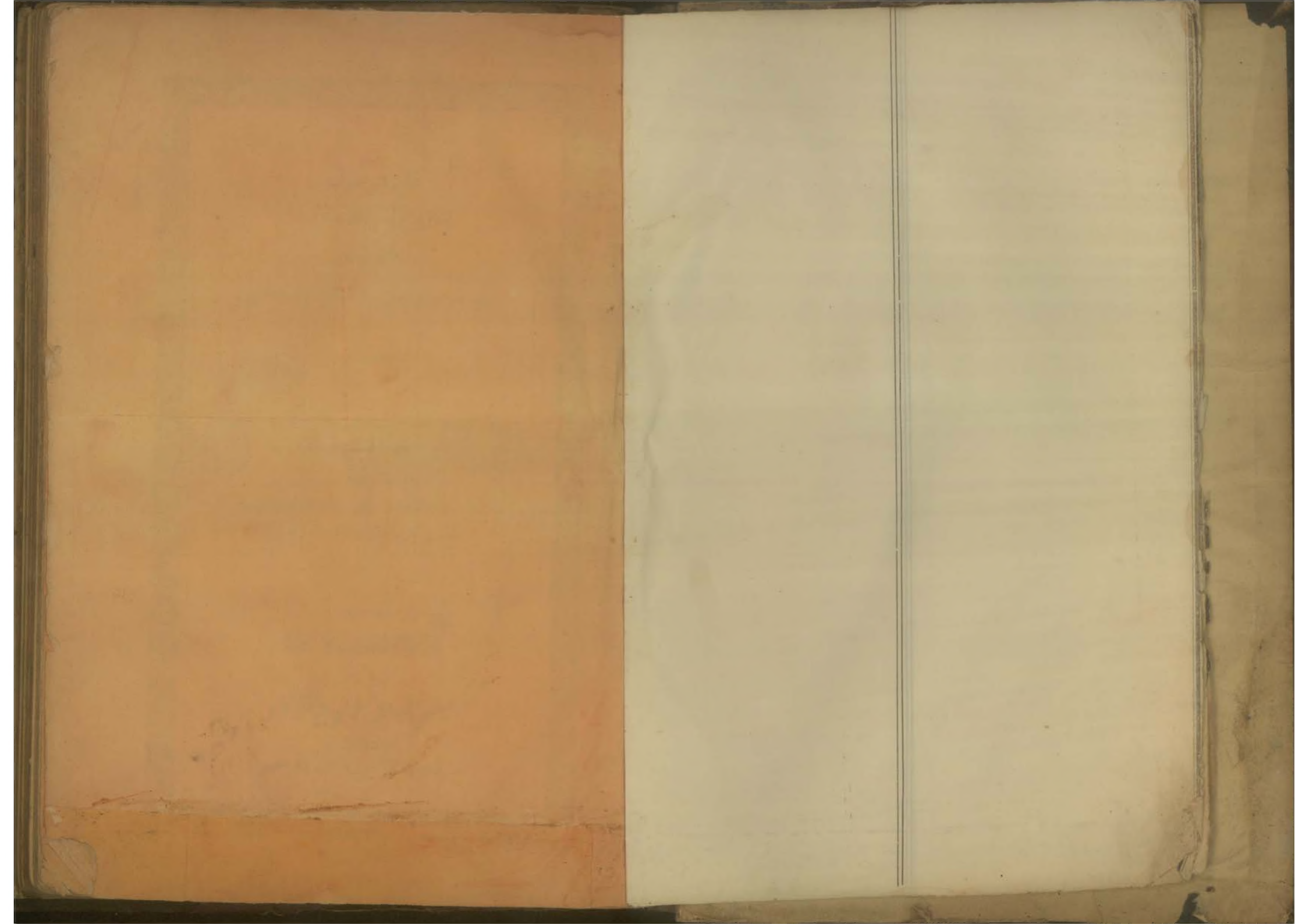
سنة الامارة لا عصفه وادان الشيا
هي النور اسس وحصصه الكوملة في ايدى
الشرابي فاصف باي اصف دار اس
قال سالكه صلوكة مخلصه من قال
يبارك في جناها ابد اس
قال الامام للامام

== ٥









غاية الوصول
شرح لب الاصول

كلامها تأليف

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الانصارى الشافعى

٣٠٢٢٦



و بأول كل صفحة المثل المذكور المسمى باب الاصول وهو ملخص
جمع الجوامع في الاصول لابن السبكي

وقد وضع بأسفل الصحائف حواشى العلامة الفاضل الشيخ محمد
الجوهري بحرف صغير مفصلا بينهما بجدول

طبع في المطبع الكائن في مدينة

على نسطراحيها

عيسى البابى الحلبي وشركاه

بمطبعته في مدينة

مردود بمطبعة القومية سنة ١٢٦٠ مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجدلة الذي وقفنا للوصول الى معرفة الاصول و يسر لنا سلوك مناهج بقوة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه قال سيدنا مولا لا نأخذ الشيخ الامام العالم العلامة الخیر البحر الفهامة صدر المدرسين زين الملة والدين أبو يحيى زكريا الانصاري الشافعي تقي الله برحمته ونفعنا ببركته وبركة عاومه بمحمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

الجدلة الذي أظهر بدائع مصنوعاته على أحسن نظام وخص من بينها من شاء بزياد الطول والاعتماد ووقفه وهداه الى دين الاسلام وأرشده الى طريق معرفة الاستنباط لقواعد الاحكام لبشارة الحلال وتجنب الحرام وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام وأشهد أن سيدنا محمد عباده ورسوله المفضل على جميع الانام على الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الغر الكرام وبعد فهذا شرح مختصر المسمى بلب الاصول الذي اختصر فيه جمع الجوامع بين حقائقه وبوضوح دقايقه وبذلل من اللفظ صعبه ويكشف عن وجه المعاني نقابها بكافية غالباً عبارة شيخنا العلامة المحقق الفهامة الجلال المحلى للاستبصار وحسن تأليفها وروما لحصول بركة مؤلفها. وسبب غايه لوصول الى شرح لب الاصول والله أسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم أي أولها أو ابتدئ تألني والباء للمصاحبة ليكون ابتداء التأليف مصاحباً لاسم الله تعالى المتبرك بذكره وقيل للاستعانة نحو كتب بالقلم والاسم من السمو وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة والله علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الصفات الجلية والرحن الرحيم صفتان ينبتا لبالقمة من رحم والرحن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء يدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع (الجدلة الذي وقفنا) أي خلق فينا قدرة (للاصول الى معرفة الاصول) فيه راحة الاستهلاك والجدلة البناء بالسان على الجليل الاختيارى على جهة التبريل والتعظيم وعرفنا فعل باني عن تعظيم المنعم من حيث انهم نعم على الخادم أو غيره وابتدأت بالبسملة والجدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بغيره في داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالجدلة فهو أجند أي مقطوع البركة وقدمت البسملة عملاً بالكتاب والاجماع والجدلة مختص بالله كما أفادته الجملة سواء جعلت له فيه الاستغراق أم للجنس أم للعهد كما ينبت ذلك في شرح البهجة وغيره (ويسر لنا سلوك) أي دخول (مناهج) جمع منهج أي طرق حسنة (سبب قوة)

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه البسملة من ولده عبد الدين الذي شارك في الأخذ على شيوخه وقد مات في حياته شيعياً بالفرق وقد كلف بصره حزناً عليه وهو الذي ترجم الشيخ في جميع كتبه ولم يقف وأما الذي أعقب قوله جلال الدين وبسبب ترجمته لأنها من ذوات البال وقال أسله قول بالفتح وليس بالكسر ولا لسان مزارعه يقال نحو يخاف ولا بالضم والالسان لازماً ولا بالتكون لأنه ليس من أوزان الفعل الثلاثي كما هو ظاهر انتهى (قوله سيدنا) أي مزارعنا الذي نزع اليه في الهبات ومولانا أي ناصرنا وانصر بعد الفزع فانسب تأنيده والتبني أي بالغ رتبة الفضل على منابغ الاسلام وله جوع أحد عصر منها مشيخة بكسر الميم كما في الفاموس وآثر الاسلام لأنه الظاهر لنا (قوله طرق) جمع طريق وفي بعض النسخ أي طريق تيسر لشيخ وفي المختار الطريق البديل يذكر ويؤت هول الطريق الأعظم والطريق العظمي والجمع

أودعها في العقول والصلاة والسلام على محمدنا لنوحبه الفائزين من الله بالقبول وبعد فهذا مختصر في الاصول وما معها اختصرت فيه جمع الجوامع للعلامة التاج السبكي رحمه الله وأبدلت منه غير المعتمد والواضح بهما مع زيادات حسنة ونهت على خلاف المعتزلة بعدنا وغيرهم بالاصح غالباً وسميت لب الاصول راجياً من الله القبول وأسأله النفع به فانه خير ما مول وينحصر مقصوده في مقدمات وسبعة كتب

أودعها في العقول (جمع عقل وهو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وقد بسطت الكلام عليه في شرح آداب البحث (والصلاة) وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن آدمي تضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم (على محمد) نبينا ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف تسمى به نبينا بالهام من الله تعالى تفاؤلاً بأنه يكثر جد الخلق له لكثرة صفاته الجلية (وآله) هم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب (وصحبه) هو عند سبويه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو كسائي من اجتمع مؤمناً ببني هاشم صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقيهم وجلت الجود الصلاة والسلام على من ذكر خبريتان لفظاً انشائيتان معنى اذ القصد بالأولى الثناء على الله بأنه مالك لجميع الجدة من الخلق وبالثانية إيجاد الصلاة والسلام لا الاعلام بذلك وان كان هو القصد بهما في الأصل (الفائزين) أي الناجين والظافرين (من الله) متعلق بقولي (بالقبول) قدم عليه هنا وفيما يأتي رعاية للسجع ويجوز تعلقه بما قبله (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها غالباً تضمن أمام معنى الشرط والأصل مهما يكن من شيء بعد البسملة والجدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهننا (مختصر) من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى (في الاصول) عبر به دون الاصولين (أي أصول الفقه وأصول الدين) إشارة للتخفيف والاختصار (وما معها) من المقدمات والتقليد وآداب الفتيان وخاتمة التصوف (اختصرت فيها جميع الجوامع للعلامة) شيخ الاسلام عبد الوهاب (التاج) ابن الامام شيخ الاسلام تقي الدين (السبكي رحمه الله) وتقدمه بغيراته وكساه حلي رضوانه (وأبدلت منه) أي من جمع الجوامع (غير المعتمد والواضح بهما) أي بالمعتمد والواضح (مع زيادات حسنة) ستقف عليها ان شاء الله تعالى (ونبهت على خلاف المعتزلة) ولومع غيرهم (بعدنا) على خلاف (غيرهم) وحده (بالاصح غالباً) فيها (وسميت لب الاصول راجياً) أي مؤملاً (من الله) تعالى (القبول وأسأله النفع به) مؤلف وقارته ومستعنه وسائر المؤمنين (فانه خير ما مول) أي مرجو (وينحصر مقصوده) أي لب الاصول (في مقدمات) بكسر الدال مقدمة المجلس من قسم اللازم بمعنى تقديمه بفتحها على فلة مقدمة الرحل في لغتين قدم المتعدي أي في أمور مقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات لا لتفانها فيه مع وقفه على بعضها كتر في الحكم وأقسامه اذ ينبت في الاصول نارة وينفيها أخرى كساجي (وسبعة كتب) في المقصود بالذات حصة في مباحث أدلة الفقه الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال والادس في التعادل والترجيح والسابع في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد وأدب الفتيا وماض اليه من علم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد في أصول الدين المحتتم بما يناسب من خاتمة التصوف وهذا الحصر من حصر الكل في أجزائه لا الكل في جزئياته

أطرق وطرق وطريقة القوم أمانيهم وخباياهم وطريقة الرجل مذهبه يقال ما زال فلان على طريقة واحدة أي على حالة انتهى مع حذف (قوله والصلاة الخ) قال السبكي إنما قال صليت عليه في معنى الحنو والرحمة والتعطف لأنها في الأصل انطاف من الصلوات ومن أجل ذلك عديت في اللفظ بجلى انتهى من التفریب وفي الأساس للزخشرى وضرب الفرس صلو به يذنبه ماعن بينه وخيله وكل شيء إذا ولبت افرجت صلوها ومنه الفعل السابق قال في التفریب نبا ارتفع والبصر عن الشيء واليبس عن الضربة رجماً والفرش لم يفرغ عليه الضامع وبنائي فلان جفاق والنبوة الارتقاء والجودة والقامة والنهي المكان للرفع والطريق والأنبياء طرق الهدى والنبوة طلب العرف الى آخر ما قاله انتهى من خط شيخنا العلامة عبد الجوهري (قوله من اسم مفعول المضعف) أي المضعف الذين بأن هل الجرد الى باب الضعيل لا للمضعف الذي لم يزل حروفه الأصول من التضعيف كس وظل ام حاشية المحلى للشرح (قوله حلى) يضم الحاء وكسرها مقصوداً جمع حلية وهي لفعة والميم كساه الصفة التي تشملها كالثوب من الرحمة الناشئة عن الرضوان على ما يؤخذ من المصاحب وأما قراءة حلى بالتحديد فلا تناسب لفظ كساه كما هو ظاهر انتهى شيخنا عبد جوهري (قوله أي المقصود منه بالذات) فلا تدخل الحلية ونحوها وهو أعم من المقصود من الفن بالذات لشمله المقدمات بخلاف المقصود بالذات من الفن فيشمل (قوله المقصود بالذات) أي من الفن فلا يردان المقدمات من المقصود بالذات فيلزم تقدمها على نفسها وذلك لأنها من المقصود بالذات من الكتاب لامن الفن فيلتدبر (قوله بالذات) أي من علم الأصول كما يقع فيلتأمل

فلا بد من حكم الامن المتوعد على النفس والقيح بمعنى تراب القم خلا والمفتاح لا تشرع وان شئت فقل واجب بالشرع وان لا تنكح فيه بل الامر موقوف الى الورود والاصح امتناع تكليف القائل

باعتبار خبرين تراب آثار هذه الامور عليها قال الرماني وليس لهذا الخلاف كبير فائدة بل هو خلاف لفظي وادانت ان الحكم خطاب الله فلا بد من حكم الامن الله فلا بد من العقل شيئا ما يأتي عن المعتزلة لغير عن بعضه الحسن والقيح بالحق الذي على الامر (وعندنا) اهل الاشاعرة (ان الحسن والقيح) لشيء (عقبي تراب) للمعنى (القم خلا) والشرع (والصحة) لا كحسن الطاعة وقيح النصية (غير عيان) أي لا يحكم بها الا الشرع لا بد من العقل على أي لا بد من الاصول لا خلاف لاعتناء المعتزلة لعقلان أي يحكم بهما العقل يعني الطريق الى العلم بهما بممكن انرا كما من غير ضرورة سمع نافي الفعل من مصلحة او منفعة في بعضها كونه عند الله أي يدرك العقل ذلك اما الضرورة كحسن الصدق النافع وقيح الكذب الضار أو النظر كحسن الكذب النافع وقيح الصدق الضار وقيل العكس والشرع في كماله أو باقية الشرع في بعضه على العقل كحسن يوم ليربوع من رمضان وقيح يوم قبل الزيادة والتواب لغيرهما من ذكر مقابلهما الأنسب بأصول المعتزلة للعقل عندهم لا يتخلف ولا يفتقر الى العقل كماله والنفس كحسن العلم وقيح الجهل لعقلان أي يحكم بهما العقل اتفاقا (و) عندنا (ان شكر النعم) هو عرف العبد جميع ما نعم الله عليه من السمع وغيره الى ما خلقه (واجب الشرع) لا بالعقل في نفسه وقوة في ذاتها بل به صلاحه (و) عندنا (لا يحكم) متعلق بعقل لعلنا نحجز (قوله) أي الشرع أي نعمه احسن الرجل لا بد من حسنة من تراب التواب والعتار بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا أي لا نستحق عقابي عن ذكرك التواب كرم الله الاخرى في العقل معنى التكليف والقول بان الرسول في الايمان العقل ونحسين العقل بها التوبى خلاف الظاهر (و) اتفاقية لاطالة (الامر) أي الشأن في وجوب الحكم (موقوف الى الورود) أي الشرع فلا خلافه من غيرنا في الأفعال قبل البتة بالوقت ومن غيرنا الحكم فيها ما عند الله من العقل متعلق بمقتضى خبرنا وقيل المتكلمين جعلوا العقل حاكي الأفعال في البتة في الشيء منها ضروري كالنفس في القول أو اختياري كسوءه بأن أدرك في مصلحة أو مفيدة أو اشفاقا فامر غشاقه في حشر وهو ان ضروري في مقتضى غايته والاختياري كسوءه ينقسم الى الأقسام الخمسة الطرام وغيره لا حان الشغل على مقتضى فعله حرام كالقفل أو تركه فواجب كالعقل والاقان اشتغل على مقتضى فعله كسوءه كالأحسان أو تركه كسوءه وان لم يسل على مقتضى ولا مصلحة فيباح فان لم ينص العقل في شيء منها كسوءه بأن يدركه ومثله في كماله كل القاية فاختلاف في ذاته في عموم دليله على لانه أقوال أحدها لا يتصور لأن الفعل تصرف في ملك الله تعالى بعد اذ ان العلم كماله لله تعالى وثانيها التمسح لأن الله تعالى خلق العبد وما يتفهم به فلو لم يصح له كان خلقه عبثا أي خاليا عن الحكمة وثانيها الوقت عنهما أي لا بد من أن يتصور أو يباح به أنه لا يخلو عن واحد منهما ما يتصور منه فحظوظ أو لا فيباح وذلك تعارض دليلهما وقد علم ان التمسح في من قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا (تمت) في الواقع بعد التصور لا يحكم فيها فثلاثة أقوال الخطر لا يستلزم عندنا أن لم يرها قبل على سبيل التحريم والاباحة لقوله تعالى حتى لكم حال الأرض جميعا والوقت تعارض دليلان (والاصح امتناع تكليف القائل) وهو ممن لا بد من كمالهم والساهي لأن مقتضى التكليف شيء بالانتيان ليست الا ذلك بشروط على العقل بالتكليف والقائل لا يصح

اليمين فيان كما ذكره السكاك وفي طر من اليد في حوائج العبد وذكر ذلك ومعلوم ان اليان من جهة الأركان القوية كما نرى في هذه ام من خط الغلاة الجاهلي السكير (قوله نفس اليان) قد التفتت الركن في خبره في التمسح الاث مذاهب أحدنا ان حسن الأبيد وبسوا والتواب والعتاب عليها نزعان وهو قول الأشعرية والثاني عقاب وهو قول المعتزلة والثالث ان حسنا وبسوا أثبت بالحق والتوبة والعتاب متوقف عن التمسح فليس قبل الشرع حسنا وبسوا ولا يقر عليه التوبى والعتاب الا بعد ورود الشرع وهو الذي ذكره أحد من على القول من أصحابنا أو بطلان من المابة وذكره الحنفية وحكمه من أي حسنة لها وهو للصور قوله من حيث النظر وآيت القرآن الخيرة وسلامته من التمسح واليه اشارات عقل متأخرى الأصوليين والتكلميين فيصطنع له بالحرف (قوله امتناع تكليف القائل) أي استصاحه مثلا كما في السكاك وشبهه الفرح على الحق أو ياد على ان التكليف بالحق مطلق لا يان من جهة الامتناع لا من جهة الامن ولا يان

والتكليف لا المكروه

ذلك ومنه الكران وان أجرى عليه حكم المكلف تفضيلا عليه كما أوضحته في حاشية شرح الأصل وغيرها (و) امتناع تكليف (المجأ) وهو ممن يدري ولا مندوحة عما ألحق اليه كالقاط من شاق على شخص يقتله لا مندوحة عن الوقوع عليه القاتله فيمتنع تكليفه بالمجأ اليه بنفسه لعدم قدرته على ذلك لان الأول واجب الوقوع والثاني عنه ولا قدرته على واحدتهما وقيل يجوز تكليف القائل والمجأ بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة ورد بان الفائدة في التكليف بذلك من الاختيار على بأخذ في المقامات منتفعية في تكليف من ذكر وظهر أن من ذكر يمتنع أن يتعلق به خطاب غير وضعي بغير الواجب والحرام أيضا وان أوهم التعبير بالتكليف قصوره عليهما (لا المكروه) وهو ممن لا مندوحة عما أكرهه عليه الا بالاصر على ما أكرهه فلا يمتنع تكليفه بالمكروه عليه وان خالف داعي الأكره داعي الشرع ولا ينقيضه وان وافقه على الأصح فيهما لا مكان الفعل لكن لم يقع الأول مع المخالفة خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولا الثاني مع الموافقة قياسا على الأول وانما قضا مع غير ذلك لقدرته على امتثال ذلك بأن يأتي بالمكروه عليه داعي الشرع كمن أكرهه على أداء الزكاة فتواها عنه أخذها منه أو بنقيضه صابر أعلى ما أكرهه به وان لم يكفه الصبر عليه كمن أكرهه على شرب خمر فامتنع منه صابر أعلى العقوبة وقيل يمتنع تكليفه بذلك لعدم قدرته على امتثاله اذ الفعل لا أكرهه لا يحصل الامتناع به ولا يمكن الانتيان معه بنقيضه والقول الأول للاشاعرة والثاني للمعتزلة وصححه الأصول ورجع عنه الى الأول آخر أو أدرك فيها محجة امتناع تكليف المكروه على القتل فاحتاج الى الجواب عن ام القائل الجمع عليه بأنه ليس الا كراهه بل لا يثارة نفسه لبقاء على قتيله وعلى ما رجعتاه لا يحتاج الى الجواب ثم ما ذكر في تكليف المكروه هو كلام الأصوليين أما القائل فاعترض أجوبتهم في تحصيله في العقل فترجعوا عما يوافق عدم تكليفه كعدم محرمه وحلهما وكذا عطف بكلمة السكير وقدمه على ما لا يمتنع ومن يتعلموا بما يوافق تكليفه كما كراهه الحرفي والمراد على الاسلام وتقدمه على كراهه على ومرة رجحوا ما يوافق الأول كما كراهه الصائم على القطر واكرامه من حلف على شيء فانه لا يفتقر ولا يمتنع بفعل ذلك على الرجوع ومرة رجحوا ما يوافق الثاني كما كراهه على القتل فانه يأم بالقتل اجاعا و يأمه الضمان قودا أو بالاعلى الرجوع لا يقال التعبير بالتكليف قاصر على الوجوب والحرمه بناء على ان التكليف الزام مافيه كافة لا يمتنع ذلك فان ما عداها لازم للتكليف اذ لا وجود له لم يوجد

ان كونه غالبا أو ملجأ حيث مناف ذلك فعلا فليندر انتهى شيئا الجوهرى (قوله لقدرته على امتثال ذلك) علة قوله لا مكان العمل واسم الإشارة راجع الى التكليف بالمكروه أو عيشه وقوله بأن التمسح لا يمتنع لا تكليف بها على الله الرب مع قطع النظر عن الوقوع وعدمه فلا بد من (قوله عدم قدرته) أي عدم مباشرة فعل الا كراهه كما يدل على ذلك فان الفعل لا كراهه والتكليف عند عدم القدرة على علة المصنف لأن التكليف لا يتصور الا عند مباشرة فعل الامتناع وعند المعتزلة لأنه لا فائدة فيه حيث فيسكون عبثا وهو حال وعند الأشاعرة لا يتصور التكليف به غير مقدور للمكلف حيث بناء على امتناع التكليف بما لا يطاق ام (قوله والثاني للمعتزلة التي) قال العلامة المحلى في شرحه ومن توجيهها يعلم أنه لا خلاف بين الفريقين وان التحقيق مع الأول فينبأ من التمسح أولا ان في تعلق التكليف بفعل المكلف ثلاثة مذاهب أحدها انه قبل مباشرة الفعل و يقطع عندها وثانيها انه قبلها و ينشر عندها وثالثها انه عندها فقط والأول لجهور المعتزلة والثاني لجهور الأشاعرة والثالث تقوم منهم الامام الرازي قال المصنف فيها سابق وهو التحقيق اذ عرفت ذلك مع ما تقدم من أن في تكليف المكروه قولين أحدهما استحالة حال المباشرة لفعل الاكرام وثانيها جواز قبل المباشرة فاعلم ثانيا أن أصحاب المذهب الأول كما يقولون بالقول الأول وهو الاستحالة حال المباشرة يقولون بالثاني وهو الجواز قبلها لعدم منافاته لديهم المقرر وكذلك أصحاب المذهب الثاني وهم الأشاعرة كما يقولون بجواز تكليف المكروه قبل المباشرة يقولون باستحالة عندها لعدم القدرة حيث كاتقدم من انه لا قدرة له حيث على الامتناع فلا خلاف بين الفريقين أمي المعتزلة والأشاعرة في عديد القولين بوجه ما وأما أصحاب المذهب الثالث وهم القوم الذين منهم الرازي وتبعهم المصنف فلا يأتي لهم موافقة الأشاعرة في القول بجواز التكليف قبل المباشرة لنافته لديهم من أن التكليف لا يكون الا حال المباشرة بل يقولون بالاستحالة حال مباشرة المكروه كما قول المعتزلة لكن لا يوافقونهم على موافقة مذهب الأشاعرة في الجواز قبل ذلك كان أصحاب التحقيق مع القول بالاستحالة فقط نظرا لانه وبهذا تلم السر في قولنا الفرح مع الأول دون أن يقول هو الأول لأن المراد بالتحقيق ماسياق وهو متوافق مع الفريق الأول على الاستحالة لانه عيب بل لا يوافق على القول بالجواز قبل المباشرة فلا كراهه عنده مناف لتكليفه مطلقا أما حال المباشرة فلعدم القدرة وأما قائله فان مذهبه أنه لا تكليف حيث واقف بينه وبين الأشاعرة في المعتزلة في القول بالجواز قبل المباشرة معقول وذلك صحيح رجوعه الى مذهب الأشاعرة في كراهه الأشياء والتظاهر حيث قال والقول الفصل ان الاكرام يأتي التكليف المعنى أي نظرا لما قبل التسمية خلاف مذهبه الأول فانه يأم مطلقا لا محصل ان رجوع المصنف نظرا لثلاثة مذهبه يجوز التكليف وعدمه تحت المعتزلة والأشاعرة بالنظر

وَأَمَّا لِأَجْلِ تَوْجُوهِ الْمَلَأَمَقِ إِلَى الْكُتُبِ الْمَسْنُونَةِ بِحَقِّ عِلْمِهَا بِأَعْلَى الْأَدْبَارِ وَأَعْلَى الْأَعْيَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْإِلَهِ

المطابق والمفهوم

[illegible]

في المتطوق والمفهوم

[illegible]

وَالْأَوَّلَانِ الْقَضِيَّتَانِ وَالْأُخْرَى عَقْلِيَّةٌ تَمَّ هِيَ أَنْ تَوْفَّقَ جَدِيقَ الْمَنْطُوقِ أَوْ مَحْضَهُ عَلَى أَصْبَارِ فِدَالَةِ اقْتِضَاءِ وَالْأَوَّلَانِ عَلَى دَلِيلِ الْمَالِ يَقْصِدُ فِدَالَةَ
إِشَارَةَ وَأَلْفَادِلَةَ أَيْمَا وَالْقَهْمُ هَذَا لِيُجْلِيهِ عَلَى الْمَافِقِ لِأَنَّ الْمَنْطُوقَ مُوَافَقُهُ وَلَوْ مَسَاوِيًا فِي الْأَصَحِّ تَمْثِيلُ الْخُطَابِ أَنْ
كُنْ أَوَّلَى وَلَئِنْ كَانِ مَسَاوِيًا

انزام المعنى أى استنزاه للبول كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فى الأول وعلى الحيوان أوالناطق فى الثانى وعلى قابل العلم فى الثالث اللازم خارجا أيضا كدلالة المعنى أى عدم البصر عما شأته البصر على البصر اللازم للعلمي ذهنا الناطق هنا لوجود كل منهما فيه بدون الآخر ودلالة العام على بعض أفراد كجاء عبيد مطابقة لانه فى قوة قضاي بعدد أفراد كما سيأتى ذلك فى مبحث العلم فقط ناقيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث وقد أوضحت ذلك فى شرح ايساغوجي وبالدلالة كون الشيء بخلة يلزم من العلم به العلم بآخر وخارج بإضافته اللفظ الدلالة العقلية كدلالة الخطأ والاشارة بزيادة الوضعية دلالة اللفظ العقلية غير الاتزامية كدلالاته على حياة لا لفظه والطبيعة كدلالة الأتق على الوجع (والاويلان) أى دلالات المطابقة والتضمن (لفظيتان) لانهما بمحض اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار اذ الفهم فيهما واحد اعتبر بالنسبة الى مجموع جزئى المركب سميت الدلالة مطابقة أولى كل جزء من الجزأين سميت تضمننا (والأخيرة) أى دلالة الاتزام (عقلية) لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى لازمه وفارقت التضمنية بعامر وبأن المدلول فى التضمنية داخل فيها ووضعه اللفظ بخلافه فى الاتزامية وهذا بعلية الأدنى وبان الحاجب وغيرهما من المحققين وجرى عليه مضمنا الكمال والتمام والأخيل تبع صاحب المصنوع وغيره فى ان المطابقة لفظية والأخران عقليتان وتبعهم فى شرح ايساغوجي وبالدلالة كثر لتضمن كل من الثلاث للثلاث (م) أى الأخيرة (ان توقف صدق النطوق لوحة) عقلا أو قسطا (على اضمار) أى تقديرها دل عليه (فدلالة اقتضاء) أى دلالة اللفظ الاتزامية على معنى الفهم المقصود تسمى دلالة اقتضاء فى الأحوال الثلاثة فأولها كما فى الحديث الآتى فى مبحث الجمل رفع عن أمى الخطأ والنسيان أى المؤاخاة بهما لتوقف صدقة على ذلك لوقوعهما والثانى كما فى قوله تعالى واسئل القرية أى أهلها اذ القرية وهى الأبنية المتجمعة لا يصح سؤالها عملا والثالث كما فى قولك لمالك عبد أمتق عبدك عنى ففعل فانه يصح عنك بتقدير ملكك لى فاعتقته عنى لتوقف صحة العتق شرعا على الملك (والا) أى وان لم تتوقف صدق النطوق ولا الصحة له على اضمار (فان دل) اللفظ الفعليه (على مالم يقصد) به (فدلالة اشارة) أى دلالة اللفظ على مالم يقصده تسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفق الى ذنابكم على تحميمهم من أصبح جنبا للزومها المقصود به من جواز جماعهن بالليل الصادق بآ خرجه منه (والا) بأن دل اللفظ على ما قصده ولم يتوقف على اضمار (فدلالة اشارة) أى دلالة اللفظ على ذلك تسمى دلالة اشارة ونسبى تنبيهها وسيأتى بيانه مع مثاله فى القياس فى المسالك الثالث من مسالك العامة وذكره ههنا من زيادى وعلم من تعبيرى ههنا دون تعبيره بالمنطوق ان هذه الدلالات الثلاث من قسم دلالة الاتزام اذ المنطوق ينقسم الى صريح وغيره فالصريح دلالاتنا المطابقة والتضمن وغيره دلالة الاتزام وهى التى تنقسم الى الدلالات الثلاث فان قلت دلالة الانسان على قابل العلم مثلان أى الدلالات قلت من دلالة اشارة فظا يظهر (والمفهوم ما) أى معنى (دل عليه اللفظ لاقى محل النطق) من حكم وعلم معا كتعظيم كذا كإساقى (فان وافق) المفهوم (النطوق) به (فواقفة) ويسمى مفهوما وافقة (ولو) كان (مساويا) للنطوق (فى الأصحح) هو (غوى الخطاب) أى يسمى به (ان كان أولى) من النطوق (وخطه) أى لحن الخطاب (ان كان مساويا) للنطوق والمفهوم الأولى كتعظيم ضرب الوالدين الدال عليه نظر للمعنى قوله تعالى فلا تقتل ظما أى فهو أولى من تحريم التأفيف للنطوق لكونه أشد منه فى الإيذاء والمساوى كتعظيم احراق مال اليتيم الدال عليه نظرا للمعنى أى ان الذين يأكلون أموال اليتيم ظلما فهو مساو لتعظيم الأكل لمساواة الاحراق للأكل فى التلافى وقيل لا يسمى مساويا للواقفة وان كان مثل الأولى فى الاحتياج - وعليه مفهوم الواقفة هو الأولى ومن الأولى بدعى الخطاب وبه من الخطاب بدعى الكلام ما قصده به فظا وخبره عنه وما يضاهى فيه مفهومه على محمل الحكم كالنطوق فوهم المفهوم الأولى من

والاستقبال نظر فاضنة معنى الشرط غالباً ولاضيق والحق تارة والآية لا تضل حذيفة وعجزاً أو تشدية والسببية والمصاحبة والظرفية
واليدانية والفاة والواجب زقولا استعمالاً ولا تقسيم والغاية والتوكيد وكذا التخصيص في الأصح وبلى العطف بآخر الباء لا يشترط فظاً
للا بظال أولاً تشال من غير من إلى آخره يتبع معنى غير من أجل ومتعيناً من قرين في الأصح وهم صرف عطف للشر بلك
والهبة والترتيب في الأصح

انفاجاً بمعنى من المعاني كالأصل موالتي والأصل في أن المؤدى بالخرق وقيل طرف مكان وقيل طرف زمان نحو خرجت فلاناً
زيدوا في أي فاجاً وقوف حر وجي وسكاناً على ما به وهل الفاء هي الألف لا زمة أو عطفاً أو سببية محضة أو لا (والاستقبال ظرفاً مضمة
بمعنى الشرط غالباً) فخطب على عاتق الشرط نحو إذا جاء نصر الله وآية وقد تضمن معنى الشرط نحواً فلك إذا أحرر البس أي وقت
أحراره (والضام والخال نادراً) نحو وأما أولئك الثلاثة فأنها رأت سداً زلزالاً وتعالى عن عطفها في الاستقبال على سببه
آثار النهار مقاربه (و) التام (الباء بالاضاف) وهو أصل معانيها (حسيلة) نحو جئت أي فلتسببه (وعزاً) نحو من شرب يداي
أصبت ضروري يمكن تقريبه لغيره والادور لم يلق برب (والنعتية) كالنعت في سيرة الفاعل معقول لا نحو ذهب الله بنورهم أي
أنهم مفرق في العتري بينهما بأن الأول بلغ أنه يعيدان الفاعل أخذ النور وأمسكه في سببه تيمناً بالثاني (والسببية) نحو
فكلاً أو عتاً بديه ومنها الاستعانة بأن تدخل الباء على أنه الفعل نحو كذبت بالقدر راجحاً في السببية كما في ماقت أو في من عتدا
فيما رآه كإفعله الأصل (والصاحبة) بأن تكون الباء بمعنى مع أو معي عنها وعن مضمونها بالظن ولهذا تسمى بالظن نحو فقهه
الرسول يظن أي مع الحق أو عتاً (والظرفية) السكينة والراحة نحو والذين هم في بيوتهم يسبحون (والظرفية) بأن يحمل
محملاً لفظ يدل كقول عمر رضي الله عنه ما يرى أن في هذا الدنيا أي يدعى الله من استأذن التي في العترة فأنه وقال
لا نبتأنا نحن من دعاك وضرب بها راجع إلى عتة التي لك آخرة وأحق صغر لغيرها (والفاة) وهي الدخول على الآخر في
نحو لشارب يترسا بدهم ولا تشربوا بأن عتاً قليلاً (والصاحبة) كمن نحو سأل سائل بعباد وأفع أي عتاً (ولا يستلزم) كقول عمر
ومن أهل الكتب من أن لا يمتنع أي قلب (واضمة) نحو لمعة لا تفسد كذا (والفاة) كقول عمر ومن أحسن في أي أبو جهنم
ضمن أحسن معنى لفت (والتوكيد) وهي لا تضاعف الفاعل أو المفعول أو الفعل أو غير نحو كمن يمشي بها وبشرى إليك
يجمع النحلة وعتك كدهم وأبى الله بكاف عتته (وكذا التخصيص) كمن (في الأصح) نحو عتاً شرب بها عتاً لفت أي مناهو قيل
ليست له ويتربى الآية بمعنى روي أو بالانجاء والباسية (و) التاسع (في العطف بالشراب) أي معان ولها مفسر في أوليت
موجباً أم غير ففي الموضع نحو طار به في عترو واضرب يداي في عتراً انتقل حكم المصروف عليه فيس كانه مكوت عتته إلى
النعطوف وفي غيره نحو ما يار يدل عترو ولا تضرب يداي في عتراً انتقل حكم المصروف عليه وتعمل من المصروف (والاقتراض) أي
أي دون العطف بأن ولها جلة فوق في الشرب مع قننا من زائد ولها مفسر أن الاضرب أي من العتة كانه عتته في الأصح
والخالص أن في العطف والاضرب أن ولها مفسر في الاضرب بفت أن ولها مفسر في عترو فأنه لا يفتق عتاً جازي ولا اضرب
هذا المعنى (أما الاضطرار) لما وليته نحو يقولون بجنة بل يدهم المظلي فالحق بالحق لا جازي به (أولاً تشال من قرين إلى آخر) نحو
ولدينا كتاب ينطق بالحق الآية فاقبل بل فيها على حاله (و) العاشر (يد) اسمعوا ثم تصيحوا إضافة إلى أن وشيها (بمعنى غير)
نحو أنه كثير المال يداً عتاً (و) بمعنى (من أجل ومنه) جداً فأفصح من نطق بالهنا (يداني من قرين في الأصح) أي الذين هم
أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم وخصها بالكر لغيرها على غير العرب والفتي أنا أفصح العرب وقيل أن يذهب بمعنى غير وانه من
تأ كيد الملح عتاً به الم وقول في الأصح من زائد (و) الحادي عشر (م حرف عطف الفاعل) في الأعراب والظن (والهبة)
والترتيب للمعنى والله كرى (في الأصح) تقول يار يدهم عترو إذا شاركت في خلق الحق ووزن في عتته عن عتته وقيل فتكون راجحة
فلا تكون باطلة فلا تكون التي من ذلك كقولته تعالى حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم فشاور
أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم فأنزل الله لأن يندحوا فاجوب إذا وقبل لا تشيد الآية لقول الشاعر

كبر الزوي تحت العجا ج جري في الأنا يدي لم اضطر

وحتى لا تنه الغاية غالباً ولا استثناء نادراً والتعليل ورب حرف في الأصح للتكثير والتقليل ولا تختص بأحدهما في الأصح وتعل
الأصح أنها قدر تداسا بمعنى فوق وحرف العلو والصاحبة وللجواز في التعليل والظرفية والاستدراك والتوكيد بمعنى الباء ومن أما علا
يعلو ففعل والفاء العاطفة للترتيب والتعقيب والسببية وفي الظرفية والصاحبة والتعليل والعلو

إذا اضطر الرب المرح يعقب جري الحز في الأنا يدي وقيل لا تشيد الترتيب لقوله تعالى فالينام جهم ثم الله شهيد على ما يفعلون إذ شهدا فله
مستقدمة على المرح وأجيب عن الأول بأن إذا في الجرد الظرفية بأن جوابها مقدراً أي تاب عليهم وهم تاب عليهم تأ كيداً أو معناه استدراك
التوبة ومعنى المقدراً نشأوا عن الثاني بأنه ترفع في ثم بإفعا فيه موقع الفاء وعن الثالث بأنها استعملت في الترتيب الاخباري وبأنه
يرجع فيها إبقاء الموضع أو (و) الثاني عشر (حتى لا تنه الغاية غالباً) وهي حيدة ما لمرة لا سم صريح نحو سلام عي حتى مطلع
البحر أو ملق من أن والفعل نحو أن يرح عليهما كدني حتى يرجع الياء من أي إلى يرجع عموماً ما عطف لرفع أو دنى نحو مات الناس حتى
الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة أو ما ابتدأ به بأن يستأنف بعدها جلة ما اسمية نحو

فازالت القليل تنج دماءها ب بدجلة حتى مائة جلة أشكال
أوليت عترو من قرين فلا ن حتى لا يزجولاً (والاستثناء نادراً) نحو

ليس العطاء من الفضول سباحة ج حتى تجود وما يدريك قليل

أي إلا أن تجود وهو استثناء منقطع (والتعليل) نحو أسلم حتى تدخل الجنة أي لتدخلها (و) الثالث عشر (رب حرف في الأصح) هذا
من زائد وقيل اسم وعلى الوجهين ترد (للتكثير) نحو رجا يهود الذين كفروا لو كانوا مسلمين إذ يكثرونهم حتى ذلك يوم القيامة إذا
عاشوا في السلم (والتقليل) كقولته

ألا رب مولود وإس لأب ج وذى ولد لم يلد له أبوان

أراد عيسى وأدم عليهما الصلاة والسلام واختار ابن مالك أن ورودها للتكثير أكثر (ولا تختص بأحدهما في الأصح) وقيل
تختص بالتكثير فلم يعطفها بهذا البيت ونحوه وقيل تختص بالتقليل وفرة عتته في الآية بأن الكفار تدهشهم أهوال يوم القيامة
فلا يفيقون حتى يسموا ذلك إلا في أحيان قليلة وقيل إنها حرف اثبات لم يوضع للتكثير ولا للتقليل وإنما يستلزم ذلك من القرائن
واختاره أبو حيان (و) الرابع عشر (على الأصح أنها قدر تد) بقلة (اسم بمعنى فوق) بأن تدخل عليها من نحو غدت من على السطح
أي من فوقه (و) تركبها (حرف العلو) حاساً نحو كل من عليها فان أو معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض وأما على في نحو نوكت على كى الله
لجعلها الرضى من العلو الجازي (والصاحبة) كخ نحو أو في المال على جبه أي مع سبه (والجواز) كمن نحو رضى عليه أي عنه (والتعليل)
نحو وتكبروا النعل ملعدا كأي ملعداً ك (والظرفية) كمن نحو دخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في وقت غفلتهم ونحو
ما تلو الشياطين على ملك سليمان أي في زمن ملكه ونحو اعتكفت على المسجد أي فيه (والاستدراك) كمن نحو فلان لا يدخل الجنة
لسوء فعله على أنه لا يأس من رحمة الله أي لكنه (والتوكيد) كخبر لا تحلف على بين أي بينا (و) بمعنى الباء) نحو حقيق على أن
لا أقول (و) بمعنى (من) نحو إذا اكثروا على الناس يتوفون وهذا من زائد وقيل هي اسم بأدخال حرف الجر عليها وقيل
هي حرف أبداً لا مانع من دخول حرف جر على آخر في اللفظ بأن يقدر له جر ورحنوف (أما علا بلفظ فعل) نحو أن فرعون علا في
الأرض ولعل بعضهم على بعض فقد استعملت على في الأصح أقسام الكلمة (و) الخامس عشر (الفاء العاطفة للترتيب) المعنوي
والد كرى (والتعقيب) في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعرس وإذا أعقب قيامه قيام زيد ودخلت البصرة قال كوفه فظلم بقم البصرة
ولا ينهنا من زوج فلان فولده اذ لم يكن بين الزوج والولادة إلا مدة الجمل مع لحظة الوطء ومقدمه والترتيب الذي كرى أن يكون ما بعد
الفاء من باقي الذكر دون المعنى على ما قبلها سواء كان تفصيلاً له نحو أنا أنشأنا نحن إنشاء الأبقام لا نحو وكم من قرية أهلكناها فجاءها
بأنشأنا أو هم قاتلون ويسمى الترتيب الاخباري (والسببية) ويزمها التعقيب نحو فوكزه موسى فقتضى عليه فخر بالعاطفة
الرابطة للجواب فقد يترشح عن الشرط نحو أن فلان فهو يدخل الجنة وقد لا يتسبب عن الشرط نظر الظاهر نحو أن تعذبهم فأنهم
عبدك (و) السادس عشر (في الظرفية) نحو وأكروا للفقراء بعدد ما سواهم كمن يكون في الساجدة (والصاحبة) نحو قال دخلوا
في اسم أي معهم (والتعليل) عولسكم فيما أقصم فيه أي لأجل ما (والعلو) نحو لا صليتم في صلوة النعل أي عليها قاله الكوفيون

(قوله الآية) أي وم لا يظنون بل فلوهم في مرة من هذا ولم أعمال من دون ذلك ثم لما عدلون اه

[illegible]

وإن ما كنت أذكره فغيرهم وجعلوا الزعمى وغيره من أظرف أفعالها وقد جعل الجمع شرعا للصلوب لمكانه عليه تمكن النظر وقد من
الطرف (ولو كبد) نحو وقال أركبوا فيها وأمهرا ركبوها (والنحو) عن أخرى علوه نحو ضربت فممن ركب وأصله ضربت
من ركبته (و معنى اليد) نحو جعلوا ركبن أعتكلا وأما ومن الأفعال وأما يقرؤكم فيها أي خلتكم بمعنى يكثر كم سبب
هذا الجمع (أو الناحية) الزعمى في هذه الأظرفية الجزية مثل ولكن القصاص حية (و) بمعنى (أي) نحو فربوا أيدعهم
في أفعالهم أي ألبا ليعضوا عليهن ثمة العطف (و) معنى (من) نحو هذا فراغ على التوب أي منه يعني ولا يعينه قلته (و) السامع
غير (ك التعليل) فينب الضارع بأن مضرة نحو جئت كي أظرك أي لأن أظرك (و معنى إن المضرة) بأن دخل عليها اللام نحو
جئت لكي تنكرني أي لأن تنكرني (و) التامع (نكر) كل اسم لا يفرق (الفرق) للمنافاة (النكر) نحو كل نفس ذائقة
الموت كي حاربها ليدبر فرعون (و) لاستغراق أفراد النصف إليه (الفرق المجموع) نحو كل العيشة أكل البراءة صرف (و)
لاستغراق (أجزاء) النصف إليه (الفرق للفرق) نحو كل زيد أو الرجل حسن أي كل أجزائه (و) التاسع عشر (الفرق)
تفيد لغة يسوق (الفرق) وهي مأبودة مع كل ظاهر نحو زيد الأعم الساعات فتفتح نحو بانه ومتبوعة مع كل
مضمر نحو لولا الأعم يد لتكلم فكسوة (التعليل) نحو وأرأيتك التفتيح نسى لمناس أي لأجل أن أتيت لم
(و) لا اعتدائي نحو التالكاف من أي عداها مستحق طر (والاعتصاف) نحو أوجت كل من أي أعياها نحوهم (و) العاشرة
تتعلق السموات وما في الأرض ولذا لزيد (و) القصورة أي العاطفة نحو عاتقه أكره من يكون ثم عدوا وجره لهذا عاقبة
التأليب لعلته التي تشبه (و) التلييك) نحو وهنته أي أي سكتة يله (وتشبه) أي التلييك نحو والجمع لكم من أعتكم
أو وأما ويسمى لكم من أرواكم بنين وحيدة (ولو كبد بالتي) نحو وما كان الله ليعلمهم وأتفهيم فيرى في هذا ونحوه ولو كبدني
فيما أفاضل في علمي ما شئوا بغيري لما لم بأن مستورة (والاعتبة) نحو أضر بغيري بغيري وفقر بغيري بغيري بغيري بغيري
أي أفاضل في علمي ما شئوا بغيري لما لم بأن مستورة (والاعتبة) نحو أضر بغيري بغيري وفقر بغيري بغيري بغيري بغيري
لكسوة فرما في العمل نحو أن ربك صالما ويد وأمه فعالا (و) معنى (أي) نحو طغاة ليسيت أي إليه (و) معنى (أي) نحو
عرون الذين سجدوا أي علي (و) معنى (أي) نحو وضع هؤلاء في القصة ليوم التبدلة أي فيه (و) معنى (عنه) نحو التي
فستخرى أي عندها (و) معنى (عنه) نحو أقم الساتلوك التمس أي بعدد جعل الزعمى في التلبس في الألبس في الألبس في الألبس
معنى عنه (و) معنى (من) نحو سمعت نصر لنا أي أنه (و) معنى (عن) نحو وقال الذين كفروا الذين آمنوا أي عليهم وكان أي
الأعان جبرأ ما شئوا بالله ولو كان اللام هذه الألف لتبلغ نسبي باستقوا لخرج الحارث لما زعموا بخلق ربعة من سبعة
وغير العامة لأن الألف لا تدل على ثمة لغوية وأما الألف فلا فمضمر معنى حرفا غير ملحق بالكوفيين وأما الباء فإن مدلت

[illegible]

ويعتبر أن قبل الفيلسوف أوجوستا
 يربط معنى الكثرة مع ما هو
 وأخير وسواء بين الكم والحرف
 يجرى في قوله وفيه التناقض لأنها
 الكم في الأعمال سعة الحرف
 إذا كانت الكم السعة في الحرف
 لا تقبل سعة الحرف في الكم
 وفي معنى الحرف غير وفي معنى
 حاصلة التي هي سعة أوجوستا
 فبما على الأحكام

ولولا حرف معناه في الجملة الاسمية المتنازع بوجوبه لوجود شرطه وقى الشريعة التعويض والعرض والمساغة التوسيع ولا يرد على
والاستخدام في الأصح وأوثره في الماضي كثيرا ثم قبل في الجرد الباطن والأصح أنها اتقاء بوجوبها بالفتاوى شرطها غريبا وقد ورد
في نسخة عليا

عنده على اثنين الفعل يتعلق به ذلك الحرف ما يصلح معه على ذلك الحرف على الحقيقة لأن التصرف فيهما على الفعل أسهل منه في الحرف (و) والعنرون (أولا) ويشألوما (حرف معناني) ودخوله على (الحالة الاسمية) متسلخ جواها وجود شرطه نحو لو لا زيد في وجوده لا هناك استعت الأمانة لوجوده يدرى هذا الشرط وهو مبتدأ مخوف الخبر (و) ودخوله على الجملة (الضارفة التحضيض) أي الطلب بحث نحو لو لا استغفر ون استأى استغفر ومولايد (والعرض) من ز يادى وهو على بلن نحو لو لا آخرى أغنى آخرى إلى أجل قريب (و) في دخوله على الحالة (الضارفة للشيخ) نحو لو لا طلاقا عليا نأر معشدها ونجم الله على عدم الصبي بالتهنئة بما قالوا من الألفاق وهو على الحقيقة محل الويخ (ولا تدل على ولا لا استفهامي الأصح) وقيل وذلك كما يفعلوا كاستفهامية استأى في أمت فرمأى أهلها عند محي العذاب فتعفا ماها الأقوم يونس ورد بها في الآية لئلا يسيخ على ترك الأيمان فيل محي العذاب وأنها قبل فلو لا أمت فرمأى أهلها فتعفا ماها والاستثناء عند مطلع وقيل ترد في استفهام كقولهم لو لا أنزل عيسى ذلك يوردها باب التحضيض أي هذا أنزل معنى نزل وقول ولا للاستفهام من ز يادى (و) الحادى والعنرون (وشرطه) أي حرف (مخفى كثير) نحو لو لا زيد لأكرمه والمستقبل فليأخذو والبش الدن لوركو من خلقهم نذر بقضاء ما فعلوا عليهم أي لما تركوا ونحو أسمن ل يذلو أسامى وإن أساء (مخفى) في معناه على الأول (هي لحداد بها) الجواب بالشرط كأن واستفهامية يادى من استفهامية أو استفاء الشرط فقط من خارج وقيل لاستفهامية نالها واستأمراميلية وهو ما جمعه الأمل (والأصح استأمراميلية) في الأصل (لا استفاء جواها) استفاء شرطه غير (أي في الخارج مشين أو متشين أو مخلفين فلا أقدم أربعة كالحق حتى أكرمتك لوم محي ما أكرمتك لو يستنى ما أكرمتك لو تحنى أكرمتك فيبقى الأكرام متعلق الأول لا تتم لهجي (وقد ترد لكسبه) أي لا استفاء شرطية استفاء جواها (شما) كان ونحو ما فعلوا كان فيها أهلا لاله لستدنا فيعلم استفاء بعد الألفاظ المعنى استفاء السام وهذا عذر باب القول بأصل هو من ز يادى والتال الواضحة يصلح له ولا ولا ويختلف التضمن فصد به الدلالة على أن استفاء الجواب في الخارج استفاء الشرط كان من الأول أو الاستقلال على العمل باستفاء الشرط بالعمل باستفاء الجواب كان من الثاني إلى الأول يستنى تحي

أيا فرد واجب قومي؟ وأثر بعد واعين والآخر

[illegible]

أو امتناع الاعتناء شرطاً
لنفس امتناع ثالث في التهيؤ
لا اعتبار رتب في مهبط
في السابق واستمره قائماً

و ما يحسنه الأصل () وقد أشرفت على بيت وقت

لوفى القى لامتاج عربيا مسترما ليونه كالمها

هذه أسئلة شيعية عند سؤالي (أ) أن كل منهما دال على لزوم الجواب الشرط وأنه يستلزم فيها العلم باعتقاد العلم باعتقاد الجواب، والعلم بثبوت الجواب العلم بثبوت الشرط قال في استنباطه حكمة كلام الطبرسي في مباحثه قال وأما أن ثواب الطهارة عند سبوا كلامه أن ولو وعدها إذا التزمه دالة على لزوم الجواب الشرط من غير قصد أن التعميم باعتبارها وأما يستلزمها في الأساسات فصول العلم المتأخر فهي دالة على أن العلم باعتقاد التالي علم باعتقاد الأول ضرورة اعتقاد اللزوم باعتقاد التزم من غير علم أن ثواب اعتقاد الجواب في الخارج باعتبار سكن الاستقامة من بعده الله من التكاليف المتضمنة لمن سبها اعتقاد غروره لزوم - - -

[illegible][illegible]

وَأَنْ جَمَعَ الْمَذْكُورَ السَّالِمَ لَا يُشْمَلُ بِهِ ظَاهِرًا وَأَنْ خُطَابَ الْوَاحِدِ لَا يُتَعَدَّى إِلَى الْخُطَابِ بِمَا أَهْلُ الْكِتَابِ لَا يُشْمَلُ الْأُمَّةُ وَتَحْوِي خِدْمَتِ أُمُورِ الْمَلِكِ
يَقْتَضِي الْأَخْذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ

الحبيب

فصل العام على بعض أفرادها وقابل حكومت لتعدد والأصح جوازها إلى الواحد إن لم يكن العام جمعا وأقل الجمع إن كان والعام
الخصوص هو من اثنين والأصح أن المراد بالخصوص من ليس مراد إلى متى استعمل في جزئ فهو محققا والأصح أن الأول
شبهة فهو حجة

بالد كور فوافظرت امرأة في بيت أبينتي جازميا على الأول خبر من من قطع على بيت قوم بغير اذنتهم فقد حل لهم ان يفتقوا عينه
لا يجوز زنى الثاني قبل ولا على الأول أيضاً لأن المرأة لا يستتر منها (و) الأصح (ان جمع الذكر السال بالاشماليين) أى النساء
(شاعرا) وانما يشملهن قرينة تعليلها لكور وقيل يشملهن شاعر الأندلس كما في الشرع مشاركتهم في الذكور في الأحكام
أشعر بان الشارع لا يفتق عينه كور قصر الأقدام عليهم وخرج بمذاكرهم الجمع كقوم وجمع نكرة المكسر الدال شاذة
كربايل فيلعل على جعته بغير مذاكر كالباس فلا يشمل الأولان النساء قطعوا ويشملهن الثالث قطعوا أمال الدال لا يفتق كل يوفى على
يجمع نكرة السام (و) الأصح (ان خطاب الواحد) مثلاً يحكم (لا يفتق) الذي غيره وقيل يع غيره بخربان عادة للباس خطاب
الواحد وأراد الجمع فيما يشاركون فيه فلما احتاج القرينة (و) الأصح (ان الخطاب بيأهل الكتاب) رجم اليهود والنصارى
عن قوله تعالى يا أهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم (لا يشمل الأمة) أى أمة محمد ^{عليه السلام} الخاصة وقيل يشملهم فيما يشاركون فيه
وتقدم في صيغته الأمر الكلام على ان الأمر بالدخول في الفتنة أولاً (و) الأصح (ان يجوز خلعن أمواتهم) من كل اسم جنس
سابق وبتنوين الأسد متعجم مجرور بين (يشفي الأسد) مثلاً (من كل نوع) من أنواع الجور وبما يخص بدليل وقيل لا يشترط
الاشتمال أو بواحد أو نحو هذا أى عن وجه واحد من التدين والأول نظر إلى أن المعنى من جميع الأمور اذ انتهى إلى أن يفسر مجموعها

﴿ التخصيص ﴾

وهو صلب محض يعني خص (قصر العام) أي قصر حكمه (على بعض أفراد) بأن يخص بدليل فيخرج العام اثره ويقتصر على
(وإلا) أي التخصيص (حكمه مستبعد) لثبوت خلافه فلو أن التبر كان وخص منه الشيء ونحوه على القول بأن العموم يجري في البعض
كالقسط مثله بالعموم فلا تميز له من سائر أنواع الأيداء وخص منه حبس الوالدين والولدان على ما يحكمه العرف وغيره والأصح
أنه لا يجوز (كما يحكمه العرف وغيره) (والأصح هو أنه) أي الشخص (الواحد) أن يكن العام (جاء) كمن والقرى المعرف (أو) أي (أقل)
الجمع (لا تؤول اثنين) (أن كان) جمعا كالمساكين والصلوات وقيل يجوز أن الواحد مطلقا وقيل لا يجوز أن الواحد مطلقا وهو شأنه وقيل لا يجوز
الآن متى غير محصور (والعام المخصوص عموم غير مشترك) لأن بعض الأفراد لا يتعدى الحكم نظر الشخص (أو) العام (لأنه)
المخصوص (بأن) عموم (مراد) لا تناولا ولا حكا (أن) هو (كل) من حيث أنه أمر إذا عصبه (استعمل في جري) أي فرقها
(فوقه) قطعا نظر المجزئية كقوله تعالى الذين قال لهم الناس أي يعين مسعود الأشجعي لقيام مقام كثير في تثبيت المؤمنين عن
ملاقاة بني سفيان وأما ما يعين الناس أي رسول الله ﷺ لجمع الناس من الحصار الجيلة ولا يخفى أن عموم العام غير مدلول فلا
يتأتى التعريف عمومته هنا السكلي التعريف في مدلوله فامر بالسكلي مع أن الكلام هنا في عموم العام اثره الشخص ونحو في العام مطلقا
(والأصح أن الأول) أي العام المخصوص (حقيقة) في الباقي بعد التخصيص لأن تناوله ليس التخصيص كتناوله بدون تناوله للتناول
حقيق فكذلكه وقيل حقيقة أن كان الباقي غير منحصرا بقاءه خاصة للعموم والأجزاء وقيل حقيقة أن خص بما يستقل كصفة أو
شرط أو استثناء لأن ما يستقل جزء من المقتضى بالعموم بالنظر اليه فقط بخلاف ما إذا خص باستقل كعقل أو سمع وقيل حقيقة بخلاف
باعتبار أن اعتبار تناوله البعض حقيقة واعتبار الاقتصر عليه بخلافه وقيل بخلافه مطلقا لاستعماله في بعض ما يقع أولا وقيل بخلافه
لستحي منه لا يميز بالاستثناء أمرا بدليل يستحي منه ما عدا المستحي بخلاف غير الاستثناء من صفوع غير صفوعهم ابتداء أن العموم
بالنظر اليه فقط وفي محل أن خص بغير لفظ كالعقل بخلاف اللفظ أما الثاني فمجاز قلعا كما مر (في) أي الأول وهو العام المخصوص
على القول بأنه حقيقة (حجة) جزأ من من مع لوازم لاستدلال الصحاح من غير تكرار وعلى القول بأنه مجاز الأصح

وكذا انما عطفها بعموم يشملها والرواد بها حقيقة مستعمل حتى يعطوا اخرى ولا يشترط حتى يطلع الفصح ويطلعنا من انما عطفها على
الاهام على تحقيق العموم ويدل بعض أو اشتغال ويدكر ما لا كثر وتقتضي فيجوز في الأصح تخصيص العطف وتخصيص الكتاب
بعمومها وكل الآخر

ولان المتوسط بالنسبة لما وليت متأخرة وما وليت سابقة بل قيل ان عودها اليها أولى مما اذا تقدمت فيها وما وصفت ذلك في الحاشية
واقصارت على كالاتساق أولى من قوله كالاتساق في العموم (والمراد) (الغاية) غاية العموم بعموم يشملها ظاهر قوله تأت بغيره وتقتضي
بعمومها حقيقة مستعمل) فمما يوجب قوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر (حتى يعطوا الحاشية) فمما يوجب ذلك قوله تعالى
أم لا (وأمثال) قوله تعالى سلام من (حتى يطلع الفصح) من ما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
مثل قوله (فقط) أما بسن الخس (بسر أو مع كسر) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
عقبت (متعلق) أي (تأنيده) فمما يوجب (العموم) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
وفي الثاني أن الأصابع فطعت لها والعطف الثاني من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
(يدل بعض) من كل كذا (أن) (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
أي حيان عن الشاهي كأنه يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
(الأكبر) بل (أكبر) حاشية منهم الشمس الأصلية وهو بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
الطرح فلا على يخرج منه (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
والتجوير أن يريدها القراء (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
الثاني من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
بواسطة ليس من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
تملكه فإن العطف يترك بواسطة ليس أي (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
بالضرورة أنه تعالى ليس ثالثاً لنفسه ولا سابعاً للقافية وكقوله تعالى ويقضي ليس جميع البيت من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
بالنظر أن الظاهر والجنون لا بد من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
وذكر الأصل أن العطف الظاهر وفيه عطف ذكر في الحاشية (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
أن (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
(أو) أي (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
لعمومها والقبر الذي يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
مقتضى من قبل أن عودها اليها أولى مما اذا تقدمت فيها وما وصفت ذلك في الحاشية (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
مازالت اليوم فرض البيان البرمجة والتخصيص بيان فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
ذلك من السنة قلنا الأصل عودها اليها أولى مما اذا تقدمت فيها وما وصفت ذلك في الحاشية (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
فمما (و) يجوز في الأصح تخصيص (السنة) (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
السنة العشر غيرها ليس فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
فمما (و) كذا رأيت مع أنه لا مانع منه لعمومها من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
تخصيص (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
لا يرتب السمع للكفر ولا الكفر للسمع لهذا تخصيص خبر الواحد فيما ذكره أولى وقيل لا يجوز بالتأثير السنية بناء
على قولنا بأن أن من الرسول لا يخص وقيل لا يجوز خبر الواحد مطلقاً ولا يترك الشئ بالشيء فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
تخصيص دلالة العام وهي غلبة والعطف بالظن أولى من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
حيثما قبل خبر ذلك والثاني تخصيص خبر الواحد بالسكر حاشية الشئ لا يشترطه تعالى فليس من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)

والبقياس ويدل الخطاب ويجوز بالفحوى والأصح أن عطف العام على الخاص وجوع ضمير إلى بعض ومذهب الراوي
وذكر بعض أفراد العام لا يخص ولكن العام لا يتصرف في المتبادر ولا على ما رواه

العذاب وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم جعله مبيناً للكتاب فلا يكون الكتاب مبيناً للسنة قلنا وقع ذلك كما
رأيت مع أنه لا مانع منه لعمومها من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
عمومها كما علم مما سبق وذلك كما في قول الوصال حرام على كل مسلم ثم يفعله أو يقر من فعله وقيل لا يخصان بل ينسخان حكم العام لأن
الأصل نأوى الناس في الحكم قلنا التخصيص أولى من النسخ لساقيه من أعمال الدليلين وسواء كان مع التفرير عادة يترك بعض
المأمور به أو يفعل بعض المنهي عنه أم لا والأصل كغيره جعلها المخصصة أن أقر بها التي أو الإجماع مع أن المخصص في الحقيقة إنما
هو التفرير أو دليل الإجماع (و) يجوز في الأصح تخصيص كل من الكتاب والسنة (بالبقياس) المستند إلى نص خاص ولو خبر واحد
كتخصيص آية الزانية الزانية لامة بقوله تعالى فليعلمن أنفسهن من العذاب وقيل بالسنة (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
ذلك مطلقاً خبراً من تقديم القياس على النص الذي هو أصح في الجاه وقيل لا يجوز أن كان القياس خفياً أضعفه وقيل غير ذلك قلنا
أعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما واختلاف في القياس الظني أم لا قلنا فيجوز في التخصيص بعمومها (و) يدل الخطاب (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
الغائبة كتخصيص خبراً من إباحة المساء لا ينسخه شيء إلا ما غلب على ريعه وطمعه لو أنه يفهم خبره إذا بلغ الماء قلين لم ينجس
الخبر وقيل لا يخص لأن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بمتطوق وهو مقدم على المفهوم واجب بأن المقدم عليه متطوق خاص
لأنه من أفراد المفهوم فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
مفهوم الموافقة وإن قلنا الدلالة عليه قاسية كتخصيص خبراً في داود وغيره إلى الواجب على عرضه وعقوبته أي حبسه بمفهوم
لا تقتل هذا فتعبرم حسبه أو هو ما يقتل من المفهوم وجه التورى (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
المشهور لا يخص العام وقال الخبي خصه أي قصره على الخاص أو جوب الشرائك المعاطقات في الحكم وصفته قلنا في الصفقة
ممنوع كما في مثال العكس خبراً في داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا دونه في عبده يعني بكافر حر في الإجماع على قتله بغير حر في
وقال الخبي بغير حر في المظروف عليه لوجوب الاشتراك المذكور في الثاني قال من قتل المسلم بالشيء ومثله الأول أن يقال
لا يقتل الذي بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد بالكافر الأول الحر في يقول الخبي والمراد بالكافر الثاني الحر في أيضاً لوجوب الاشتراك
المذكور وقدم التمثيل بالمظروف على العام لا يعم وباقيل من أنه لا حاجة إذ كرهه المسئلة لعلمها من مسألة القران
يرد بعمومها من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
خرج (و) الأصح أن (رجوع ضمير إلى بعض) من العام لا يخص خبراً من مخالفة الضمير لرجوعه قلنا لا يجوز فيها لقرينة مثاله
قوله تعالى والظلمات خير بعض بأنفسهن ثلاثة قروء مع قوله سابعه وتبعولتهن أحق بردهن فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
قوله والظلمات معهن البوائ وقيل لا يشملهن ويؤخذ حكمهن من دليل آخر وقدير في هذه المسئلة بأعم مما ذكر بأن يقال
وأن يعقب العلم بما يخص بعينه لا يخصه سواء كان ضميراً كإمام السائل غيره كالخبي بال واسم الإشارة كان يقال يدل
ويعولون الخ وبعمول الظلمات أو قوله أحق بردهن (أو) الأصح أن (من (الغاية) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
يخصه مطلقاً وقيل يخصه أن كان محابياً لأن مخالفة إمامنا من دليل قلنا في ظن الخائف لا في نفس الأمر وليس لغيره (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
لأن المجتهد لا ينفذ مجتهداً وذلك كخبر البخاري من رواية ابن عباس من يدل دينه فافتلوه مع قوله أن صرح عنه أن المرتدة لا تقتل أما
مذهب غير الراوي للعلم بخلافه فلا يخصه أيضاً كما فهمه الأول وقيل يخصه أن كان محابياً (أو) الأصح أن ذكر (بعض أفراد العام)
حكم العام (لا يخص) العلم وقيل يخصه بمفهومه إذ لا فائدة له كرهه الا ذلك قلنا مفهوماً للقب ليس بمحجة وفائدة ذكر البعض
في احتمال تخصيصه من العام مثله خبر الترمذي في إباحة العبد مع فقده خبره (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
قد يستوفى فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
على ما رواه (أو) من (الطريق) فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)
العلم عنه مخالفاً لغيره في خبر الواحد الثاني كان كاستعادتهم مع اللب والبرق فمما يوجب (أو) من (الطريق) فمما يوجب بعموم يشملها عموم الفصح ليس من (الطريق) فمما (و)

وقوله تعالى أو يعفو الذي يبدى عقدة السكاك والآيات على عليكم وآل استخون وقوله عليه السلام لا يمنع أحدكم جاره أن يضع
خشيته في جداره وقوله لا يرد عليه ما هو في جداره ولا يمنع من جداره وقوله لا يمنع من جداره وقوله لا يمنع من جداره
اللعوى وقوله من جداره أن تعذر حقيقة ذلك لا يجوز وأن اللفظ المستعمل في تاريخه ليس ذلك لغيره أحد مما جعله فان كان
أحد مما جعله به وقت الآخر

البيان

المرجع التي من جدار الاشكال الى جدار التعلي والافعال التي يدعيها الأصح أنه يكون بالفعل

الفاعل والتعويل باعقابه قلب بآية المكسورة أم التفتت مثلاً (و) مثل قوله تعالى أو يعفو الذي يبدى عقدة السكاك (و) قد وردت
الزوج والوفى وحله التناهي على أن زوج ومالك على الزوج فللمستند (و) مثل قوله تعالى (الاستغفار) للجليل معاً قبل زوج
مبته وهو حرمت عليكم الميتة الخو يسرى الاجال الى الميتة تسو هو احل لكم ميتة الا تعلم (و) مثل قوله تعالى (الاستخون)
من قوله وما يعلم تأويله الا الله والراستخون في العلم بقولون آتاهما تردده بين العطف والاشياء وحده الجوز على الاشياء فقام عندهم
(و) مثل قوله عليه الصلاة والسلام في خير الصبيحين وغيرهما (لا تلعن أحدكم كبراً ما نضع خشيق جداره) تردده من جداره
بين جود مالي الخاري أو الى الاستخون تردده الشافعي في المنع ذلك والتجديد المنع خير انما كبراً ما نضع خشيق جداره لا يخل لا يرى
من حال آتاه الاما اعطاه عن طيبه من خشيقه بنقل الجوز والاشياء فقام عندهم (و) مثل قوله تعالى (و) مثل قوله تعالى (و)
طيب ما نضع خشيق جداره (و) مثل قوله تعالى (و) مثل قوله تعالى (و) مثل قوله تعالى (و) مثل قوله تعالى (و)
والصاف اجازتها جداراً وان تعذر انما في السبق التكميل جداره على الأول وجب كبراً ما نضع خشيق جداره (و) مثل قوله تعالى (و)
الكتاب والسنة للامثلة السابقة منها ومعدله الطهاري فيل ويمكن أن يعمل عليها بأن الأول طاهر في زوج لانه لا يخل
للسكاك والثاني مقدر من الثالث ظاهر في الاستخون اربع ظاهر في جود على الاحد لا محالة الكلام (و) الأصح (و) ان السبي
الشرعي لفظ (واضح من) السبي (القوى) في عرف الشرع لأن الذي يفتليان الشرع جداره على الشرع وفي ذلك السبي
فقبل هو مجمل وقيل يحمل على القوي والمراد بالشرع ما أخت استعمل من الشرع صحيحاً كان أو فاسداً كما يكون صحيحاً (و) قد
مر في ذلك من استعمله حقيقة أو مجازاً في هذا وقت قد ورد (و) الأصح (و) ان السبي (القوى) في عرف الشرع لأن الذي يفتليان الشرع جداره على الشرع وفي ذلك السبي
بجوز (و) مخالفة على الشرع ما كان وقيل هو مجمل تردده بين تعلي الشرعي والسبي القوى وقيل يحمل على القوي عند مخالفة
على الخلل والترجيح من يلقى وهو ما اختاره في شرح المختصر كغيره مثله من الرد على غير الخلق والامثلة السابقة على التعلي
فيه الكلام تعلياً في معنى الصلاة شرعاً فيرد اليه بجوز (و) ان يقال كالمصداق اعتبار الشرع الذي هو جداره وقيل يحمل على السبي
القوي وهو الدعاء بخير لا لاشكال الطواف عليه فلا يرد من جداره وقيل يحمل على الأمرين (و) الأصح (و) ان اللفظ المستعمل تعلياً
لأمره ولعنيين ليس ذلك لغيره أحد (و) انما في الشرع عن السوء وقيل على (و) تردده بين تعلي الشرع والسبي القوى وقيل يحمل على السبي
أكثر فائدة (و) ان كان ذلك لغيره (و) انما في الشرع عن السوء وقيل على (و) تردده بين تعلي الشرع والسبي القوى وقيل يحمل على السبي
أكثر فائدة مثال الأول خير من لا يسكن الحرم ولا يسكن الحرم (و) انما في الشرع عن السوء وقيل على (و) تردده بين تعلي الشرع والسبي القوى وقيل يحمل على السبي
استعمل من معنى واحد وهو أن الحرم لا يطأ ولا يوطئ أي لا يمكن غير من وقت أو على القيد استعمل من معنيين بشرطه
مشترك وهما أن الحرم لا يعتقد لنفسه ولا يعتقد لغيره ومثال الثاني خير من السبي أي بنفسه من وليه في أن يعتقد لنفسها أو
بأن يعتقد كذلك وأن لا يوطئ فيعتقد لغيرها وقد قال تعذر نفسها أو سبغها وكذا بعض أصحاب الكفر اذا كانت مكان
الأولى فيه ولا حاكم

البيان

يعني التبيين لغة الاظهار والفضل اصطلاحاً (المرجع التي من جدار الاشكال الى جدار التعلي) أي الاتصاف بالابان بالظاهر من
غير سبق اشكال لا يسمى بآية اصطلاحاً (و) انما في الشرع عن السوء (و) انما في الشرع عن السوء (و) انما في الشرع عن السوء (و) انما في الشرع عن السوء
غيره (و) الأصح (و) أي البيان قد (يكون بالفعل) كالقول بل أبي لأنه أدل بآية شاهدته وان كان القول ادل حكماً لآبائي وقيل لا

والظنون يبين المعلوم والتقدم من القول والفعل هو البيان هذا ان اتفقوا والافعال وقوله مندوب أو واجب أو تخفيف مسألة
تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جاز والوقت واقع في الأصح سواء أكان المدين طاهر والرسول تأخير التبليغ الى الوقت
ويجوز ان لا يعلم الموجود بالخصيص ولا بأنه مخصص ولو على المنع

لقول منه في تأخير البيان مع إمكان تعجيله بالقول وذلك من منع لئلا يسل امتناعه البيان بالقول كقوله تعالى صفراء فاقع لونها
من قوله مرة وبالفعل كغيره من أجاز استعمل في أصل فعله بيان لقوله تعالى أسيوا الصلاة وقوله سوا الخ ليس بآية أو جاز على
ان الفعل بيان ومن الفعل القرير والاشارة السكتا به فذلك صاحب الواضح من الخفية في الأخير بل لأهم خلافاً في أن البيان يقع
بها (و) الأصح ان (الظنون بين المعلوم) وقيل لأنه لا دونه فكيف بينه فالتأخير (و) الأصح ان (التقدم) وان جهلنا عينه
(من القول والفعل هو البيان) أي المدين والأخر تأخير كيدله وان كان دونه فقول ان كان كذلك فهو البيان لأن الشيء لا يؤكدهما
جودونه قلنا هذا في التأكيد بغير المشتل أما المشتل فلا نرى ان الجلة تؤكده بمجمل دونها (هذا ان اتفق) أي القول والفعل
في البيان كأن طاف على الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج المشتملة على الطواف طوافاً واحداً وأمر بطواف واحد (ولا) بأن زاد
الفعل على مقتضى القول كأن طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج طوافين وأمر بواحد أو بأن نص الفعل عن مقتضى القول
كان طاف واحداً وأمر بالتين (فالقول) أي قائلان القول لأنه يدل عليه بنفسه والفعل يدل عليه بواسطة القول (وقوله مندوب أو
واجب) في حقه دون أمته ان زاد على مقتضى قوله (أو تخفيف) في حقه ان نص عنه سواء أكان القول متقدماً على الفعل أو متأخراً
عنه جعاً بين الأدليلين وقيل البيان المتقدم منهما كما لو اتفقا فان كان المتقدم القول حكم الفعل مأمراً أو الفعل فالقول ناسخ لما تقدمه
وطالب لزيادة عليه قلت علم النسخ بما فاتناه وأى القول أقوى دلالة وذكر التخفيف من زيادتي (مسألة تأخير البيان) مجمل أو
ظاهر ليرد ظاهره بقرينة ما يأتي (عن وقت الفعل غير واقع وان جاز) وقوله هذا تأخير الجوزين نكاحاً لا يطابق (و) تأخير
عن وقت الطلب (الوقت) أي الفعل جاز (واقع في الأصح سواء كان للمدين) بيانه للفعل (ظاهر) وهو غير الجمل كعام بين
تخصيصه ويطبق بين مقدمه ودال على حكم بين أسخه أم لا وهو الجمل المشترك بين أحد معنييه مثلاً وسواً (يبيّن أحد مصادقانه
مثلاً وقيل يمتنع تأخير مطلقاً لاختلافه بفهم المراد عند الخطاب وقيل يمتنع في ظاهره لا بقاؤه الخطاب في فهم غير المراد بخلافه في
المجمل وقيل يمتنع تأخير البيان الاجالي دون التفصيلي فجاء ظاهر مثل هذا العام مخصوص وهذا المطلق مقيد وهذا الحكم منسوخ
لوجود المخبر فيه بخلاف المجمل فيجوز تأخير بيانه الاجالي كالتفصيلي وقيل غير ذلك وما يدل على الوقوع آية واعلموا انما
غنمتم من شيء فأنها عامة فيما يفتن خصوصاً عموماً بخبر الصبيحين من قبل قبيلة له عليه بيته فله سلبه وإلزامه بخبرهما انما صلى
الله عليه وسلم قضى بسلب أي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجوح وآية ان الله يأمركم أن تدعوا بقرعة فانها مطلقه من بين تقييدها في أجوبة
أستلهم (و) يجوز (الرسول) صلى الله عليه وسلم (تأخير التبليغ) لما أوحى اليه من قرآن أو غيره (الى الوقت) أي وقت العمل ولو
على القول باستناع تأخير البيان عن وقت الخطاب لا تشاء المخبر السابق عنه ولأن وجوب معرفته انما هو للعمل ولا حاجة قبل
العمل وقيل لا يجوز على القول بذلك لقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك أي فورا لأن وجوب التبليغ معلوم بالفعل فلا فائدة
لأمر - الا انما قلنا لا نرى ان وهو معلوم بالفعل بل بالشرع ولو لم قلنا انما تأخير العمل بالشرع (و) يجوز (ان لا يعلم) المكلف
(الموجود) عند وجود المخصص (المخصص) بكسر الصاد (ولا بأنه مخصص) أي يجوز ان لا يعلم قبل وقت العمل بذات المخصص ولا
بوصف أنه مخصص مع علمه بذاته كأن يكون المخصص العقل بأن لا يسبب العلم بذلك (ولو على المنع) أي على القول باستناع تأخير
البيان وقيل لا يجوز على القول بذلك في المخصص السمي لانيه من تأخير اعلامه بالبيان قلنا المخبر انما هو تأخير البيان وهو
متنعه هنا وعدم علم المكلف بالمخصص بأن لم يبحث عنه فتصير منه أما العقلي فاتفقوا على جواز أن يسمع الله المكلف
العام من غير أن يعلمه بذات العقل بأن قلنا ما مخصصه وكذا ولا في غيره وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص السمي
الا بعد حين منهم فائدة التي صلى الله عليه وسلم طلبت ميراثها فماتت أو هو المعلوم قوله تعالى بوم يكمل الله في أولادكم فاحتج
عليها أبو بكر رضي عنه بما رواه لما من خبر الصبيحين لا يورث ما تركه مصادقة وما تقرر علم ان قول ولو على المنع
راجع الى المستثنى

فلما احتمل صدقاً وكذباً فنفقه واشتهر ونحسبهما خبر وقبولاً الا انهما يعصيان بعدلوه الى انكار حجج الله وخلافه ولا يخرج جليل عن
صدق والكذب لانه ايمان طين الخارج اولاً فلا واسطة في الاصل وقد اقول ان خبر نبوت النسبة لا الحكم بما هو وما هو والصدق والكذب
النسبة التي تضمنها حفظ كقيام يد في عين يد غير ولا تولد في الشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلا نشبه بالشواكيل فقط والرافع
بالنسبة وبالتوكيل أصلاً **مسألة** أكبر انما سقوط كذبه قطعاً كالمعلوم خلافه خبر ورد او استدلالاً كقولهم نعم ايماناً ولم
يقبل تأويلاً لموضوع أو نفس متجاوزة الى الوجه وتبين موضع الشبهة أو تبين

[illegible]

أَوْ غُلَظَ أَوْ غَرَّهَا أَوْ فِي الْأَصَحِّ كَقَدْرِهِ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا تَصَدِيقَ الصَّادِقِ وَخُلُقَ تَقِيٍّ عَنْهُ وَلَمْ يَجِدْ عَسَاءَهُ وَتَقَلُّلَ آخِرَاتِهِ
تَوْفِيرَ الدَّوْعَى عَلَى قَلْبِهِ ثُمَّ أَصْدَقَهُ كَقَدْرِ الصَّادِقِ وَبَعْضُ الْمُنَاسِبَةِ لِلتَّوْبَةِ وَهُوَ خَيْرٌ جَمْعُ مَتَّعٍ تَوَاطَوْهُمُ عَلَى الْكَذِبِ عَنْ
مُحْسِنٍ وَحُصُولُ الْعِلْمِ بِآيَةِ اجْتِمَاعِ شُرَاطِلِهِمْ لَا تَكْفِي الْأَرْبَعَةَ وَالْأَصَحُّ أَنْ يَزَادَ عَلَيْهِمَا صَاحِبٌ مِنْ غَيْرِضْبٍ وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ إِسْلَامٌ وَلَا
عَدَمُ اسْتِزْوَاجٍ بَلَدٍ وَأَنَّ الْعِلْمَ فِيهِ مَضْمُونٌ رَوَيْتُ عَنْ أَخِي وَأَعْنِ مَحْسُونٌ لَهُ ذَلِكَ وَالَا

عن شريسته الطهارة وقول أولي من قوله أو افتراء لأن الافتراء قسم من الوضع لاحتسابه (أو غلط) من الراوي بأن يسبق
إسناد إلى غير مرويه أو يضع مكانه ما يظن أنه يؤدى معناه أو يرى ما يظنه حديثاً (أو غيرها) كإلى وضع بعضهم أخباراً في الترتيب
في الطاعة والترهب عن العصية (أو) مقطوع كذبه (في الأصح كخبر مدعى الرسالة) أي اندرسول عن إسماعيل الناس (بلا معجزة)
تبيين صدقه (و) (أي تصديق الصادق) لأن الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تنقض بكذب من يدعى ما يخالفها بلا دليل وقيل
لا يقطع بكذبه لتجويز العقل صدقه أمام مدعى النبوة أي الإجماع إليه فقط فلا يقطع بكذبه كقوله إمام الحرمين وظاهران محله قبل نزول
الكتابين أما بعد فليقطع بكذبه إسماعيل لدليل القطع على إسماعيلين وقول مدعى أولي من قوله أو تصديق لإمامه
أنه لا بد من المعجزة من تصديق نبي أو ليس كذلك (وخبر يقين) بضم أوله وتثني دونه وكسره أو أي فاش (عنه) في كتب
الحديث (ولم يوجد عند أحد) من الرواة لقضاء العادة بكذب نافله وقيل لا يقطع بكذبه لتجويز العقل صدق نافله وهذا بعد استقرار
الأخبار السابقة كإلى عصر الصحابة فلا يقطع بكذبه من رواية ما ليس عند غيره كقوله الإمام الرازي (وما نقل أحداً فيها تنويف الدواعي على
نقله) نواتر أو ما انفرد به كقول الخطيب عن النضر وقت الخطبة أو تعلقته بأصل ديني كالتصديق على إمامة علي رضي الله عنه في قوله
عليه السلام له أنت الخليفة من بعدى فعدم نواتره دليل على عدم محته وقالت الرافضة لا يقطع بكذبه لتجويز العقل صدقه (وأما) مقطوع
(بصدق خبر الصادق) أي الله تعالى تنزهه عن الكذب ورسوله لعصمة عنه (و بعض المسؤولين) أي علي عليه السلام وإن لم نعلم عينه
(والشواهد) معنى أولها (وهو) أي النواتر (خبر جمع متع) عادة (نواطوهم) أي توافقهم (على الكذب عن محسوس)
لأن محسوس بلزوا لالفاظ فيه كخبر الفلاسفة بقدم العالم فإن اتفق الجميع المذكور في اللفظ والمعنى فهو لفظي وإن اختلفوا فيها مع
وجود مدعى كإلى فهو معنوي كالو أخير واحد عن حاتم بأنه أعطى ديناراً وآخر بأنه أعطى فرساً وآخر بأنما أعطى بيراً وهكذا فقد
اشتقوا على معنى كل واحد من المعطى وعن محسوس متعلق بغير (وحصول العلم) من خبر بمضمونه (أنه) أي علامة (احتجاج شرانقله)
أي شواهد في ذلك الخبر أي الأمور الحقيقية وهي كإلى ضمن نعرته كونه يخرج وكوهم بحيث يجمع نواطوهم على الكذب
وكونه عن محسوس (ولا تنكح الأربعة) أي عند إجماع المدعى كإلى احتجابه إلى كونه قبولاً أو شبهة بالزنا فلا يقبل قولهم العلم (والأصح
أن ماردعها) أي الأربعة (صالح) لأن ينكح في عدداً جاعل المذكور (من غير ضبط) بعد تعيين فأقل عدد دجة وإن توقف القاضي
فيها وقيل عشرة لأن ماردعها أحوال قيل انتاع عدد النكاح الذين نصيبهم ومضى إلى إسرائيل إجماعه بأحوالهم أو عنهم الكنعانيين
بالشم طليعة بني إسرائيل بأحوالهم التي لا تهرب وقيل عشر ون لقوله تعالى إن يكن منكم عشر ون صابر ون وقيل أر بعون
لقوله تعالى يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا أر بعين رجل أو قيل سبعون لقوله واختار موسى قوم سبعين رجلاً
بفأنا وقيل ثمانية وسبعين عند أهل مروية بدر الضم كسر الباء وقد فسح ما بين الثلاث إلى التسع وهذه الأحوال طبيعة إذ
لا تعاقب شيء منها بالأخبار ولو لم يقل في خبر ما يدل على أن ذلك العدد شرط لتلك الوقائع ولا على كونه مفيداً للعلم (و) (الأصح) (أنه)
أي الشواهد (لا يشترط فيه السلام) في روايته ولا اعتدلتهم ولا اختلافاً بينهم كإلى ما لا بد من (ولا اعتدلتهم) أي لا يثبت عليهم فيجوز
أن يكونوا كثر أو غلبة وأقربوا من خبرهم بل وقيل لا يجوز ذلك خبر أو توافقهم على الكذب فلا يثبت خبرهم المتعلق بالكثرة
مادة من التواطؤ على الكذب (و) (الأصح) (أن العزيمة) أي الشواهد (ضروري) أي يحصل عند صاحبه من غير احتياج
إلى نظر حصوله لمن لا يشك في منه النظر كإليه والسعيان وقيل نظري بمعنى أنه متوقف على مقدمات حاصلة عند السامع وهي
بإمامه من الأمور الحقيقية لكون الخبر متواتراً لا معنى الاحتياج إلى النظر عقب السماع فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري
إذ توقفه على تلك المقدمات لا يثبت كونه ضرورياً (فإن خبراً) أي أهل الخبر أو شركائهم (عن محسوس علم) بأن كانوا
طليعة واحد (فذلك) أي أخبارهم عن محسوس فهو واضح في حصول الشواهد (والأصح) أي وإن لم يخبروا عنهم عن محسوس علم

وأما أن ثبت انصر البالي لعارضا وأن حذف بعض الخبر عن الأداة أن يتعلق به الثاني ولو استأثر بالواحد كقولنا إذا دخل محلى مروي
على أحد محله حل عليه أن تنافيها لا يكفل ترك في حله على معنيته قال حله على غير ظاهره وحل على ظاهره في الأصح **مسألة**
لا يقبل محلى وكافر وكذا يصح في الأصح والأصح أنه قبل من عمل مبلغ فأدى ويمتنع بحرم الكذب وليس بداعية ولا يكفر بدعته
ومن ليس فيها وإن جالب القياس ومساغل في غير الخبرات وقبل كقولنا ثبت مخالفة لأحد من أن أمكن تحصيل ذلك الفارق
ذلك الزمن وتوسط الراوي المبدل وهي ملكة

الثانية وقبل لا يقبل جواز الخطأ فيها في الأولى ومخالفة لفتح الثانية وقيل بالوقف في الأولى وقاسه بأبي في الثانية (و) الأصح (أ) أنه
إن ضربت (زيادة العدل) (اعراب البالي تعارضا) أي الخبران لا يختلف المعنى حيثما كذا ويرى في خبر فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركعة للظهر عاقل غير استصناع وقبل تقبل الزيادة كما ذكرنا في الأعراب (و) الأصح (أن حذف بعض الخبرات
إذا كان يتعلق بالبالي) فلا يجوز حذفه إذا خلا لغيره المعنى المقصود كأن يكون عابثا أو مستغنيا عن الباقي فيكون حذفه
لأنه كغير مستقل وقبل لا لا حال أن يكون للمصنف فائدة فثبت بالتفريق مثله قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهر وما
الحل ميتته أنقوا داخل ميتته لا محله بما قبله (ولو استأثر أربعا) أي استأثر الخبر إلى التي واحد ووقفه بالفاء على السجدة أي من
دونه (فكأن ياد) أي بالاستدأ والرفع كإعادة ما من التفتيل والخلاف وغيرهما ويعلم أن التفتيل بان ما توفى السواقي
على ناله وما لا توفى لا يمكن محله هنا ولقد عجز السماع من الشيخ هنا كتعذر عجز السماع على التي ثم (وإذا حل محلى مروي
على أحد محله حل عليه أن تنافي) كالتعذر على البالي أو الخيط لأن الظاهر أنه لا محله عليه لثبوتة وتوسط السماع أو استحقاق
السيراري فقال فيه نظر أي لا حال أن يكون حله هو افتقار إليه لا لغيره يخرج بالسجدة عنه وقيل مثله الثاني والفرق على الأصح
أن ظهور القرينة للسجدة أقرب (والا) أي وإن تنافيها (فكأن ترك في حله على معنيته) وهو الأصح كما مر في محله في شروى على
محله ولا يختص بمحله السجدة إلا على القول بفتح حل التارك على معنيته (فإن حله) أي حل السجدة مروي ومعاين السجدة
على غير ظاهره) كأن جن اللفظ على معناه المجازي دون الحقيقي (حل على ظاهره في الأصح) اعتبار بالظاهر وقوله (وإنما قاله
الثاني كذا) ترك الحديث بقوله من لو عارضته لم يصدقه وقيل بعمل على حله مطلقا لا بما بعده التفتيل لأن ضموا من غيره أمناه
فيه وقبل بعمل عليه أن فعله لفظه أنه قصد التي **مسألة** من فرغ من مشاهدتها فالتفتل ذلك ليس لغيره التفتل فيه لأن الحديث لا يفتل هذا
فإن ذكر دليل على أنه ما أدركه تنافيها فظاهر حله على حقيقة ومخاره بناء على الجمع من استعمال اللفظ فيهما **مسألة**
(لا يقبل) في الرواية (محلى) في عقله كحجته وإن تقطع حنونه وكفيل من جنونه وأما من افتقار إلى عكس التحرر عن الخطي
والعبري فمحلى أهم من غير متحيزين (و) لا (كافر) وإن علم منه الدين والتحرر عن الكذب إذا توفى به في الجنة مع شرف
منصب الرواية (وكذا يصح) غير (في الأصح) إذا توفى به لأنه لا علم بعدم تكليفه فلا يجوز عن الكذب وقيل قبل أن علم منه
التحرر عما مضى المميز فلا يقبل قلنا كالحجته (والأصح أنه قبل من) غير (عمل مبلغ فأدى) بالعمل لاعتداد الجمهور السابق وقيل
لأن الأصغر مطلقا لعدم الضبط ويستمر المحفوظ محله وتعمل كافر فأدى أو فاسق ففادى قبل (و) الأصح التفتيل (يمتنع
بحرم الكذب وليس بداعية ولا يكفر بدعته) لأن من الكذب مع تأويله في الاعتدال بخلاف من لا يحرم الكذب أو يكون داعية
بأن يدعو الناس إلى بدعته أو يقدر بدعته كسكر حذوت العالم والبعث وعلم الله بالعدم وبإجزات فلا يقبل ولست من الثلاثة وهي
رجعه في الثاني إن السامع والتروي وقال إن حبان لا أعلم فيه اختلافا وقبل يقبل من يحرم الكذب وإن كان داعية عام وهو الذي
رجعه للأصل ومراعاة أدام ككفر بدعته وقبل يقبل من يحرم الكذب وإن كثر بدعته وقبل لا يقبل مطلقا لأنه لا بد من العلم (و)
الأصح أنه يقبل (من ليس فيها وإن جالب القياس) خلافا للحنفية فيما عدا ذلك من مخالفة ترجيح احتمال الكذب قلت لا نسلم (و) الأصح
أنه يقبل (مساغل في غير الخبرات) أي يساهل في حديث الناس ويحذر في الحديث النبوي بخلاف الساهل فيه (ويقبل كذا) من الرواية وإن ثبت مخالفة
وقيل لا يقبل التساهل مطلقا لأن التساهل في غير الحديث النبوي يجرى إلى التساهل فيه (ويقبل كذا) من الرواية وإن ثبت مخالفة
للمحدثين أن أمكن تحصيل ذلك القدر (الكثير الذي يرواه) (في ذلك الزمن) الذي ما لم يكن له قبل في شيء مما يرواه الجمهور
كذلك بعض لا يعرفه (وتوسط الراوي المبدل) لغة لتوسطه وتوسطه المعنى السامع لرواه (ملك) أي هيئة راسخة في النفس

تمنع اقتراف الكبار وصغائر الخسة كسرققة (والرذائل المباحة) كبول بطريق فلا يقبل في الأصح فمحلول بالظواهر المشهور ويجوز
مطلقا ويجوز العين فإن وصفه نحو الشافعي بالثقة أو بنى النعمة قبل في الأصح كمن أقدم بعنودا على مفتش مظنون أو مقطوع
والخياران الكبيرتان تعد عليه بخصوصه غالبا كقتل وزنا ولواط وشرب خمر ومسكر وشرب قوت وعصب وقنف وتخميرة

(تمنع اقتراف) أي ارتكاب (الكبار وصغائر الخسة كسرققة) وتلفيف غرة (والرذائل المباحة) أي الجائز بها في الأعم أي
المأذون في فعلها لا بمعنى مستوية الطرفين (كبول بطريق) وهو مكروه والأكل في السوق لغير سوق وغيرهما مما يغفل بالروية والمعنى
تمنع اقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر فباقتراف فردته تنفي العدالة أما صغائر غير الخسة ككذبة لا يتعلق بها ضرر ونظرة إلى أجنبية فلا
يشترط المنع من اقتراف كل فرد منها فلا تنفي العدالة باقتراف شيء منها إلا أن يصير عليه لم تغلب طاعته وإذا انتفى عن العدالة القسرية في الرواية
(فلا يقبل في الأصح بمحلول بالظواهر) لا (بمحلول مطلقا) أي بالظواهر (و) لا (بمحلول العين) كأن يقال عن رجل
لا تنفاه تحقق العدالة وقيل يقبلون اكتفاء بظن حوصلا في الأول وتحسينا للظن بالأخيرين وحكاية الأصل الاجماع على عدم قبولها
مردودة بنقل ابن الصلاح وغيره الخلاف فيهما (فإن وصفه) أي الأخير (نحو الشافعي) من أئمة الحديث الراوي عنه (بالثقة
أو بنى النعمة) كقوله أخبرني الثقة أو من لا نهمه (قبل في الأصح) وإن كان الثاني دون الأول رتبة وذلك لأن واصله من أئمة
الحديث لا يصف بذلك الا وهو كذلك وقيل لا يقبل لجواز أن يكون فيه جرح ولم يطاع عليه الواصف فلنا يبعد ذلك جدامع
كون الواصف مثل الشافعي محتجابه على حكم في دين الله (كمن أقدم بعنودا) بنحونا أو بل أوجهل خلاصا من الدين بالكذب
أو الكراه (على) عمل (مفتش مظنون) كشره (أو مقطوع) كشره خير فيقبل في الأصح سواء اعتقد الإباحة أم لم يعتد
شبهنا لغرضه وقيل لا يقبل لارتكابه المسقى وإن اعتقد الإباحة فيقبل في المظنون دون المقطوع وخارج بالمعذور من أقدم
علما بالحرمان باختيار أو متدينا بالكذب فلا يقبل فلعوا بما تقرر علم أن قولنا معنودا أولى من قوله باهلا (والخياران الكبيرتان
ما نورد عليه) بنحو غضب أو لعن (بخصوصه) في الكتاب والسنة (غالبا) وقيل هي ما فيه حد قال الرافعي وهم إلى ترجيح هذا أميل
والأول ما يوجد لأكثرهم وهو الأوفق لما ذكره وعند تفصيل الكبار أي لعنهم منها كل مال اليتيم والعقود وغيرهما مما لا جد
فيه وذكر الأصل أن المختار قول امام الحرمين أنها كل جرعة تؤخذ بقلة أكثر من تركها بالدين ورقة السيادة وإتمام اختاره لأنه
يتناول صغائر الخسة مع أن الإمام أفاضلها بما يبطل العدالة من المعاصي مطلقا لا الكبيرة التي الكلام فيها والكبار بعد أكبرها
وهو الكفر كما هو معلوم (كقتل) عمدا أو شبهة ظاهرا (وزنا) بالزنا لا بقوله الذين لا يدعون مع الله الها آخر (ولواط) لأنه مضاعف لما
النسل بوطئه في فرج كالزنا (وشرب خمر) وإن لم يسكر قلناه وهي المشتمل من ماء العنب (ومسكر) ولو غير خمر كانت من تنقيع الزبيب
السمي بالنبيذ خبر صحيح ورد فيه ما شرب بالسكر لقلته من غير الخمر فصغيرة حكماني حق من شر به مقتدا حله لقبول شهادته والا
فهو كبيرة حقيقة لا يجابه الحد ولتوسطه عليه وفي معنى ذلك ما اختلف في تحريمه من مطبوخ عصير العنب (وسرققة) أربع مثقال أو
ما قبله ذلك لآية والبارق والبارقة ماسرفة مادون ذلك فصغيرة قال الخليلي إلا أن كان السرقة منه مسكينا لا نفي به عن ذلك
فيكون كبيرة (وغضب) لما أوجعه خبر الصحيحين من **مسألة** شريك الأرض على لوقته من سبع أرضين وقبده العبادي وغيره
بما يبلغ قيمته ربع مثقال كما يقطع به في السرقة (وقذف) محرم زنا أو لواط لأن الذين يرمون المحصنات نعم قال الخليلي قذف صغيرة
وملوك وحره متهمكة صغيرة لأن الأيداء فيه دون في الحررة الكبيرة المسترة أما القذف المباح كقذف الرجل زوجته إذا علم زناها
أو ظنه ظنا مؤكدا فليس بكبيرة ولا صغيرة وكذا جرح الراوي والشاهد بالزنا إذا علم بل هو واجب (وتخميرة) وهي نقل كلام بعض
الناس إلى بعض على وجه الإفساد بينهم خبر الصحيحين لا يدخل الجنة تمام بخلاف نقل الكلام نصيحة للنقل إليه كافي قوله تعالى
حكاية باموسى أن اللذان يأمرون بك إيتاؤك فانه واجب أما القبية وهي ذكر كك الإنسان بما يكرهه وإن كان فيه صغيرة
قاله صاحب العدة وأمر الراوي ومن تبعه لعدم الراوي بها نعم قال القرطبي في تفسيره أنها كبيرة بلا خلاف ويشتمل على
الأكثر الكبيرة بما نورد عليه بخصوصه قال تعالى أحب أهدم أن يأكل لحم أخيه ميتا قال الزركشي وقد طهرت
بعض الشافعي في ذلك فالقول تأنها صغيرة ضعيف أو باطل قلت ليس كذلك لاسكان الجمع بعمل النص وما ذكره على ما
أمر على القبية أو قرئت بما يصيرها كبيرة أو غثاب عدلا وقد أخرجهما بإحدى عاليا وتباح القبية في ستة مواضع من كونه في

وشهادة زور ويكذب باجرة وقطعة ربح وتكفون في حق الربوبية وكما انتم تسمون صلاتهم في حقها كانت على نبي وسحر بسلم وسحر
مجانى وكنتم شهادة وشهوة وديانة

عملها وقد نظمتها في بيتين فقلت

تاج غيبة مستلقت ومن * ولم اعلم اني منكم
ومعترف غافل منكم * لاسم من صانع الضر

(وشهادة زور) ولو عاقل لأهمل الله عليه وسلم عداق خبر من الكبار وفي آخر من كبار الكبار رواه الشيخان (ويعني باجرة)
غير الصحيحين من حقه على مال امرئ مسلم بغير حقه في الله وهو عليه غضبان وخمس السبعين يعني العاقل الذي لا يفتن
كذلك (وقطعة ربح) غير الصحيحين لا يدخل الجنة قطيع قال عثمان أي ان الجنة في رواية يعني قطع ربح والقطعة قطعة من
القطع من المواصل والرحم للثراء (وعقوق) للوالدين أو أحدهما لا على الله عليه وسلم عند من جهر من الكبار وفي آخر من كبار
الكبار رواه الشيخان وأما خبرها الحالة عزلة الأخر وغير البخاري عم الرجل عن أبيه أي مثله فلا بد ان على انهما كالأول
في العقوق (وفرا) من الرحلة أي ومن يروى عنه لا يعضي الله عليه وسلم عند من السج للوفيات أي المهلكات رواه
الشيخان نعم يجب اذا علم ان هذا كذب يقتل من غير تكليف العقوبة لا تشاهد في الدين بياته (وبالخير) أي أخذه بلا سبي
وان كان دون ربع منتقل لأنه ان الدين ما يكون أسوأ من الدنيا وقسمه أيها على السبعين من السبعين في الخبر السابق
وقيس بالأكل غيره وأما خبره في الأفعال فلهذا لم يسمو ولا يتبع (وخيانة) في غير الشئ الثالث قيل أو هو يكون وفاء لآية
ويل للفتنة ولقوله تعالى ان الله لا يحب الخائنين والفتن الخيانة فمن الغيبة أو كماله الأخرى وغيره وان قصدا
عبيد على الخيانة من الغيبة لما في الشافعية كمال (وتقدم صلاة) على وقتها (وأخبارها) عنه لا يعضي الله عليه وسلم
من جمع بين حالات من غير عذر فقد أتى بإسباب أبواب الكبار رواه الشيخان في ذلك (وكذب) عمدا (على نبي) قال صلى
الله عليه وسلم من كذب عني متعمدا فليكن من الكذابين وغيره من الأبناء مثله ذلك كما هو ظاهر فيما عليه
وقد شله تعبري يعني خلاف تعبره كغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سلبت الكلام على ذلك في الحاشية ما لا يكسب على غير
في صغيرة لأن يفتن به ما يصير كبيرة كأن يعلم انه يقتل به قلل من عبد السلام وعليه فعل خبر الصحيحين ان الكذب يهدي
إلى الضلال والفساد والفساد يهدي إلى الضلال ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عذابه كتابا (وسحر بسلم) أي سحر بسلم مستفاد من أبي
من أهل النار لم أرها قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس والله كاذبا مستفاد من قوله تعالى ومن كان كاذبا
الجنة لا يدخلون الجنة ولا يحسون ربهم وان ربهم باليوسمين صبرة كذا وكذا وخرج المسلم الكافر فليس به كبيرة على صغيرة
وزعم الركني انه كبيرة (سب محامي) غير الصحيحين لا يسبو المحامي في الدين نفس يمدحون أحدكم كما تقول مثل أحسن هذا أمرك
مساخدم ولا تصفيه وروى مسلم لا يسبو أحد من أصحابي فان أحدكم أو أشق الحق أو أخطأ فليصمه بلسان ربه ليسم الذي لا يليق
بهم منزلة غيرهم حيث علمه عاذ كرموا سكتي من ذلك سب الصديق في الحق فهو كفر تكذيب القرآن ما سبوا واحد من غير
الصحة صغيرة فغير الصحيحين سب المسلم فوق معناه تكبر السب فهو إهراء على صغيرة فيكون كبيرة (وكنتم شهادة)
قال تعالى ومن كنتم منه فأنتم قلوبكم أي موهوب وخس الدكر لأنه محل الإيمان ولأنه إذا لم يسمع الباقى (وشهوة) تشبه الشهوة وهي
ان يبذل ما لا يليق باطلا أو يبطل حقا خبر الزماني انه أتته على الرائي والمرثي زادها كمال والفتن الذي يسب بينهما ما بذله
للتكلم في جائز مع سلطان مثلا فجاءة فيجوز البذل والأخذ وبذله للتكلم في واجب كتخليص من حبس فلما أتت إليه
فقداه طلبه من تعين عليه أو سب له جائز والأخذ فيه حرام (وديانة) مثلثة قيل الخيانة وهي استحسان الرجل على أهل غير ثلاثة

(أما في بيتين الخ) وقد نظمتها النكاح قوله أيضا

الصبح ليس غيبة في سنة * حشم ومعرف وهمة
ولغير فغاوسفت ومن * طلب الامانة في الانسك

أقرب والأخذ فيه حرام أي انه تعين عليه وعقوبة في حرمه وأما الصبح ليس حشم فلما قيل لا أن ينكح في صلاة الجمعة أو

وقد أوصى به وتنعز كاذب بأس رحمة وأمن مكر وظاهرهم ميتون خنزير وفطر في رمضان وسحر زور بأوامر صغيرة مسألة
الأخبار يعلم رواية ويخاص عند حاكم شهادة ان كان حقا لغير الخبر على غيره والخيار ان شهد انشاء تضمن اخبارا وأن صيغ العقود
والحلول كبت وأعتقت انشاء

لا يدخلون الجنة العاقل والديه والديوث ورجلة النساء قال الذهبي اسناده صالح (وقيادة) قياسا على الديانة والمراد بها استحسان
الرجل على غير أهله وقد سلبت الكلام عليه في الحاشية (وسعاية) وهي أن يذهب بشخص إلى ظالم ليؤذيه بما يقوله في حقه لغير
الساعي مثلاً أي مهلك بسعائه نفسه والمسي به واليه (ومنعز كاذب) لغير الصحيحين ما من صاحب ذهب ولا فنة لا يؤدي منها
حقها الا اذا كان يوم القيامة تصفحت له صفائح من نار فاحي عليه في نار جهنم فيكسرى بهاجب وجبينه وظهره إلى آخره (وبأس رحمة)
لغير الأدارقني لكنه صوب وقفه من الكبار الاشرار بالله والاياس من روح الله والمراد باليأس من رحمة الله استبعاد العفو
عن الذنوب لاستغفلهما لا الكارسة من جهة الذنوب فانه كفر ظاهر قوله تعالى انه لا ييأس من روح الله الا القوم السافرون الا
أن يجعل اليأس فيعتلى الاستبعاد والكفر على معناه الفوق وهو الستر (وأمن مكر) بالاسترسال في العاصي والانتكال على العفو
قال تعالى فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون (وظاهر) كقوله لزوجه أنت علي كظهر أمي قال تعالى فيه وانهم يقولون
منكرا من القول وزورا أي كذا حيث شبهوا الزوجة بالأم في التحريم (ولهم ميتون خنزير) أي تناوله بالضرورة لا ينفك لأجدفيا
أوحى إلى محرما وفي معنى الخنزير السكاب وفرع كل منهما مع غيره (وفطر في رمضان) ولو يوما بلا عذر لغيره من أهل رمضان
من غير رخصة ولا مرض لم يفقه صيام الدهر وهو وان تكلم فيه فلا يشواهد تحريمه لأن صومه من أركان الاسلام ففطره يؤذن بقية
كثرات من تكب به الدين وتعيير بذلك أولى من قوله وفطر رمضان (وحراة) وهي قطع الطريق على المارين بالخلفهم لآفة عاجزاء
الدين بخلاف رسول الله (وسحر زور) باجودة لأنه صلى الله عليه وسلم عدا من السبع الموبقات في الخبر السابق (وأمان
صغيرة) أي أصرار عليها من نوع أو أتعجب لم تغلب طاعته معاصيه وإيت الكبار منحصرة في المذكورات كما فهمه ذكر الكاف
في أوها وأما نحو خبر البخاري الكبار الاشرار بالله والسحر وعقوق والدين وقتل النفس واليمين القموس فمحمول على بيان
الاحتجاج اليه منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس عني إلى السبعين أقرب وسعيد بن جبير عني إلى السبعاة أقرب يعني باعتبار أصناف
أنواعها (مسألة الاخبار بعام) أي شئ عام (رواية) كخصائص النبي صلى الله عليه وسلم وغيره اذ القصد منها اعتقاد خصوصيتها
بمن اختص به وهو يعلم الناس وما في المروى من أمر ونهي ونحوهما يرجع إلى الخبر بتأويل فتأويل أقيمو الصلاة ولا تقربوا الزنا
مثلا الصلاة واجبة والزنا حرام (و) الاخبار (يخاص) عندما كم شهادة) بقيد زنه بقوله (ان كان حقا لغير الخبر على غيره) فان كان
للخبر على غيره فعدوى أو لغيره عليه وان لم يكن عندما كم فافقار (والخيار ان شهد انشاء تضمن اخبارا) بالشهود به نظرا إلى اللفظ
لوجود مضمون في الخارج به وإلى متعلقه وقيل محض اخبار نظرا إلى متعلقه فقط وقيل محض انشاء نظرا إلى اللفظ فقط قال شيخنا
العلامة الحلي وهو التحقيق فلم تتوارد الثلاثة على عمل واحد ولا منافاة بين كون اشهاد انشاء وكون معنى الشهادة اخبارا لانه صيغة
مؤيدة لذلك المعنى متعلقة انتهى (و) الخيار (ان صيغ العقود والحلول كبت) واشترت (وأعتقت انشاء) لوجود مضمونها في الخارج
بها وقال أبو حنيفة انها اخبار على أصلها بان يقدر وجود مضمونها في الخارج فيقبل اللفظ بها وذكر صيغ الحلول مع مشاط من زبادي

غيره بأنها جعالة مباحة وأخذ عوضها حلال وهل عن جماعة أي وفي ذلك كلمة تقابل باجرة عرفا اه ولم يتبعه بشئ ولم يكتب عليه ع ش ولا
الرشيدة شيا ويؤخذ ما ذكره قيل انه ان تعين عليه لم يجز له الأخذ والاجاز وبه مرجح العلامة الشارح في الحاشية حيث قال ان هذا يدل مال
للتكلم في جائز مع السلطان مثلا فجاءة جائزة فيجوز فيه البذل والأخذ وشمل الجائز الواجب لكن ان تعين عليه امتنع الأشد وان جاز
البذل في تخليص من حبس فلا يمنع الأخذ على من تعين عليه دون غيره وعلى غيره يعمل اطلاق التوري في فتاويه الجواز اه وعرضا هو
الشهور في تقرير الشيوخ وهو مقتضى عبارة م سابقا ولا حقا فليراجع وليحبر اه شيخنا محمد الجوهري (قوله ورجلة النساء) شبهه
للتفريق بين المرأة وكسر الجهم ولغيرها بأنها المرأة للتشبيه بالرجال وكسر الديوث أنه الذي يفر أهله على الزنا مع فله جهم النبي كمال وقد
التأوى على الخافض شبهها بضم الجهم فليراجع وكأله أفتنه من فوهم امرأة رجلة يعني أنها راعيا مسيب وهذا كانت فاعته رضى الله عنها وسأله
الزنا في المختار وأست غير أن المرأة عا غير ذلك ان المراد للتشبيه بالرجال ولا يخفى ان الحافظ التبري أشبه من التأوى وأثبت وثقت
جزم العلامة الشارح في حاشية المختار بسطه حيث قال ورجلة النساء هي بكسر الجيم للتشبيه بالرجال المعنى كانه رج

الكتاب الرابع في القياس

[illegible]

يكلم يا حديد هاولا يا حديد من هنا وان اشد من الناس على العمل في ال روضة كائنهم الى باب الردة وهو العمد وان حلقته في الأصل
 كما أوضحته في الحاشية

(الكتاب الرابع في القياس)

من الأدلة الشرعية (وهو) لغة التغير والمساواة وأصلها (جاء معلوم على معلوم) يعني مستورا يخالف به في حكمه (المساواة) له (في غلة حكمه) بأن توجد بينهما في الأصول (عند الخامل) وهو التجهيز لمقتضى وقتها وأما ما في نفس الأمر أولا بأن تغير غلته فتناول المقياس القياس القائم كالصحيح (وإن خص) المحدود (بالصحيح حذف) من لفظ (الأصل) وهو عند الخامل فلا يتناول حقيقته الأصل الصحيح لا تصرف المساواة المطلقة بل ما في نفس الأمر والقاسم قبل ظهور قسامة معمولة به كالصحيح ويستشبهنا مكان من المقياس القياس بالمساواة محل آخر في غلة سكر شرعي لو هو لا يشتمل على الشرعي فيكون أحصى من أصل الأول وأقرب إلى تناول المقياس القوي الذي من يتاونهما معا ودخل الأول من أن الخاف التجهيز فيكون القياس فيصير عند الخامل لصفة الشرع نظر فيه التجهيز ولا كالمس لكن جواب الإزالة لا تأتي من كونه فعل التجهيز لفساد الشارع لم يدل على (وهو) أي القياس (حجة في الأمور الدينية) كالأغذية وكذا غيرها كالشرعية (في الأصل) فعمل كثير من الصحابة بمسكون شرعا لم يتبعه سكون الباقين الذي هو في مثل ذلك من الأصول العامة وفي عادة والقواعد على قائمه أو الاعتبار قياس الشيء بالشيء معجز القياس في ذلك وقيل يتبع فيه عقلا وقيل شرعا وقيل يتبع فيه أن كان غير جلي وقيل يتبع في الحدود والتكثيرات والرقص والتكثيرات وقيل غير ذلك والأصح الأول فهو جواز فساد كل (القياس العام في الحقيقة) أي التي ترجع إلى العامة والحكمة كأقل أشق أو التماس أو التماس ولا كثره فيمتنع تبهوها بالقياس في الأصح لأنها لا يدرك المعنى فيها بل يرجع فيها إلى قول من يوجب «وقيل يجوز لأنه فيصيرك المعنى فيها (والقياس كل الأحكام) فيمتنع تبهوها بالقياس في الأصح لأن منها لا يدرك معناه كجواب اليمين على العاقبة وقيل يجوز حتى أن كلاً من الأحكام صالح لأن يثبت بالقياس بأن يدرك معناه ووجوب اليمين على العاقبة معي يدرك وهو أن لا الخاف فيها مع معلومة فيه كما يعان العامر لا صلاح ذات البين بما يصرف إليه من الزكاة (والقياس على ملحوظ) فيه (في الأصل) لا إلغاء اعتبار المانع بالنسخ وقيل يجوز فيه لأن القياس مظهر لحكم الشرع الكمي ونسخ الأصل ليس له اعتبار في موقوفه ونزاعه في مفتح عليه على أن الخلاف إنما هو في امتناع القياس لا في عدم صحته (وليس النص على العلة) حكمه ولو لم يجب الكيف (أمر بالقياس) أي ليس أمرا به (في الأصل) لا في جانب الفعل غير الكيف كما كرم من المانع ولا في جانب الكيف نحو إقراره بالسكران وقيل الأمر به في الخافين إلا أنه قد كثر العلة لذلك قلنا لا لم يخص جواز كون القاسم بيان مدرك الحكم ليكون أنواع في النفس وقيل أنه أمر به في جانب الكيف دون غيره لأن العلة في الكيف المقدسة أو ما يحل الغرض من إتمامها بالكمش كل فرد ما تصلى عليه العلة والعلة غير المصلحة وحصل الغرض من حصولها فرد قلنا فردا عن كل فرد آخر موضوع بل يكفي الكيف في كل فرد ما تصلى عليه محل العمل (وأما كراه) أي القياس (أربعة) مقس عليه ومقنن ومعنى مشترك بينهما وحكم القياس عليه يتعدى بواسطة التشترك إلى القياس (الأول) وهو لتقنين عليه (الأصل) أي يسمى «كما يسمى القياس بالشرع كما سمي ولكن حكم الأصل غير حكم الفرع باعتبار المحل وإن كان عينه بالحقيقة مع طرح الثاني على الأول اعتبار دليليهما على التجهيز لا اعتبار ما في نفس الأمر من الأحكام فمقتضى لا تنزع عن القديم (والأصح) أي الأصل المقنن عليه (محل الحكم) عليه (بالرفع صلة المحل أي لتقنين عليه) وقيل هو حكم المحل وقيل دليل الحكم (و) الأصح (أن لا يشترط) في الأصل المذكور (بال) أي دليل (على جواز القياس عليه بنوعه) ثم خصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه) وقيل يشترطان فعلى التقاطع الأول لا يقاس في مسائل البعد مثلا إلا أنه دليل على جواز

الثاني حكم الأصل وشروطه ثبوتها بغير قياس ولو اجتمعوا وكان غير متعدي بها القتل في قول وتكونه من جنس حكم الفرع وإن لا يعدل
عن سنن القياس ولا يكون دليله شاملا لحكم الفرع وتكونه متفقا عليه مجزما بين الخصمين فقط في الأصح والأصح أنه لا يشترط
اختلاف الأمة فإن اتفقا عليه مع منع الخصم أن يهلكه كما فرك الأصل أو وجودها في الأصل فركب الوصف ولا يقبلان
في الأصح

القياس فيه بنوعه أو شخصه وعلى اشتراط الثاني لا بقاس فما اختلف في وجود العلة فيه بل لا بد من الاتفاق على ذلك بعد الاتفاق على أن حكم الأصل مطلق وكل منهما مردوباً له لا دليل عليه (الثاني) من أركان القياس (حكم الأصل) وشروطه ثوبه بنوعه بغير قياس ولو اجاباً) انه تمت بقياس كان القياس الثاني عند اتحاد العلة ولو الاستغناء عنه بقياس الفرع فعلى الأصل في الأول وعند اختلافهما بغير معتد لعدم اشتراك الأصل والشرع فيه في علة الحكم فالاعتداد بقياس الشفاح على البر في الروية بجماع الطعم ثم قياس السفرجل على التفاح فياذكر وهو لغو الاستغناء عنه بقياس السفرجل على البر والاختلاف بقياس الرقيق وهو أشد داخل الوطء على جب الذر في فسح النكاح بجماع فوات التمتع ثم بقياس الجنام على الرقيق فياذكر وهو غير معتد لان فوات التمتع غير موجود فيه وقيل لا يثبت بإجماع أيضاً لأن يعلم ان مستنده نص يستند القياس اليورديانه لا دليل عليه ولا يضر احتمال أن يكون الاجماع عن قياس لأن كون حكم الأصل حينئذ عن قياس مانع من القياس والأصل عدم المانع (وكونه غير معتد به بالقطع) أي اليقين (في قول) لان ما تصديه باليقين انما يقاس على محله ما يطلب فيه اليقين كالعائزو القياس لا يفيد اليقين وردبانه بقيد انما على حكم الأصل واهو العائز به وجوده في الفرع وزدت في قول ليوافق ما رجحته كالأصل قبل من جواز القياس في العتليات (وكونه من جنس حكم الفرع) فبشرط كونه شرعياً ان كان المطلوب الباتة حكماً شرعياً وكونه عقلياً ان كان المطلوب اثباته حكماً عقلياً وكونه لغوياً ان كان المطلوب اثباته حكماً لغوياً (وأن لا يعدل) أي حكم الأصل (عن سنن القياس) فما عدل عن سننه أي خرج عن طريقه لا يقاس على محله لتعدد التعدي حينئذ كشهادة خزيمة بن ثابت وحده فلا يقاس به غيره وان فاهرته كالصديق رضي الله عنه وقصة شهادته رواها ابن خزيمة وحاصله أن النبي ﷺ ابتاع قمراسن أعز ابنه فبعده البيع وقال هلم شهيد ايشهد على - فشهد عليه خزيمة رضي الله عنه فقال له النبي ﷺ ما حالك على هذا ولم تكن حاضر أقتل صدقك بما جئت به وعلمت أنك لا تقول الا حقا فقال ﷺ من شهد خزيمة أوشهد عليه خزيمة ورواها أبو داود ايضا قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين (و) أن (لا يكون دليله) أي دليل حكم الأصل (شاملا لحكم الفرع) للاستغناء به حينئذ عن القياس مع انه ليس جعل بعض الصور الشمولية أصالة بل بعضها أولى من العكس كالأصل على روية التبر بغير مسلم الطعام بالطعام مثلاً بل ثم قيس عليه الذرة بجماع الطعم فان الطعام يشمل الذرة كالبرساء وسبأ أي أنه لا يشترط في العلة أن لا يشمل دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه في الأصح وفارق ما هنا بما فهم من المعية السابقة (وكونه) أي حكم الأصل (مشتقاً عليه جزئياً) والاحتياج عندئذ الى اثباته فينتقل الى مسألة أخرى وينتشر الكلام بوفات المقصود وذلك ممنوع منه لأن بروم المستدل اثباته فليس ممنوعاً كما يعلم مما يأتي (بين الخصمين فقط في الأصح) لان البحث لا يعدلها وقيل بين كل الأمة حتى لا يتأني المنع أصلاً (والاصح أنه لا يشترط) مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط (اختلاف الأمة) غيرهما في الحكم بل يتميز انضافهم عليه كهما وقيل يشترط اختلافهم فيه ليتأني الخصم منهما ولا يتأني له منع المتفق عليه وبجوابه يتأني له منعه من حيث العلة كما هو المراد وان لم يتأني له منعه من حيث هو (فان اتفاقاً عليه مع منع الخصم ان علة كذا) كما في قياس حلى البالغة على حلى الصبية في عدم وجوب الزكاة فان عدمه في الأصل متفق عليه بينما وبين الخنثى والعلة فيه عندنا كونه حلياً مباحاً وعنده كونه سال صبية (ف) بالقياس المشتمل على الحكم المذكور (مركب الأصل) سمي به لتركيب الحكم فيه أي بانه على الأصل بالنظر للخصمين (أو) اتفاقاً عليه مع منع الخصم (وجوده في الأصل) كما في قياس أن نكحت فلانة فهي طالق على فلانة التي أنكحها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد النكاح فان عدمه في الأصل متفق عليه بينما وبين الخنثى والعلة تعليق الطلاق قبل تملكه والخنثى يمنع وجوده في الأصل ويقول هو تنجيز (ف) بالقياس المشتمل على الحكم المذكور (مركب الوصف) سمي به لتركيب الحكم فيه أي بما في الوصف الذي منع الخصم وجوده في الأصل وقولاً بالأصل في الأول فان كان استغناء بينهما ولكن لعنتين وفي الثاني لعدة فهو من الاتفاق لا جلي العتلتين والعلة وليس مراداً فتمنع عن عدا كرمهم من ذلك (ولا ضلالاً) أي القياسان المذكوران (في الأصح) منع الخصم وجود العلة في الفرع في الأول وله

والمعنى الثاني في قوله لا يشترط في القياس دليل وان لم يتفق عليه وعلى غيره واما المستدل الثاني ثم القياس فلا يصح
قبوله والاصح لا يشترط الاتفاق على ان حكم الاصل يعمل او بالنسبة الى العلة لذلك القيم وهو انما هو القياس المستدل بالاصح والاختار قبوله
المعارضة فيه يقتضي نقيض الحكم او منه وادعيا بالترجيح وانما يجب الايمان بالحق الدليل وترطبه وجود تمام العلة في كل ما كانت
قطعية قطعية او ظنية قطعية واذا كان كذا فاصح من علم العلم وان لا يعارض ولا يقوم القاطع على خلافه وكذا خبر الواحد في
الاصح الاتجار بالظن

الاصح في الثاني وفيه يقبلان نظر الاتفاق القسمة على حكم الاصل (والمعنى) الحكم (العلة) لا يستدل أي سلم انها كره (فانتم
المستدل بوجوبها) حيث اختلفت (او سلمه) أي سلم وجودها (الحكم المستدل الدليل) عليه لا عتقافه ووجودها في الثاني وقيام الدليل
عليه في الاول (وان لم يتفق) أي الخصمان (عليه) لا على غيره واما المستدل الثاني دليل (ثم) اثبات (العلة) طريق (والاصح
قبوله) في ذلك لان الثانية كاعتراض الحكم به وقيل لا يقبل بل لا بد من اتفاقهما عليه ما سونا الكلام عن الاثبات (والاصح) انه
لا يشترط في القياس (الاتفاق) أي الاجماع (على ان حكم الاصل يعمل او بالنسبة الى العلة) لتسليم لتعليق الدليل على اشتراط
ذلك بل يقتضي اثبات الدليل بدليل وقيل يشترط ذلك وقد مر انه لا يشترط الاتفاق على ان حكم الاصل كذا على الاصح واذا عرفت
كلاصل بين المستدلين الخامسة الماخوذ واتحاد المستدلين بوجوبها لا يمنع انما يستلزمه لسان القائل في الاصح فيما لا يهاجم القائل في
ذلك (الثالث) من اركان القياس (الفرع وهو العمل بالنسبة) بالاصل (في الاصح) وقيل حكيمه بان قول كالأصل به دليل الحكم لان
دليله القياس (والاختار قبول المعارض فيه) أي في الفرع (بمقتضى نقيض الحكم او منه) وقيل لا يقبل والا لا يجب مقتضى المعارض ان
يصير المعارض مستدلا بالعكس وذلك خروج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله الى غيره فلا يقتضي المعارض عدم دليل
المستدل لا يثبت مقتضاها الذي في الماهي وصورته في الفرع ان يقول المعارض المستدل كرهتم في الوصف وان اقمي ثبوت الحكم
في الفرع فعندى وصفت آخر يقتضي نقيض او منه القياس نحو السبع كره في الوصف ومن ثبوت كراهه فيقول المعارض سبع
في الوصف فلا يبين مقتضاه كسب الخب والقدح والوقوع والنسب عليه التي ^{في} فيجب كالتسليم فيقول المعارض مؤقت مؤقت صالحة
من الجنس فيسب كالتصريح بالقياس لقياس الحكم او منه المعارض عليه القياس خلاف الحكم فلا يمنع لعدم مقتضاه دليل المستدل
كما يقال البين القوم قول بانهم طاعة فلا يوجب الكفارة كتهادة الزور فيقول المعارض قول في كذا ما لا يظن ^{في} مقتضاه فيجب
التعليل وكتهادة الزور (و) المختار في دفع المعارض كذا كره في زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل انما (فيها) بالترجيح
لوسم المستدل على وصف المعارض ترجيح ما يأتي في محله تعين العمل بالاصح وقيل لا يدفع بل ان المعارض يحصل اصل الظن لا مساواة
الظن الاصل واصل الظن لا يدفع بالترجيح بوجه ما لم يصح ذلك لا يقتضي مع قبول الترجيح مطلقا وهو خلاف الاجماع (و) المختار في دفعه
الاول (انه لا يجب الايمان اليه) أي الى الترجيح (في الدليل) ابتداء لان ترجيح وصف المستدل على وصف المعارض مستلزم من الدليل وقيل
يجب لان الدليل لا يتم بدون دفع المعارض قبل المعارض حيث لا حاجة الى دفعه في وجوده (وترجمه) أي الفرع (وجوده) (العلة)
التي في الاصل (فيه) بالزيادة او بها كالاكثار في قياس السبب بالحر والزيادة في قياس الضرب بالثاقف فيعدى الحكم الى الفرع
(فان كانت) أي العلة (قطعية) بان قطع تكونها على الاصل ووجودها في الفرع كالاكثار والزيادة في قياس (قطعي) قياسا حتى
كان الفرع فيه شبهة دليل الاصل فان كان دليله عينا حكم الفرع كذلك (أو) كانت (شبهة) بان ظن كونها على الاصل وان قطع
بوجودها في الفرع (ظني) (أو) أي قياسا ظني وهو قياس الاذن والتصرح به بالقياس من رادى (كتمسك) أي كقياسه (به)
في باب الروا (بجامع العلم) فانه العلة عندنا في الاصل مع احتمال ما قبلها القوم والكيل وليس في التصريح الا بالعلم بثبوت الحكم فيه
اذن من ثبوته في البر المستعمل على الاوصاف الثلاثة الاول الذي هو القطعي يشمل قياس الاول والى الثاني (وان) أي بشرط الفرع
ما ذكر وان (لا يعارض) أي معارضة لا بتاتى دفعها كغير التلويح والتصرح به من رادى (أو) ان (لا يقوم القاطع على خلافه)
أي خلاف الفرع والحكم الا لا محالة القياس في شيء مع قيام دليل قاطع على خلافه (وكذا خبر الواحد) أي بان لا يقوم خبر الواحد
على خلافه (في الاصح) لا يفتقد على القياس في الاصح كما في بحث الخبر (الاتحذرة) أي بمن (الظن) من المستدل فيقول
القياس الخالف لا يصرح في نفسه ولم يجعل به معارضة ما ذكره ويدل لصحته فوهم اذا عارض النص والقياس قسم النص

ويستدل بحكمه حكم الاصل ولا يشترط على حكم الاصل حيث لا دليل له لا يثبت له بالنسبة حجة ولا يشترط نص أو إجماع يوافق على
المختار الرابع العلة الاصح أيها المعروف وان حكم الاصل ثابت بها وقد تكون دافعة للحكم أو رافعة أو فاعلة لها وصفا حقيقيا ظاهرا
منضبطا أو عرفيا مطردا أو كذا في الاصح لغويا أو حكايا شرعيا أو مريبا أو شرطيا لا يلحق بها ان تستعمل على

(و) ان (يستدل بحكمه) أي الفرع (بحكم الاصل) في المعنى كما نه يشترط في الفرع وجود تمام العلة فيه كما مر فان لم يستدل به يصح القياس لا تشاء
حكم الاصل عن الفرع وجواب عدم الاتحاد فيا ذكر يكون ببيان الاتحاد فيه كما يعلم مما يأتي في محله كأن يقبس الشافعي طهار الذي
بطهار المسلم في حرمة وطه الزوجة فيقول الحنفى الحرمة في المسلم تنهى بالكفار والكفار ليس من أهلها اذ لا يمكن الصوم منها افساد
نيت فلا تنهى الحرمة في حقه فاشترط الحكم فلا يصح القياس فيقول الشافعي يمكنه الصوم بأن يعلم ثم يصوم ويصح اعتاقه وادعاه
مع الكفار اتفاقا فهو من أهل الكفار فالحكم متحد والقياس صحيح (و) ان (لا يتقدم) حكم الفرع (على حكم الاصل) في الظهور
للكاتب (حيث لا دليل له) غير القياس على المختار كقياس الوضوء بالنسب في وجوب التيمم بقدره لان دليل الوضوء غير القياس فانه
تعبد به قبل الطهارة والنسب ما اتعبد به بعدها اذ لو لم يتقدم حكم الفرع لزم ثبوته حال تقدمه بلا دليل وهو ممتنع لانه تكليف بالا يعلم
نعم ان ذكر الزمان للخصم جاز كقول الشافعي للحنفى القائل بوجوب التيمم دون الوضوء طهارتان أي يفترقان لاتحاد
الاصل والفرع في المعنى فان كان له دليل آخر جاز تقدمه لا تشاء المحذور السابق وثناء على جواز تعدد الدليل وقيل لا يجوز تقدمه (لا يثبت)
أي حكم الفرع (بالنص حجة) فلا يتطرق على المختار وقيل يشترط وطلب القياس تفصيله فلا يلو العلم بمرور جرات الحد حجة لما جاز
للقياس في ثبوته مع الاقوى والاخوات وتورد اشتراط ذلك بان العامة قاسوا على حرام بالطلاق والطهار والاباء بحسب اختلافهم
فيهم يوجد فيه نص لاجلة ولا تفصيلا (ولا اشتفاء نص أو إجماع يوافق) القياس في الحكم فلا يشترط بل يجوز القياس مع موافقتهما
أو أحدهما له (على المختار) بثناء على جواز تعدد الدليل وقيل يشترط اتفاقهما وان جاز تعدد الدليل نظرا الى ان الحاجة الى القياس
انما تدعو عند فقد النص والاجماع قلنا أدلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك وعلى الاول جرى الاصل لمكانه التحصيل في النص جازي
فيه على الثاني (الرابع) من اركان القياس (العلة) ويعبر عنها بالوصف الجامع بين الاصل والفرع وفي معناها شرعا اقوال يبنى عليها
مسائل تأتي (الاصح انها) أي العلة (المعرف) للحكم فعنى كون الاسكار متلاعبة لا يعرف أي علامة على حرمة السكر وقالت المعتزلة
هي المؤثر بذاته في الحكم بناء على قاعدتهم من انه يتبع المصلحة والمفسد وقيل هي المؤثر فيه بفعاله تعالى بالالفاظ وقيل هي الباعث
عليه ورد بانه تعالى لا يبعث شي على شيء ومن غير من الفقيه عنها بالباعث أراد كما قال السبكي انها باعثة للحكم على الامتناع (و)
الاصح (ان حكم الاصل) على القول بأنها المعروف (نات بها) لا بالنص وقالت الحنفية ثابت بالنص لانه المفيد للحكم قلنا لم يشهد بقيد
كون محله أصلا يقاس به الذي الكلام فيه المفيدة العلة لأنها ليست التعددية المحققة للقياس فالمراد بنبوت الحكم بهامعرفة لانها معرفة
له (وقد تكون) العلة (دافعة للحكم) أي لتعلقه كالعلة فانها تدفع حل النكاح من غير صاحبها ولا ترفع كانه كانت عن شبهة (أو)
رافعة له كالملاقاة فانه يرفع حل التمتع ولا يدفعه لجواز النكاح بعده (أو فاعلة لها) أي الدفع والرفع كالرضاع فانه يدفع حل النكاح
ورفعه وتكون العلة (وصفا حقيقيا) وهو ما يتعلق في نفسه من غير توقت على عرفه وأغيره (ظاهرا منضبطا) لا خفيا أو مضطربا
كالعلم في الروى (أو) وصفا (عرفيا مطردا) أي لا يختلف باختلاف الاوقات كالشرط والخلة في الكفاءة (وكذا) تكون (في)
الاصح (وصفا) (لغويا) كتعليل حرمة النكاح بتمسكه خرا بناء على ثبوت القبة بالقياس وقيل لا يعمل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي
(أو حكايا شرعيا) سواء أكان المعلول كذلك كتعليل جواز زهره المشاع بجواز بيعه أم حقيقيا كتعليل حياة الشعر بحرمته
بالطلاق وحله بالنكاح كالدليل لا تكون حكما لأن شأن الحكم أن يكون معلولا لا علة ورد بان العلة بمعنى المعروف ولا يمتنع ان
يعرف حكم حكما أو غيره وقيل لا تكون حكما شرعيا ان كان المعلول أمرا حقيقيا (أو) وصفا (مركبا) كتعليل وجوب القود
بالقتل المصلح العوان لمكافاة وقيل لا يكون علة لأن التعليل بالمركب يؤدي الى محال اذ لا تشاء جرمته تنق عليه فيستأنف آخر
يلزم تحصيل المصالح لأن تشاء الجزاء علة لعدم العلية قلنا انما يؤدي الى ذلك في العلة العقلية لا للعرفات وكل من الاتفاقتها تعرف
لعدم العلية ولا استحالة في استبعادها فالتعليل على شيء ولو سلمه وقيل يكون علمه بانه على شيء آخر (وشرط لا يلحق) بحكم الاصل (بها)
أي صحت العلة (ان تستعمل على حكمه) أي صلاحه مقصود من شرع الحكم (تبع) أي تحمل المكلف حيث يقع عليها (على)

حكمته ليحث على الأشكال وتصلح شاعة الأنظمة الحكمية وأما هي وسبب وجودي بحل بحكمته والاعتراف في الأصح كونه الحكمة
ان لم يظلم كونه ماعداً في التوفيق وتجاوز التعديل على ما يقع على حكمته وبذلك الحكم في قطع اتفاقاً فيه لظن الأصح والأصح
جوان التعديل بألفاظه كونه على الحكم أو جزءاً أو صفة الخاص ومن قواها معرفة المناسبة وتقوية النص وأما لقب
بالمستوفى

الامتناع والاحتياط شاهدان لاطالة الحكم) بالعبارة كحفظ النور من الحسنة وترب وجوب التودع على عكس السابقة فإن من علم أن من قبل
انقضى منه انكسار الفتل وقد لا يستكف من توليها لنفسه من تلقاها وهذا الحكم ثبوت الحكمين السابقين وعلى الأمر على
استثال الأمر الذي هو احتياط القوة بأن يكون كل منهما وارث القتل من القودود يصلح شاهد لاطالة وجوب التودع عنه فيلحق
عبد القتل قتل القتل بعدد القودود لاشتراكهما في الحسنة على الحكم كالمقتضى كونهما في اشتراكها كونهما على
لما كان في عمل القصر مثلا (وإعاضا) أي العا (ومستوجبون على بحسبها) كالمعنى على القول بأنه ما ع من وجوب الزكاة
على الذين فأنومس وجودي على بحسبها والفتوى وجوب الزكاة العمل بقت الحاسب على الاستعداد بحسبها لا بد من لا يستغنى عن ذلك
لاستباحة الموقاد فيه ولا يضر خلو المثال عن الأخلاق الذي الكلام فيه ونعيرى بما ذكر أولى ما عير بما ينه في الحاشية (ولا
يجوز في الأصح كونها الحكمين (تضمن) كلف في الشرع لم لا يسلط على استنباط حكم واحد لا من وجوب الحاسب وغيرهما
لاستقاء الحدود وقيل يجوز إطلاقها للشرع في الحكم وقيل لا يجوز ذلك وفيه كلام لأسل ترجيح من القودود كما ع من
الحكمة من ترب الحكم على الوصف فيها أو كما سبيل إيطاسه في صحت النسيئة (و) يجوز في الأصح وفاة لأن احتياطه
وغيره (كونها عدية) ولو عدية جزئها أو اضافتها بأن توصف نفسها على تعليل غيرها كالأول (في) الحكم (الشرعي) فلا يجوز
حكمت كلفا لعدم كفاها أولا لأنه لا ينافي الأصل على كفاها في تصحيحه أو انظر البكتيب وذلك لأن العلة بمعنى العلامة يجب
أن تكون أبهى من الفعل والعلل على من التولى وقيل يجوز لصحة أن يقال ضرب فلان عبدا لعدم امتثاله أمره وأجبت منع
هذه التعليل بذلك وإفادته الحكمين استأنوه هو أمر تنوي وتلاف في عدم لضاف لظلال عدم الحاق لا يجوز التعليل بمقتضا
أن نسبت إلى جميع الشاغل السواء فلا يعمل كونه علة في وجوبها فاعلى البوق في تله كتحليل حرمة النظر بالأسكر والعدي بنه
تعليل عدم صحة التصرف بعدم العقل والعدي بنه في كتحليل كلفا لا سري (و) يجوز التعليل بالاطلاع على حكمت) كتحليل
الربوي بالمعنى أو غيره (و) ثبت احتياط في مقتضاها في كلفة في الأصح) يجوز التصرف بالشرع في كتحليل حلقها قطع وساقه
القصر في كلفة بلا مشقة وقيل لا يثبت وعليه الجاهليون الأصابع بالمشقة عند تعليل المشقة الشارعي الأول يجوز الأخلاق للفتنة
كالحاق القطر بالصر فيما ذكره من أنه من مقتضى الأخلاق إجماعها على حكمه ثمرة في الحاشية لا يقطع عند الأخلاق ثم ثبوت
الحكم فيما كره غير مطرد في قد يفتى كمن من قوم من قوم متبدا طهارة به خلافت كرامة فحسب ما قيل قبل أصلها ثلاثا بل
ينبغي خلافا لأسام الحرمين والترجيح من زبادي (والأصح جواز التعليل) بالعبارة (و) من أن لا تعدي على النص (لكونها
على الحكم أو جزاء) خاص بأن لا ترجع في غيره (أو وصلا خاص) بأن لا يفتى به غيره وأول كتحليل حرمة النظر في التعدي يكون
ذاهبا وفي الفتنة كذلك والتي كتحليل نفس الوضوء والمخرج من السبيلين بالخروج منها أو الثالث كتحليل حرمة النظر إلى الفدين
كوجوب قيم الأشياء ومخرج الخاص في الصورين غير خلاصه وجوب كتحليل الحسنة التفت فيما ذكره خروج النجس من البدن
الشارع لا يفتى عنهم من النقد ونحوه كتحليل زبادي بالشرع ولعل يتبع العمل بالقاصر لطلوع عدم فاعلمتها وقيل يمنع
أن لا تكون ثابتة نص أو إجماع لذلك (و) عن لاسم ذلك (من فواته لمرقة المسألة) على الحكم وعرف فيكون ادعى القول
(وتتوقف النص) الدال على معلومة بأن يكون شاهرا لقطعا (و) الأصح جواز التعليل (باسم الله) كتحليل الشاغل خاصة بوال
مابق على أنه لا يمول كمول الأدي وقيل لا يجوز لا فاعلمنا ضروره لا أن في حرمة الخمر السبب غير اختلاف مسامحة كونه مخافا
للعقل فاعلى بالوصف (و) الأصح جواز التعليل (بالشئ) المأخوذ من فعل كالمسارقي في قوله تعالى والمساقي والمساقي الأفعال
من سنة كائنه فاعلمنا ضرورة من البيضاء وقيل يمنع فيما هو من الأصل الاتفاق على الخور في الأول والتعليل بقا من باب التنبه
الضروري كقياس التعليل عن المغالاة في عدم وجوب الزكاة وسبق في الخلاف فيه (و) الأصح جواز التعليل شرعا وعلا للحكم الواحد

يعمل بمرجعية وهو واقع وتمكك جائز وواقع التباين كالسفرة ونفيا كالخض والأطلاق أن لا يكون بوجها مشاخر لن نبوت
حكم الأصل في الأصح وأن لا تعود على الأصل بالأبطال وتجاوزها بالتخصيص في الأصح غالباً لأن لا يكون التنبؤ
معارضة مخالف بوجدي الأصل

التخصيص (بمعنى الشرعية) تنبيه فلا كثر مطلقا لأنها عام ما سواها من اجتماع غلاتها على نبي واحد (وهو واقع) كقائى النفس والنفس والبول للرجل كل منهما للحدث وقيل يجوز ذلك فى العمل المقصود دون المستتقة لأن الأوصاف المستتقة الخارج كل منهما للعلية يجوز أن يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا ينعين استقلال كل منها بالعلية بخلاف ما نص على استقلالها وأجيب بأنه يعنى الاستقلال بالاستطاعة أيضا وقيل يمنع شرعا مطلقا ولو جاز شرعا لواقع كعدم وقوعه فى الزمان فلو كان مستقلا بالاستطاعة لكان مستقلا بالشرع وقيل يجوز فى التعاقب دون العلة لا لزوم الحال الأولى بخلاف ما نص من على الحدث وقيل يمنع عقلا وهو الذى صححه الأصل وقيل يجوز فى التعاقب دون العلة لا لزوم الحال الأولى بخلاف التعاقب لأن الذى يوجد فيه بالاشتراك فى الأول لا يبعد على منع التعاقب كره الحيز من التعدد لما أن يخالف العلة مجموع الأمور أو بعضها لا يعينه أو يقال فيه الحكم متعدد بمعنى أن الحكم المستند واحد منها غير المستند الآخر وإن استغوا كما قيل بكل من ذلك أمال العمل العقلية فيمتنع بعدها مطلقا للزوم الحال منه كالجمع بين التخصيص فإن الشيء باستانه إلى كل منها يستغنى عن الباقي فلازم أن يكون مستغنيا عن كل منها وغير مستغنى عنه وذلك جمع بين التخصيص والزم فى التعاقب حال آخر وهو تحصيل الحاصل حيث يوجد بتاعدا الأول عن ما وجبها وفازت العمل العقلية الشرعية على الأصح بأن الحال المذكور أعيا لزم فيه لا فائدة بوجود العلل بخلاف الشرعية التى هى معارف فالحالها تنفيذ العلم سواء أفسر التعريف بما يحصل به التعريف بأنسان شأنه التعريف (وعنده) وهو تعليل أحكامه (بما جاز واقع) جاز ما نص على الأصح من تفسير العلة بالعرف (أيضا كالشرقة) فإعادة لوجوب القطع ولوجوب العزم أن تلك الشروق (وتبعا كالتخصيص) فإعادة لعدم جواز الصوم والصلاة وغيرهما على تفسير العلة بالاعتناء فكذلك على الأصح وقيل يمنع تعليلها بعللة بناء على اشتراط المناسبة فيها لأن مناسبة الحكم بحصول المقصود منها ترجيح الحكم عليها فلو نأخذت آخره لم تحصل الحاصل قبلنا لأن ذلك يجوز لعدم المقصود كالتسوية لعلها على القطع جازعها والفرع جازع لما نأخذ من المال وقيل يمنع ذلك أن تضاد الأحكام كالتأيد لسهولة البيع وطلان الأجرة لأن الشيء الواحد لا يناسب التضادات (و) شرط (الإلحاق) بالعلية (أن لا يكون نبيها متاخر عن ثبوت حكم الأصل فى الأصح) سواء أفسرت بالاعتناء بالعرف لأن الاعتناء على الشيء أو العرف له لا يتأخر عنه وقيل يجوز تأخر نبيها بناء على تفسيرها بالعرف كإلحاق عرق الكلب بحسن كلبها لأنه مستقيل لأن استقلاله الغالب بعد ثبوت نجاسته قلنا قوله بناء على تفسيرها بالعرف إنما يتم بتفسير المعروف بحسنها كما لا يخفى لا بتفسيره بما حصل به التعريف الذى هو المراد لا يلزم عليه تعريف المعروف على تفسيره بالأول فتعريف المتأخر لا يلزم جاز واقع إذ الحادث يعرف القديم كالعالم بوجود الصانع تعالى (و) شرط (الإلحاق بالعلية) (أن لا تعود على الأصل) الذى استنبط منه (بالإبطال) لحكمه لأنه مشروطه بإبطاله إبطالها كتعليل الحنفية وجوب الشاة فى كاذب دفع حاجة الفقير فانه يجوز لإخراج قيمة الشاة مفض إلى عدم وجوبها عينا بالتأخير بينها وبين فعلتها (و) يجوز عودها على الأصل (بالتخصيص) (و) فى الأصح غايه فلا يشرط عدم كتعليل الحكم فى آية أو لاستم النساء بأن ليس مظنة التمتع أى التلذذ فانه يخرج من النساء الحارم فلا ينقص لمسهن الوضوء وقيل لا يجوز ذلك بشرط عدم التخصيص فينبض ليس الحارم الوضوء مطلقا لا العموم والتخصيص من زيادة وخرج بالتخصيص التعميم فيجوز العود بقطعا كتعليل الحكم فى خبر الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان بنسبى التكرار فانه يمثل غير الغضب أيضا وإن يأتى غالبا لتعليل نحو الحكم فى خبر الشىء ممن جمع القوم بالحبوبان بأنه بيع بربى بأنه فانه يقتضى جواز البيع بتغير الجنس من ما يكون وغيره كما هو أحد قول الشافعى لكن أظهرهما المانع نظر العموم (و) شرط (الإلحاق بالعلية) (أن لا تكون) العلة (المستتقة بمعارضه جناف) (موجوده فى الأصل) إذ لا عمل لما عرفت وجوده الإجماع ومثله بقول الحنفى فى نفي وجوب التيمم فى صوم رمضان صوم عيني فيتأدى إلى نية قبل الزوال كالتيمم فيعارضه الشافعى بأن الصوم فرض فيحاط فيه بخلاف التيمم وهو مثال المعارض فى الحالة وليس منافيا ولا موجودا فى الأصل وخرج بالأصل الفرع فلا يشترط اشتقاؤه وجود ذلك فيه لسهولة العلة وقيل يشترط أيضا ومثله بقولنا فى مسح الرأس ذكر فى

مؤان الخلفاء فقالوا اجازوا ولا تفتن المستغفر بالله على من افسد قضاياه وان شئت وان لا تكون وصداقه او كما قال لا يشترط عليها
حكم الفرع لعدم وجوده ولا العلم في المستطاع بحكم الأصل ولا القطع بوجوده في الفرع ولا استصحابا لغيره في السحاق
ولا اشتغال المعارض لها في الأصح والمعارض غناؤه في صالح المعايير كما لا حاجة للمعارض وتقصي للاختلاف في الفرع كالقطع مع السكوت
في الترتيب والتمسك والأصح لا يلزم للمعارض في وصفه في الفرع ولا بداءه أصل ولا تسبيل النفع والتعمق وتبين الاستقلال وصفه في

الوضوء فليس ثلثه كعمل الوضوء فعارضه انضمام بقوله نسخ و ليس ثلثه كالنسخ على الحقيقة وهو مثال لعارضا في الجملة وليس متافيا وانما مضى هذا الشرط وان فرضنا الحكم في الفرع عند الحاجة لان الكلام في شروط العلة والشرط ان يتوافر في الفرع لا في العلة التي الكلام فيها وانما قيدنا عارضه بشي لا يفصله عن كسائي فلا يشترط لتوافره عوار أن يكون موجبة أيضا بناء على حوار النبل على (و) شرط للأحق بالغة (أن لا تختلف أو اجزاء) فتقدمها على القياس فتخالفة النص كقول الحق البراءة بالكلية قطعها فيجب نسخا غير أن اولها قيسا على بيع سائمة لا يثبت ثبوتها ولو لم يجره إلا امر التثبت فيها لم يلزم اولها قيسا على انطلق ومختلفة للاجتماع كقياس سائمة لا يفر على صيغة في عدم الوجوب فتخرج الشرط الثاني فالتخالف للاجتماع على وجوب أدائها عليه (و) أن (لا تضمن) العلة (لا تستلزم) بالغاوية أي على النص أو الاجماع (متقدمة) فمقتضاها بان يدل النص مثلا على علة ومضمون يزيد الاستيعاب فيها أو مستحق للنسب فالتوصل بالاستتلاء لقسم النص وغلبة التقديم فالتعطيل في ادق (و) الشرط للأحق بالغة (أن تعين) في الأصح فلا يمكن المسببة لان العلة مستلزمة بتحققه كقياس الذي هو النبل ومن شأن الدليل أن يكون معتبرا كدلالة الحقائق وقيل على التبيين من غير ما ذكره الشارح من بين القيس والنسب فليس عليه (أن لا تكون) العلة (وسامة) غير (و) لا يشترط في الأصح كتعطيل جواز التصرف بالملك الذي هو عينه بقدره في محل التصرف وقبل شرط ذلك لا يجوز جدا الأصل فيها للأمام الراي (و) لأن لا يستلزم دليلها حكم الفرع لعدم (أو مضمون) فلا يشترط في الأصح عوار بعد الأدلة وقبل بشرط ذلك الاستغناء حيث يتبين القياس بذلك الدليل ووجه الأصل مثال الدليل في العموم غير منقطع الطعام مثلا يشي لا يلا على علة الطعام فلا يحتاج على القول في التباين و يتلخص مثلا في قياس على غير خلع اللحم أو استئثاره عنه يصير المعار ومثله في الخصوص حينه فاما عوار فليتوسا كما يدل على علة الخارج المعنى في نفس الوضوء فلا يحتاج على القياس في جوارح على الخارج من السبلان في نفس الوضوء فتابع الخارج المعنى للاستغناء عنه بخصوص الخبز (ولا التعلق) في مورد الاستغناء المستلزم بحكم الأصل) بان يكون دليلا قطعيا من كتاب أو مستحاضرة أو اجماع قطعي (ولا التعلق) وجودها في الفرع ولا لتمامها فتدفع (الصحاح) ولا يشترط في الأصح على كفي الظن بذلك لا ينافي الاجتهاد فيما يقضيه العمل وقبل بشرط التعلق مما جاز ان النص يثبت بكتابة القيسات في عوار ول واما ذهب الصحاح فليس بصفة عوار بشرط استغناء العلة ولا وقبل بشرطه لان الظاهر استغناء ان النص الذي يستلزم منه العلة (ولا انتهاء المعارض لها) في الأصل ولا يشترط (في الأصح) بناء على جواز اعتماد العمل كقول أي الجمهور وقيل بشرط بناء على منع ذلك ولا لا على لغة صحت الأفرص والقياس تستلزمة في الفرع وليس رادى (والعارض هنا) بخلافه بغير حيث وصفه الشارح (وصف صالح للعلية كمالية) عارض) ففتح الزاوية (ومقتضى الاختلاف) بين الشارحين (في الشرع) كالظن مع التكليف في البر) فتشكل منها صالح لعلية ليست مضمون الاختلاف بين الشارحين (في الفاج) مثلا فاعتبار بوي كالمرة الظن وعند انضمام عارضه بأن العلة الكيل ليس روي لا تغا الكيل فهو كمي منها يحتاج الى ترجيح وصفه على وصف الآخر (والاصح) انه (لا يزم) المعارض في وصفه) أي بيان استثنائه (عن الفرع) مطلقا لمضول مقصوده من عدم ما جعله المستدل العلة مجردا لمعارضة وقبل لزومه ذلك مستلزم لقيده استغناء الحكم عن الفرع الذي هو التصود وقبل يلزمه ان مخرج بالفرق بين الأصل والشرع في الحكم فقال مثلا لا ياق الفاعل بخلافه الوعارض على الطعام فيلا لا تنصرف عند الفرق بينهما (و) انه (لا يزم) (بعد الأصل) بشرط وصفه بالاعتبار لآخر وقيل يلزمه ذلك حتى تغلب معارضه كأن يقول العلة في البر الطعام دون الوقت دليل الملح فالتنازع مثلا روي ولا يستدل بالفرع أي دفع المعارضه باوجه ثلاثون بعدا الأصل أربعة (بالمع) أي منع وجود الوضوء المعارض على الأصل ولو بالفتح كأن يقول في دفع معارضة الطعام بالتكليف في الجوز مثلا لا سلم التكليف لأن العبرة بما قدر من التي ^{بالمع} وكان ان ذلك موزونا ومعلومه وكان يقدح في علة الوضوء بيان خلافه أو عدم انطباقه أو عدم ذلك من مفاد الشارح (و) بيان استقلال وصفه) أي المستدل (في

صوره وأولى نظائر عام أن لم تعرض للمعجزة الخاطئة الثانية أو الثالثة لأن يكن مجرا ولو كانت تحت الحكم مع انشاء وصفك لم يتفاد أن
وجدته وصفه ولو أبان العرض ما يخلط المعنى سعى تعدد الوضع زالت فائدة الألفاظ ما بلغ المستدل الخلف بقدر دعوى قصوره أو
ضعف معنى المظنة وسلم أن الخلف مظنة وقيل دعواهما التواء ولا يكفي رجحان وصف المستدل وقد يعترض باختلاف جنس الحكمة وإن
اتحد الجامع فيجيب بخلاف خصوص الأصل عن الاعتبار والعلة إذا كانت وجود مانع أو انشاء شرط لا تستلزم وجود مقتضى
في الأصح

صورتولو) كان البيان (بظاهر علم) كما يكون بالاجماع أو بالنص القاطع أو بالظاهر الخاص (ان لم يضر) أى المستدل (التعميم)
كان بين استقلال العلم المعارض بالكلية في صورة تخرس العلم بالطعام مثلا مثل والمستقل مقدم على غيره فان تعرض للتعميم
كقوله فتتبرر بوجه كل مطعم مخرج عن انبأ الحكم بالقياس الذى هو بصد الدفع عنه الى اثباته بالنص وتبقى المعارضة سالمة
من القدر فلا تقيس القياس (و بالمطالبة) للمعرض (بالتأثير) لوصفه ان كان مناسب (أو الشبه) ان كان غير مناسب هذا (ان لم يكن)
دليل المستدل على العلية (سيرا) بان كان مناسب أو شبهه التحصيل معارضة بمثله فان كان سيرا فلامطالبة بذلك انجزم الدال الاحتمال قاطع
فيه (ولو قال) المستدل للمعرض (ثبت الحكم) في هذه الصورة (مع انتفاء وصفك) الذى عارضت بهوصف عنها (لم يكن) في الدفع
(وان وجد) ولو بضرر المناظرين (معه) أى مع انتفاء وصف المعارض عنها (وصفه) أى وصف المستدل فيها لاستوائهما في انتفاء
وصفهما ان لم يوجد مع ما ذكر وصف المستدل وبناء على جواز تعدد العلم مطلقا وقيل يكفي في الشق الثاني بناء على امتناع تعدد العلم
بخلافه في الأول لا يكفي لاستوائهما في امر وهذا وجه الأصل ثم ذكر في انتفاء وصف المستدل زيادة على عدم الاكتفاء بمبينة على ما
محمده من امتناع التعليل بعلمين وحاصلهما مع الايضاح ان المستدل ينقطع بمقالة لا اعترافه فيه بالفاء وصفه حيث ساوى وصف المعارض فيها
فدفع هو فيه (ولو أبدى المعارض) في الصورة التي أتى وصفه فيها المستدل (ما) أى وصفا (تخلف الماني سعى) ما أبداه (تعدد الوضع)
ان تعدد الوضع أى بنى عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر (وزالت) بما أبداه (فائدة الالتقاء) وعلى سلامة وصف المستدل عن الدفع
فيه (ما لا يباع المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو) دعوى (ضعف معنى المظنة) العلم ما أضعف المعنى الذى اعتبرته المظنة
له (وسلم) المستدل (ان الخلف مظنة) وذلك بأن لم تعرض المستدل لالغاء الخلف أو تعرض له بدعوى قصوره أو بدعوى
ضعف معنى المظنة فيه وسلم ما ذكر بخلافه اذا الفاء بغير الدعوى ان أو بالثانية ولم يسل ما ذكر فلازول فائدة الفاتحة (وقيل دعواهما)
أى الدعوى وصفه معنى المظنة مع التسليم (الفاء) للخلفا بقاء على الأولى على استيعاب التعليل القاصرة وفى الثانية على تأثير ضعف
المعنى فى المظنة فلازول فيها فائدة الالتقاء الأول مثال تعدد الوضع ما أتى فيما يقال يصح أمان العبد للحر في كل جماع الاسلام
والتكليف فانهما مظنتا اظهار مصلحة الايمان من بذل الأمان فيعترض اخفى باعتبار الحرية فمهما فانهما مظنة فراغ القالب للنظر
بخلاف الرقية لا اشتغال الرقيق بخدمة سيده فبأنى الشافى الحرية ببيوت الأمان بدونها في العبد المأذون له في القتال اتفاقا فيجيب
الخفى بان الأذن له خلف الحرية لا سطة بذل وسعه في النظر في مصلحة القتال والايمان (ولا يكفي) في دفع المعارضة (رجحان
وصف المستدل) على وصفها بمرجح ككونه أنسب أو أشبه من وصفها بناء على جواز تعدد العلم فيجوز ان يكون كل من الوصفين
علة وقيل يكفي بناء على منع التعدد ورجحه الأصل (وقد يعترض) على المستدل (باختلاف جنس الحكمه) في الفرع والأصل (وان
اتحد الجماع) بين الفرع والأصل كما أتى فيما يقال بعد الاطراف كإتباع جماع إيلاج فرج في فرج مشتهى طبعنا محرم شرعا فيعترض
بأن الحكمه في حرمة التواء الصيانة عن رقبته وفي حرمة الزنا وقع اعتلاء الأنساب المؤدى هو إليه وهما مختلفتان فيجوز ان
يختلف حكمهما بأن يقتصر الحكم على الزنا فيكون خصوصه معتبرا في علة الحد (فيجاب) عن الاعتراض (تخلف خصوص الأصل عن
لاعتبار) في العلة بطريق من طريق اصطفايهم ان العلة هو القدر المشترك فقط كما مر في المثال لا مع خصوص الزنا فيه (والعلة اذا
كانت وجودية) من الحكمه كإتباع الفاعل لسانته من وجوب قتله بواحدة (أو انتفاء شرط) كعدم احصان الزاني للشرط لوجوب
رجحه (لاستلزام وجوده للقتل في الأصل) وقيل لا يشترط والا كان انتفاء الحكم لا انتفاء للقتل لا يضر من وجوده أو انتفاء
شرط فتنافى وان يكون انتفاؤه لا يضر أيضا لجواز تعدد العلم

التاسع تنقيح القضاة بأن يدل نص ظاهر على التعليق بوصف يعنى خصوصه من الاعتبار بالأجتهاد بنافذ الأمر أو تكون أوصاف
فيختلف معها بنافذها وبالحق الباطن الثابت العلة في سورة كتابات أن الباشي ماري وغيره من المعاصر العلاء المارق كالخلاق
الأمة والعبد في السرية وهو الدوران والطرز أو جمع إلى ضرب شبه **بناقل** ليس بأى القياس بعلية وصف ولا العجز من افتقاره
دليلا في الأصح **في القوادح** منها تخلف الحكم عن العلة للتمسك بالماضي أو فقد شرط في الأصح والخلف معنوي
ومن فروع

قياس المعنى مناسب لا يقتضيه على الوصف المناسب قياس الشيء بغيره وبأى الطرد حكم فلا بد وقيل بد للناظر دون الناظر لنفسه
لأن الأول دافع والثاني مثبت وقيل أن قاره قبا عدا صورة التزاع العلة في الحكم كصورة الزاد وقيل كقوى مغايرة له في
صور تواحدة غير صور التزاع (التسليم من مساواة العلة) تنسج الباطن أن يدل نص ظاهر على التعليق (الحكم بوصف يعنى خصوصه
خصوصه من الاعتبار بالأجتهاد وبنافذ الحكم (بالعجز) كاحداً أو حقيقته بالتمسك غير الاعراض الذي واقع زوجته في زمان
ومكان خصوص الواقع عن الاعتبار وإنما السبب علق الأفظار (أو) أن (تكون) في محل الحكم (بوصف) فيختلف بعضها
عن الاعتبار بالأجتهاد (وبنفاذ الحكم) (بنافذها) كاحداً الثاني في قدر المذكور غير الواقع من أوصاف المحل ككون الوالي
الغريب أو كون الزوج أو زوجة أو كون الولد في الغيل عن الاعتبار أو نفاذ الحكم بالواقع ساق التمثيل بالغير لها التمثيل
فيما لا يرد لا خلاف في جهة التمثيل للأما بالنظر لا قدر الوصف بالحكم ولنا هذا النظر فلا جهاد في العطف (وبحقيق القضاة
الثبت العلة في صورة) حتى وجودها فيها (كتاب أن الساتر) وهو من معنى السور وبأخذ الألفاظ (مارق) بأنه وعدته
أشد المال حيلة من حرز مثله وهو السرقه فيقطع ساق الحكمية (وتعريضه) إلى المصاد (من) بنافذ حيث انما يقولت كالأصل
من النافذ كذا في الحديث ويعرف من تعارض الفرق بينها (العائش) من مساواة العلة (العلاء المارق) بأن بين عدم تأخر الفرق
بين الأصل والفرع فيثبت الحكم كذا في قوله (أو) كان الأصل أصليا كالخلاق صلب البولي في الماء أو كدليل في فعل الكرامة
الثابت غير لا يوجب أن الحكم في الماء الزاكنة فيها (كالخلاق الأمة العبد في السرية) الثانية بغير من اعتق تركه في عدم مكانه
بما يبلغ نحن العبد قوم عليه فيه عدل فأعطى تركه كما هو معتق عليه الدولة وقد عطف عليه عطف المارق
في الأول السبب من غير فرع وفي الثاني أن تولدنا بغيرها في منع الكرامة في السرية فثبتنا في بشارته في الأصل والفرع ولما كان
الثاني نصيا لأنه قد يتخلل قبله لعل اعتبار الشارع على عطف العبد استقلاله في جهاد وصحة وشرعية ما لا يدخل لأولى فيه وقوله في
الفرع من العبد أن من لا يملكه الحق (وهو) أى العلاء المارق (والدوران والطرز) على القول به (راجع) ثلاثها (الضرب
شبه) العلة لأعانة حقيقة لأما عطف الظن في الحجة ولا من جهة التسلط المتصورة من شرع الحكم لأنها لا تترك وأما هذا بخلاف
معية السالك **بناقل** في حق مملوك ضعيف (ليس) في القياس بعلية وصف ولا العجز من افتقاره دليلا في الأصح (وبنفاذ
وقيل نعم فيها ما لا أول فلا أن القياس ما مور بعلية تعاضل فغيره ولو يتصور علة الوصف يخرج بقياسه عن عهده الأمر فيكون
أوصاف علة قضاة ما يعنى عليه أن لو خرج عن عهده الأمر لا يقبله وليس كذلك وأما الثاني فكذلك الضعيف تقاها عادات على
صدق الرسول لما خرج عن معارضتها فكذا الفرق أن المعجز من الخلق وهما من الخصم **في القوادح** (أى) هذا سبحانه ما قدح
في التمثيل علة كان التمثيل أوقعها (منها) تخلف الحكم عن العلة للتمسك بالماضي (أو) كان التخلف (بناقل) أو فقد شرط
في الأصح (بأن) وجدت في بعض صور بدون الحكم لأنها لو كانت علة الحكم ثبت حيثما تخلف التمسك بالماضي
لاقتض معها كايته في الحاشية وبخلاف ما إذا كان التخلف سابقا أو فقد شرط لأن العلة عند التمسك بالماضي لا ينفصلها هذا المخارم
ابن الحاجب وغيره من المتأخرين وعليه يعمل المذاق الثاني القادح بالتخلف وقيل بقادح مطلقا ويريد الأصل للتمسك بعلية
مع التخلف لزم الحكم في صورة التخلف شرط في استمرار العلة لمؤلفها وقيل لا بقادح مطلقا وقال به أكثر الحاشية وسموه
تخصيص العلة وقيل بقادح في العلة للتمسك بالماضي وقيل بعكسه وقيل بقادح الآن يكون مانع وفقد شرط وعليه أكثر
فقطا وقيل غير ذلك (والتخلف) في القادح (معنوي) بخلاف ابن الحاجب ومن تبعه في قولهم أنه غلط متى على تسم العلة أن فسرت
بالمؤخر وهو لا يترك وجود وجود الحكم فالتخلف قادح أو بالاعتد أو بالعرفان (ومن فروع) أى فروع أن الخلف معنوي

الانقطاع وانخرام المناسبة بمسدة وغيرها وجوابه منع وجود العلة أو انتفاء الحكم أن لم يكن انتفاؤه منه المستدل أو بيان
للمانع أو فقد الشرط وليس للمعترض استدلال على وجود العلة عند الأكثر لا انتقاله ولولد على وجودها بوجود في محل النقص
ثم منع وجودها فقال ينتقض دليلك لم يسمع لا انتقاله من نقضها إلى نقض دليلها وليس له استدلال على تخلف الحكم في الأصح
ويجب الاحتراز منه على الناظر مطلقا وعلى الناظر إلا في أشهر من المستنفيات واثبت صورة أو نقضها ينتقض بالي أو
الاثبات العامين وبالعكس ومنها الكسر في الأصح وهو الغاء بعض العلة مع ابداله أولا ونقض باقيا كما يقال في الخوف صلاة يجب
قضاؤها فيجب أدائها كالأمن فيعترض فنيبدل بالعبادة ثم ينتقض بصوم الحائض أولا يبدل فلا يبقى إلا

(الانقطاع) للمستدل فيحصل أن قدح التخلف والافلا يحصل ويسمع قوله أردت العلية في غير ما حصل فيه التخلف (وانخرام المناسبة
بمسدة) فيحصل أن قدح التخلف والافلا لكن ينتفي الحكم لوجود المانع (وبغيرهما) بالرفع أى غير المذكورين كتحسين
العلة فيستنع أن قدح التخلف والافلا (وجوابه) أى التخلف على القول بأنه قادح (منع وجود العلة) بما اعترض به (أو) منع (انتفاء
الحكم) في ذلك (أن لم يكن) انتفاء منه مستدل (والافلا تنافي الجواب (أو) بيان المانع (أو) بيان (فقد الشرط) مثال ذلك يجب
القول بالقتل بمنقل كالقتل بمعدن فان نقض بقتل الأصل فرغم حيث تخلف الحكم فيمنع العلة بنفاذها منع وجود العلة في ذلك إذا
يتم فيها عدم أصلية القاتل أو أن التخلف لمانع وهو أن الأصل كان سببا لا يعاد فرغم فلا يكون هو سببا لاعدام أصله (وليس
للمعترض) بالتخلف (استدلال على وجود العلة) فيما اعترض به (عند الأكثر) من النظر ولو بعد منع المستدل وجودها (لا انتقاله)
من الاعتراض إلى الاستدلال المؤدى إلى الانتفاء وقيل له ذلك ليمطو به من إبطال العلة وقيل له ذلك أن لم يكن ثم دليل أولى من
التخلف بالقادح والافلا وقيل له ذلك عالم تكن العلة حكما شرعيا (ولولد) المستدل (على وجودها) أى العلة في محل حكمها
(ب) دليل (موجود في محل النقض) ثم منع وجودها (في ذلك المحل) (فقال) له المعترض (ينتقض دليلك) الذي أفتحه على وجودها حيث
وجد في محل النقض دونها على مقتضى منسك وجودها فيه (لم يسمع) قول المعترض (لا انتقاله من نقضها إلى نقض دليلها) والانتقال
منع قال ابن الحاجب وفيه نظر لأن القادح في الدليل قدح في الدلول بمعنى أن القادح فيه يحوج إلى الانتقال إلى ثبات الدلول بدليل
آخر والا كان قولنا بدليل فلا يمنع لا انتقال البه فان رد بين الأمرين فقال بترك انتفاء العلة أو انتفاء دليلها الدال على وجودها
في الفرع فلا تثبت عنك سمع قوله اتفاقا لا انتقال (وبإساره) أى لا معترض (استدلال على تخلف الحكم) فيما اعترض به ولو بعد
منع المستدل تخلفه (في الأصح) لما من الانتقال من الاعتراض إلى الاستدلال المؤدى إلى الانتفاء وقيل له ذلك ليمطو به من
إبطال العلة وقيل له ذلك أن لم يكن ثم طريق أولى من التخلف بالقادح والافلا (وبحج الاحتراز منه) أى من التخلف بأن يذكر في
الدليل ما يخرج بخلاف ليس من الاعتراض (على الناظر مطلقا) عن الاستثناء الآتي (وعلى الناظر) لنفسه (الافلا) أشهر من المستنفيات
كأهل المال أشهر منه كالدكور فلا يجب الاحتراز منه وقيل يجب عليه ذلك مطلقا وغير المذكور ليس كذلك كقول وقيل يجب عليه ذلك إلا
في المستنفيات ولو كانت غير مشهورة فلا يجب ذلك لعل بأنها غير مرادة وقيل لا يجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وغيره (وإثبات
صورة) معينة أو مبهمه (أو) فيها ينتقض بالي أو الإثبات العامين (يعنى السالبة والموجبة السكيتين) (وبالعكس)
أى التي العام أو الإثبات العام ينتقض بإثبات صورة معينة أو مبهمه أو بنفيها فنحوز يد كاتب أو إنسان ما كانا بنافقه
لأن من الإنسان بكاتب ونحوز يد ليس بكاتب أو إنسان مالم يس بكاتب بنافقه كل إنسان كاتب أما الأولى بشقيها
فلتحقق المناقضة بين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية وأما الثانية كذلك فلتحقق المناقضة بين السالبة الجزئية
والموجبة الكلية (وبنها) أى من القوادح (الكسر) فانه قادح (في الأصح) لما يعلم من تعريفة الآتي وقيل ليس بقادح (وهو)
أى الكسر ويسمى نقض المعنى أى المعلق به (الغاء بعض العلة) بوجود الحكم عند انتفائه (أما) مع ابداله (أى البعض بغيره) (أولا)
مع ابداله (ونقض باقيا) أى العلة والتصرف بها ولا يجوز بدلي (كأن قال) إثبات صلاة (الخوف) هي (صلاة يجب قضاؤها)
لو لم تقم (فيجب أدائها كالأمن) من الصلاة في كذا قضاءها ولو لم تقم بها أو إذا (في معترض) بأن خصوص الصلاة ماضى إلى
يقال المحل يجب أن لا يكتفاه (في معترض) خصوص الصلاة (بالعبادة) فتسمع الاعتراض وكأنه يقول عبادة الخ (ثم ينتقض) هذا القول
(بصوم الحائض) فانه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب أدائها على غير (ولا يبدل) خصوص الصلاة (فلا يبقى) للمستدل علة (لا) قوة

الأول تصحيح مذهب المتأخرين وإبطال مذهب المتقدمين كما يقال عقده بلا ولاية فلا يصح كالتشريع كالتشريع ومثل
 لبس فلا يكون بنفسه قرينة كوقوفه في حال لا يشترط فيه الصوم كعمرة الثاني لإبطال مذهب المتقدمين بصرامة عضو
 وضوء فلا يكتفى بأقل ما ينطق عليه الاسم كالجواب فيقال فلا يشترط بالرمع كالوضوء بالرمع عقده معاوضة فيصنع مع الجبل بالمعوض
 كالسكاح فيقال فلا يشترط بالرمع كالتسكاح عند قلب المساواة فيقال في الأصح مثل ظهر عاتق فلا يصح فيه التوبة كالتسكاح
 فيقال يستوي ما دون ما بعده كالتسكاح ومتى القول بالموجب وهو تسليم الدليل مع طهارة الذراع كما يقال في القتل قتل عاتق قاتلا
 فلا ينافي السود كالأمر في إبطال ما عدا عدم المسافة لكن لم يفت بتقصيص كإبطال التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود كالتمويل إليه فيقال
 من لم يكن لا يلزم من إبطال ما عدا اشتداد الموانع ووجود الشرائط والتقصي

(الأول) القلب (تصحیح مذهب المتأخرين) في المسئلة (وإبطال مذهب المتقدمين) فيها هو أنه أكان مذهب المتقدمين صريحا في
 الاستدلال أم لا فالأول (كما يقال) من جانب المستدل كالتأخر في بيع الفضول (عقده بلا ولاية) غايه (فلا يصح كالتشريع) أي كالتشريع
 الفضول فلا يصح من جانب (فيقال) من جانب المتعرض كالحق (عقده فيصنع كالتشريع) أي كالتشريع فيصنع هو بل هو أصح من غيره
 وهو أحد وجهين عندنا إذا لم يشترط من مال من عقده فلو لم يصف العقده في ذاته (و) الثاني (مثل) أن يقول الحق في التمسك بالصوم
 في الاعتكاف (ث) فلا يكون بنفسه قرينة كوقوفه عرفه فانه في بعضه الأسماء فكذلك الاعتكاف يكون قرينة بتعيينه
 عبادة إليه وهي الصوم لأنه المتعارف فيه (فيقال) من جانب المتعرض كالتأخر في الاعتكاف (ث) فلا يشترط فيه الصوم كعمرة
 لا يشترط الصوم في وقوفها في هذا المكان فعدم الذي هو التمسك بالصوم يوضح على الدليل القسم (الثاني) القليل لإبطال
 مذهب المتقدمين وإبطاله لنا (بصرامة) كأن يقول الحق فيسح رأس (الصوم وضوء فلا يكتفى) وجهه (أنه لا يشترط عليه
 الاسم كالجواب) لا يكتفى في عقده كالتشريع (فيقال) من جانب المتعرض كالتأخر في وضوء وضوء (فلا يشترط بالرمع كالجواب) لا يشترط بالرمع
 (أو بالرمع) كأن يقول الحق في بيع العاتق (عقده معاوضة فيصنع مع الجبل بالمعوض كالتسكاح) صحيح مع الجبل بالرمع ومتى وقف فيها
 (فيقال) من جانب المتعرض كالتأخر (فلا يشترط) فيه (حياز الرمية كالتسكاح) حتى البيوت يلزم حتى الدجاجة القائل بها قال
 بالتبوت وقيل فلا يشترط أول من قوله فلا يشترط لأن اللزوم للمصلحة القائل بها لم يثبت ما ذكر كالتشريع (است) أي من القلب
 لإبطال مذهب المتقدمين لا يلزم (قلب المساواة فيقال في الأصح) وهو أن يكون له جهة لأصل مكان أحدهما متعلق بجهة القرع
 بالمقابل الخصمين والآخر متعلق بجهة ما فاداه كونه المستد في القرع فبما سأل في الأصل يقول أنه عرض فيجوز التسوية بين الخصمين
 في جهة القرع كالجواب الأول (مثل) قول الحق في وضوء الفصل كل منهما (ظهر عاتق فلا يصح فيه التوبة كالتسكاح) أي رأتها
 لا يجب فيه التوبة بخلاف السمع في التوبة (فيقال) من جانب المتعرض كالتأخر (مقتضى) مقتضى مقتضى مقتضى (أي الظهور) كالتسكاح
 يستوي ما دون ما بعده في جميع أحكامها وقوسيم البيوت في القسم فتجوز وضوء العمل وقيل لا يقتل قلب الفضول لأن
 التسوية في جهة القرع غيرها في جهة الأصل وأجاب الأكثر بأن هذا الاختلاف لا يضر في التمسك بالأصغر من الأصل الاستواء
 الوصف الذي جعل منه ما هو الظاهر (ومنها) أي من القواعد (القول بالموجب) ينتج الخيم أي بالفضله الدليل ولا يخص بالقبول
 وشاعده قوله تعالى وثم العزة وأرسوله في جواب ليجزى من الآخر منها الأدل للحكم من المناقذين أي صحيح ذلك الحكم الأدل
 والقرع سوله لا يجوز فدا غيرهم الشئ سوله (وهو تسليم) مقتضى (القول مع عقده التراجع) بأن يظهر عدم استلزام الدليل محل النزاع
 ويؤيد ذلك على ثلاثة أبعاد أن يستنتج المستدل من دليله ما يشترطه من الذراع ويؤيد له ولا يكون كذلك والثاني أن
 يستنتج منه إبطال أمر يتوهم أنه ما لم يسلح الخصم وانضم به مع أمهات ما هو الثاني بكت عن مقدمة سفر غير مشهورة
 فالأول (كما يقال) القود يقتل (القتل) من جانب المستدل كالتأخر (قتل عاتق قاتلا فلا ينافي السود كالأمر في إبطال ما عدا عدم المسافة لكن لم يفت بتقصيص كإبطال التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود كالتمويل إليه فيقال
 القود (فيقال) من جانب المتعرض كالحق (استخدام التلغاة) بين القتل بالقتل وبين القود (لكن لا يقتل) أن القتل بالقتل (مقتضى)
 أي السود وذلك محل النزاع ولم يستلزمه الدليل (و) الثاني (كما يقال) في القود بالقتل بالقتل أيضا (التفاوت في الوسيلة) من آلات
 القتل وغيره (لا يمنع القود كالتمويل إليه) من قتل وقطع وغيرهما مع تفاديه القود (فيقال) من جانب المتعرض (سب) أن التفاوت
 في الوسيلة لا يمنع القود فلا يكون ما علمته (لكن لا يلزم من إبطال ما عدا اشتداد الموانع ووجود الشرائط والتقصي) وثبوت القود

والختار تصديق المتعرض في قوله ليس هذا مأخوذاً بوجوب ما سكت للمستدل من مقدمة غير مشهورة بخلافه فيقول بالوجه
 ومنها السدح في المسألة وفي صلاحيتها الحكم إلى التسود وفي الانضباط وفي الظهور وجوبه إيماناً ومنها الفرق والأصح
 المعارضة بما عداه فيدعي على الأصل أو مانع في القرع أو بها والقادر وجوبه بالفتح وأنه يجوز تعدد الأصول فلو فرق بين الفرع وأصل
 منها كفي في الأصح وفي إختصار المستدل على جواب الأصل قولاً ومنها فساد الوضع بأن لا يكون الدليل صالحاً لدراسم الحكم

متوقف على جميعها (والختار تصديق المتعرض في قوله) للمستدل (ليس هذا) الذي عنيته باستدلاله أمر يضاف من منع التفاوت في
 الوسيلة للقود (مأخوذاً) أي في القود لأن عدالة تمنع من التسليم في ذلك ولا تأمل بتدعيمه في لا يصدق الإتيان ما عدا آخر لأنه
 قد عاند بما قاله والثالث ما ذكره يقول (و) وبما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة بخلافه (القول بوجوب) (غيره) فيكون
 عنها (القول بالموجب) كما يقال في اشتراط التوبة في وضوء والقيل ما هو غير يشترط فيه التوبة كالتسكاح ويستعمل في المعنى وهي
 الوضوء والقيل قرينة فيقول المتعرض مثل أن ما هو غير يشترط فيه التوبة لكن لا يلزم اشتراطها في الوضوء والقيل فإن صرح المستدل
 بأنها قرينة ورد عليه منع ذلك وخرج عن القول بالموجب ما المشهورة فكذلك كورة فلا يثنى فيها القول بالموجب (منها) أي
 من القواعد (القادر) الوصف الملائم (و) في صلاحية إضفاء الحكم (و) في صلاحية إضفاء الحكم إلى المقصود) من شرعه (وفي
 الانضباط) الوصف المذكور (في الظهور) له بأن ينفى كلا من الأمر بأنه يبدى في أولها مفيدة راجحة أو مساوية لما
 من من أنها تنخرم بذلك وبين في ثابها عدم صلاحية للإضفاء وفي ثابها عدم الانضباط وفي رابعها عدم الظهور
 (وجوابه) أي القدر حتى منها (البيان) له الأول بيان وجوب الحكم على المقصود كأن يقال التحلي للعبادة أفضل من التسكاح
 فافهم تركه بالنسبة فيعرض بأن تلك المصلحة تنوب أضعافها كإيجاد الولد وكذا النظر وكسر الشهوة فيجانب أن تلك المصلحة
 أرجح مما ذكر لا ما لحظ الدين وما ذكر لحظ النسل والثاني بيان إضفاء الحكم إلى المقصود كأن يقال يحرم ما يحرم ما يحرم ما يحرم ما
 صالح لأن يقتضى إلى عدم التجوز بها المقصود من شرع التحريم فيعرض بأساس صالح ذلك إلى الإضفاء إلى التجوز لأن النفس
 ماله في التنوع فيجانب أن عمرها الذي يثبتها الطبع فيها حيث تصر غير مشهورة كالألم والثالث بيان إضفاء الوصف بنفسه
 أو بوجوبه بصفته كالسفر للشدة والرابع بيان ظهوره بأن يثبت بصفته ظاهرة كأن يعارض في القود ما يمتنع فيعرض بأن الرضى أصح
 حق فلا يعلل به فيجانب بيان ظهوره بصفته ظاهرة بذل عليه وهي السبعة (ومنها) أي من القواعد (الفرق) بين الأصل والفرع
 (والأصح) المعارضة بما عداه فيدعي على (حكم) (الأصل أو) إبداء (ما عدا الفرع) مع من ثبوت حكم الأصل فيه (أو سبها) أي بالبداهة
 معاويل هو الثالث فقط مثله على الشئ الأول أن يقول التأخر فيجب التيق الوضوء كالسمع يجمع الظاهر فمن حيث فيعرض الحقني
 بأن العمدة في الأصل الظاهر بالبداهة وعلى الثاني أن يقول الحقني بقاد النسل الذي كغيره قتل جميع القتل العمدة العدوان فيعرض
 التأخر في الأصل في الفرع مانع من القود وعلى الثالث أن يعارض بالبداهة وبما عرفت به الفرق أولى من تعريض الأصل له بالترجيح
 إلى المقصود في الأصل أم الفرع وقيل الوجه الأول أنه على ما يذهب كرسع به من المعارضة بالبداهة ليست فحاشطاً وليس كذلك
 (و) (الأصح) (أي الفرق) (الماض) وأن قيل أنه بالبداهة أو بالتصديق لأن أولنا يجوز تعدد العلل لا يؤيد في جميع المستدل ولا
 لو لم يقدح في منع التحكم والألزام باطل وقيل ليس بخاص وقيل كذلك على القول بأنه بالتأنيص لأن لأسوال الواحد أجمع الأصحة
 اقتضاه غير مقبول ومعنى كون سؤل الواحد اتحاد المقصود منه وهو قطع الجمع ومعنى كون سؤل أكثر إشتغال على معارضة عدة الأصل به
 وعلى معارضة الفرع بالتعريض مستنبطة (وجوابه) أي الفرق (بالفتح) كأن يجمع كون المبدى في الأصل جزء من العمدة وفي الفرع مانعاً
 من الحكم وهذا من زائد (و) (الأصح) أنه يجوز تعدد الأصول للفرع والله بان نفس عليه القود لأن هو صمدان للحديث وقدره
 وهو الموافق لحراز تعدد العلل وقيل منع تعددها وإن جاز تعدد العلل لا يثبت البحث ذلك مع إمكان حصول التصود بواسطتها
 وصحة الأصل (فوقه) في الفرع وأصل منها كفي في القدر فيها (أي الأصح) لا يسلط جميع التصود وقيل لا يكتفى باستقلال كل
 منها وقيل يكتفى في عدمه إلا لحاظ عدمه إلا ليدل على عدمه ما عداه بكل منها (وفي إختصار المستدل على جواب الأصل) وإختصارها
 وفيعرض المتعرض بين جميعها (و) (الفرع) أحدهما يكتفى حصول المقصود به مع من واستندتها والثاني لا يكتفى إلا بالترجى طبع قوله السمع
 عنه وهذا هو الأول في الواقع فلا يصح فيه (ومنها) أي من القواعد (فساد الوضع) بأن لا يكون له دليل صالح لدراسم الحكم) عليه كأن

وهو قوله الملقب بين امرين أحدهما منع المخار قوله وجوابه ان القصة موقوفة وتوهم فالظاهر في ذلك ان الاعتراضات التي
 الى المنع ومنعها الاستفسار وهو طلب ذكر معنى القصة لقراءة أو اجال وبيانها على التعرض في الأصح ولا يكلف بيان تساوي المخارج
 ويكتفي بالاصل عدم تناوبها فيبين المستدل عنهما في نفس القصة محتمل قبل وقوله والمخار لا يقبل دعواه الظهور في مقصده
 لا تنقل أو قرب من المنع لا يأتي في الحكاية في الدليل قبل تناوع أو دعواه الأول ما عدا أو مع السند كالأصل كذا لو لم يكن كذا
 أو كما لا يتم كذا لو كان كذا وهو للناقضة فان احتج بالافتاء المنسوبة فخصها لا يسمعه المحققون والثاني ان جميع الدلائل لحلت حكمه
 فالتقصيص لا يجال

العلية (وهو قوله الملقب) كقول في الدليل (بين امرين) مثله على السواء (أحدهما منع) دون الآخر المراد مثله أن يقال في مثال
 الاستفسار للاجبال في أي الرضوخ للظواهر أو الأفعال القصيدة الأولى منع لعدم بقائه في الأصل من غير أن لاكتفاء مقتضى القرض من
 وجوب التبع (والخيار قوله) المستدل الدليل به وقيل لا بد من تعرض الغرض (وجوابه ان القصة موقوفة) في الراد أو غيرها كما
 يكون لغة (أو) انه (ظاهر) ولو بقرينة (المراد) كما يكون ظاهره بين الوضع والظهور (والاعتراضات) كما (راسمة) على
 النسخ قال كثيرا أو تعارضا لأن فرض الاستدلال من إثبات دعواه بدليل محتمل مقتضاه إبطال للشهادة ومصادمته من التعارض لتعدد
 شهادته وفرض التعارض من عدم ذلك القبح في محتمل الدليل منع مقتضاه دعواه مقتضاهه والأصل لعظمته أن التعارض
 منع لعله عن الجر بان فاقض عليه ومقتضاه (ومقتضاها) كسر الدال ويحوز فتحها كما ترى أي تقدم أول القسم على الاعتراضات
 (الاستفسار) فهو طلبه لما كلفه الخش (وهو طلبه كرمي القصة بالاجال) فيه (ويجابه) أي الغرض بالاجال (على
 التعرض في الأصح) لأن الأصل عدمه وقيل على المستدل بيان نفسه في ظهور دليله (ولا يكلف) للعرض بالاجال (وبان تساوي
 الخصال) الخلف للاجبال لعدم ذلك عليه (ويكتفي) في بيان ذلك إن أراد المانع به أن يقول (الأصل) بمعنى الراسخ (عدم تناوبها)
 أي المحتمل وإن عارضه المستدل بأن الأصل عدم الاجال (فيبين المستدل عنهما) أي عدم الغرض بالاجال حيث تم
 الاعتراض عليهما بأن بين ظهور القصة في مقتضى تنقل عن التعارض ترى أو غيره أو بقرينة كذا التعارض عليه
 في قوله الرضوخ مرة فتدبر فيه التبع بأن الرضوخ يطلق على التناقص وعلى الأفعال القصيدة فيقول حقيقة الشرعية
 الثاني (أو يفسر القصة محتمل) منه فتح الهم الثانية (قيل ويحيى) أي غير محتمل منه التقية الأمر انه ناطق بلفظ بطلان
 ولا محذور في ذلك فانه على ان القصة ملازمة ورد بان فيه فتح باب الاستدلال (والخيار) انه (لا يقبل) من المستدل اذا وافق
 التعارض بالاجال للفظ على عدم ظهوره في غير مقتضاه (دعواه الظهور) له (في مقصده) بتكسر الصاد
 (بالنقل) عن لغة أو عرف (أو قرب) كأن يقول بقرينة ظهوره في مقصده لا بد من ظاهر في آخر افتاء ولو لم يكن فاعراض
 لم الاجال وانما يقبل لا لعل أو لا بعد بيان التعارض بالاجال وقيل تقبل دعواه بالاجال التي هو خلاف الأصل ومقتضى التمسك بالقصة
 بالاجال فان اشتهر بمكانين والقرء لم يقبل ذلك جرما وترجع عدم القول من رادق وهو ما اقتضاه تبين السكالك من الهام
 وغيره وقول لا نقل أو قرب من الظاهر في ذلك من قوله دعه بالاجال (ثم منع) أي الاعتراض تتبع أو غيره (لا يأتي في الحكاية) أي
 حكاية المستدل لا في قول في المسئلة للبحوث فيها حتى يختار منها قولاً يستدل عليه (بل) يأتي (في الدليل) لنا (قبل تناوع) وانما
 يأتي في مقصده معينة منه (أو بعده) أي بعد تناوعه (والأول) وهو المنع قبل الهام (اما) منع (بقرينة) منع (مع السند) وهو ما بين
 عليه المنع والمنع مع السند (كلا لم كذا لو لم يكن) الأمر (كذا لو) لا يتم كذا (أو) اعلم كذا لو كان الأمر (كذا وهو)
 أي الأول فيسميه من المنع الجرد والمنع مع السند (الناقضة) أي يسمى بها يسمى بالتقصيص (فان احتج) فانه (لا تفتاء
 المنسوبة) التي معناها (مستدل) أي فاحتج بذلك يسمى غسلا لغرضه في الاستدلال (لا يسمعه المحققون) من النظر لا من الزامه
 انقطاع الاستدلال جوابا وقيل يسمع فيستحق (والثاني) وهو المنع بعد قيام الدليل (امانع الدليل) جمع مقدمة معينة أو معينة
 (تختص حكمه بالتقصيص) أي يسمى بان كان المنع لعلبة كسمى مناقضة (أو) النقض (الاجال) أي يسمى بان لم يهية
 أو بقرينة الدليل كان يقال في صورته ما ذكر من الدليل غير صحيح تخلف الحكم عنه في كذا ووصف بالاجال لأن جهة المنع فيه غير
 (قوله لا يتم) من ثم انه قوله وبقرينة الخلفي عند قوله ثم بين وهذا على ان القاموس واستند من الخبر استدل فيلحق
 وبه دعوى التراجع الى هذا دون عبارة أحد مع مخالفتها كما ذكره أولا في هو مروي

أو لا يمنع الاستدلال فانما في ثبوت الدليل فالتعارض قبل ما ذكره وان في مقتضى الدليل هو يقتضي مستدلا وعلى الاستدلال القبح
 بدليل فان منع فكما هو وهكذا الى نظامه أو الزام المانع (وامانع) الأصح أن القياس من البرهان وأنه من أصول الفقه وحكم القياس
 يقال انه دين استدل الله ولا يبيد ثم القياس فرض كفاي يربط بين على مجتهد احتاج اليه وهو جلي ما قطع فيه بني الفارق أو قرب
 منه وخفي بخلافه وقيل فيها غير ذلك وقياس العلة ماصرح فيها وقياس الدلالة جامع فيه بلزما فانها حكما والقياس في معنى
 الأصل الجمع بين الفارق
 الكتاب الخامس في الاستدلال
 وهو دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس شرعي

معينة بخلاف التفصيلي وذكر التفصيلي في الثاني من زباني (أو يسليعه) أي الدليلي (مع) منع المداول (والاستدلال ما ينافي ثبوت
 المداول فللعرضة) أي يسمى بها (فيقول) في صورتها التعرض للمستدل (ما ذكرته) من الدليل (وان دل) على ما ذكرته (فمقتضى
 ما ينفية) أي ما ذكرته و يذكره (ويقلب) للعرض بها (مستدلا) والمستدل معترض ما يمنع الدليل لا لا تخلفا والمداول ولم يستدل
 ما ينافي ثبوته فالمنع مكابرة (وعلى المستدل الدفع) ما تعرض به عليه (بدليل) ليس دليله الأصل ولا يكفيه المنع (فان منع) أي الدليل
 الثاني بان منعه للعرض (فكأمر) من المنع قبل تمام الدليل وبعد تناوعه الخ (وهكذا) أي المنع ما لا يور ابعام الدفع وهم (الى الخامة)
 أي المستدل بأن انقطع بالنوع (أو الزام المانع) بأن انتهى الى ضرورة وري أو يقتضي مشهور من جانب المستدل (مما عدا) كتاب
 القياس (الأصح ان القياس من الدين) لانه ما مقرر به لقوله تعالى فاعتبروا يا أولي الابصار وقيل ليس منه لأن اسم الدين انما يقع على
 ما هو ثابت مستمر والقياس ليس كذلك لانه قد لا يحتاج اليه وقيل منه ان تعين بان لم يكن للمسئلة دليل غيره بخلاف ما اذا لم تعين
 اعدام الحاجة اليه (و) الأصح (انه) أي القياس (من أصول الفقه) كما عرف من عدمه وقيل ليس منه وانما يبين في كتيبه لتوقف غرض
 الأصولي من إثبات حجيته لتوقف عليها الفقه على بيانه (وسمى القياس يقال) فيه (انه دين الله) وشعره (ولا) يقال فيه (قوله الله
 ولا يبيد) لأنه مقتضى الاستدلال وقول ولا يبيد من زباني (ثم القياس فرض كفاي) على القاضين (ويعين) أي يصدر فرض عين
 (على مجتهد احتاج اليه) بان لم يجتهد في واقعة (وهو) أي القياس بالنظر الى قوته وضعفه فبان (جلى) وهو ما قطع فيه بني الفارق
 أي بالغائه (أو) ما (قرب منه) بان كان ثبوت الفارق أي تأثيره فيه ضعيفا بعد اكل البعد كقياس الأمة على العبد في تقوم حصة
 التبرك على شريكه المعلق المورس وعقبتها عليه كما هو كقياس العمياء على العوراء في المنع من التفتحة الثابت بخبر أربع لا يجوز
 في الاضاحي العوراء البين عورها الخ (وخفي) وهو (بخلاف) أي بخلاف الجلي فهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه اماقوا با احتمال نفي
 الفارق أقوى منه واما ضعيفا وليس بعيدا كل البعد كقياس القتل عتقل على القتل محدد في وجوب القود وقد قال أبو حنيفة بعدم
 وجوبه في الثقل (وقيل فيها) أي الجلي والظني (غير ذلك) فليل الجلي ما ذكر في تعريضه والخفي الشبه والواضح بينهما او قيل الجلي
 القياس الأول كقياس الضرب على التأفيف في التحريم والواضح المساوي كقياس احراق مال اليتيم على أكفه في التحريم والخفي
 الادون كقياس التفاح على البري الى ايام الجلي على الأولين بمدق بالأولى كالمساوي (و) ينقسم القياس باعتبار علة ثلاثة أقسام
 (قياس العلة) وهو (ما صرح فيها) بأن كان الجامع فيه نفسها كأن يقال يحرم التيسر كالخمر للاسكار (وقياس الدلالة) وهو (ما جمع
 فيه بلازمها) فأتها حكما الضابط للعللة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الآخرين منتهادون ما قبله بالدلالة الفاء فأول كأن يقال
 التيسر حرام كالخمر جامع الرائحة المستندة وهي لازمة للاسكار والثاني كأن يقال القتل يقتل بوجوب القود كالقتل بمعدد بجامع الاسم
 وهو أثر العلة وهي القتل العمدة العدوان والثالث كأن يقال يقطع الجامعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم
 بذلك حيث كان غير معد وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في القيس والقتل منهم في القيس عليه وحاصل ذلك استدلال
 بأحد موعبي الخانة من القود والدية التارق بينهما العند على الآخر (والقياس في معنى الأصل) وهو (الجمع بين الفارق)
 (ويسمى بالجلي كما مر) وبالعاء الفارق ويتضح للناظر كقياس البول في الماء الرصاصة في الماء الرصاصة على البول فيه
 في المنع بجامع أن لا يفرق بينهما في مقصود المنع الثالث بخبر مسلم عن جابر بن سمير عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أن قال
 في الماء الرصاصة

(وهو دليل ليس بنص) من كتاب أوتة (ولا اجماع ولا قياس شرعي) وقد تقدمت فاقبال التعرض للمستدل عليها امرها المجهول

فدخل قطعا الاقرار بالاعتقاف وهو قول الدليل يقتضي أن لا يكون كذا عوقا كذا يعني مدفوق صور الزاع فيرى على الأصل وفي الأصح قياس العكس وعدم وجدان دليل الحكم كقولنا الحكم يستدعي دليلا ولا يلزم تكليف العاقل ولا دليل بالسر أو الأصل لا قوهم وجد مقتضى أو التام أو فقد الشرط بخلاف **مسألة** الاستقراء بالظن في على السكك ان كان تافه فليس عند الاكثر أو تافه فليس وبسبب إلتحاق الفرد بالاعتقاف **مسألة** الأصح ان استصحاب عدم الأصل والعموم والنسب وما دلل الشرع على ثبوته أو جوده في البر والاعتقاف حجة

(فدخل) فيه (قطعا) القياس (الأقرب) و (الاستثنائي) وهما نوعا القياس اللطفي وهو قول مؤلف من قضائتي سلت أربع عتباته قول آخر وهو التبعة فان كان اللزوم أو قطعية مذكور فيه بالفعل فهو الاستثنائي والافتقار إلى الاستثنائي نحو ان كان التبعة سكر فهو حرام سكر أو ان كان التبعة سكر فهو ليس سكر لكنه سكر متبع فهو ليس ببيع والافتقار إلى نحو كل نبيذ سكر وكل سكر حرام متبع كل إيتسار لم هو ذكور فلهذا لا يفتقر إلى التبعة وبسبب القياس استثنائي لا شبهة على حرف الاستثناء فهو لكن واقربا لا قربان أجزاء (و) دخل فيه قطعا (قوهم) أي العاقل (الدليل يقتضي أن لا يكون) الأمر (كذا عوقا) الدليل (في حكم) أي في صورة مثلا (لنفي مدفوق صور الزاع فتق) حتى (على الأصل) الذي اعتقده الدليل كأن يقال الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقا هو سديم من أدلها البراءة وغيره الذي تأباه الإنسانية ثم فيها خوف هذا الدليل في تزويج قولنا جاز سكر عوقا وهذا المعنى مدفوقا في تزويجها فلهذا الذي هو على التراجع على ما يقتضيه الدليل من الاستثناء (و) دخل فيه (في الأصح قياس العكس) وهو ثابت عكس حكم لئلا تتعاضد ما في العلة كما مر في خبرنا في أحدنا شبهة وله فيها أجور قال أرايت لو وضعها في حرام أكان عليه ورر وقيل ليس بدليل كما مر في خبرنا في خلاف في هذا من يادى (و) دخل فيه في الأصح (عدم وجدان دليل الحكم) هو أولى من قوله انتفاء الحكم لانتفاء متركه وذلك بان لا يثبت الدليل المخبر بعدم الفحص التسلط فهو دليل على انتفاء الحكم وقيل ليس بدليل إلا بالبرهان من عدم وجدان الدليل عنده وذلك (كقولنا) للخصم في مطال الحكم الذي كره في **مسألة** الحكم يستدعي دليلا ولا يلزم تكليف العاقل (حيث وجد الحكم بدون دليل فبطله) (ولا دليل) على حكمك (بالسر) فانه سكرنا إلا أنه لم يجد دليل عليه (و) الأصل المستصحب عدم الدليل عليه فينتج هو أيضا ودخل فيه الاستقراء والاستصحاب والاستحسان وقول الصحاح والأطهر الآية وأما أخره كل منها بالترجيح يستلزم من التمسك وقوة الخاف مع طول بعته (لا قوهم) أي القفا (وجد مقتضى أو التام أو فقد الشرط) فلا يدخل في الاستدلال كونه (بخلاف) في الأصح ولا يكون دليلا بل دعوى دليل وانما يكون دليلا إذا عين مقتضى والتام والشرط عين وجودا ولا يلزم لاحاسه ان يثبت عند الثالث لا على وفق الأصل وقيل يدخل في الاستدلال ورجحنا الأصل فيكون دليلا على وجود الحكم بالسبب إلى مقتضى وعلى انتفاءه بالنسبة إلى الآخر من وقيل دليل وليس استدلالا ان ثبت بص أو اجاع أو فليس والأفوه استدلال وقد ينشأ فيه في الحاشية خروج من يادى بخلاف ما كان معينا فيكون استدلالا ودليلا كما مر **مسألة** الاستقراء بالظن على السكك (أن يتبع عزيمت حتى يثبت حكمها) (ان كان لها) بان كان بكل الجزئيات الصورة الزاع (قد) بدليل (لطفي) في ثبات الحكم صورة الزاع (عددا لا كثر) من العلماء وقال الأقل منهم ليس قطعي لا احتمال بخلاف ذلك الصور وتغير عاقل بعينه فهو من جهة العلم (أو) كان (تافه) بان كان كما مر ثبات الخاف عن صورة الزاع (قطعي) فيها لا قطعي لا احتمال بخلافها التستار (و) متى (عبد الله الفقهاء) (الحاق الفرد) الثابت (بالأغلب) الأعم وبخلافه الفرع باختلاف الجزئيات فكيف كان الاستقراء فيه أكثر من أقوى عاقل **مسألة** في الاستصحاب وقد اشتهر أصحها عندنا دون الحاشية أقسامه الأربعة على خلاف عندنا في الآخر منها وعند غيرنا في الأولين أيضا (الأصح ان استصحاب عدم الأصل) وهو في ما شاء العقل ولم يثبت الشرع كوجوب صور جيب (و) استصحاب (العموم والنسب) استصحاب (مادى الشرع على ثبوته لوجوبه) كشبهة للثبات بالعلم (الى وروايات) لها من الثبات الشرع بما شاء العقل ومن محض أو نسخ أو سبب عدم مادى الشرع على ثبوته أي كل من تلك كوراث (حجة) مطلقا فيعمل به الى ورواياتهم وقيل ليس بحجة مطلقا وقيل الأخير منها حجة في دفع به ثمانية دون الرفع مائة كانت استصحاب حجة لا مقدور قيل

الآن عارضا ظاهر غالب وسبب ظن انه أقوى فيقسم كبر لوقع ما صكته فوجستعرا واحتمل تعبه به وقرب التعبد لا يتجوز باستصحاب حال الاجماع في محل اختلاف فالاستصحاب ثبوت أمر في الثاني ثبوته في الأول فالتقسيم باسناد للتغير أو ثبوته في الأول فقلب وقد يقال فيه لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس المكان غير ثابت فيقسم استصحاب أمس بأنه اليوم غير ثابت وليس كذلك قدل على انه ثابت **مسألة** المختار ان الثاني يطلب بدليل ان لم يعلم الذي ضرورة والا فلا والله لا يجب الأخذ بالأصح ولا بالأقل **مسألة** المختار انه **مسألة** كان متعبا قبل البعثة بشرع والوجه عن تعيينه بعد ما منع وأن أصل الدافع الحل والمضار التحريم

الحكم بعبثه فانه دافع للأمر منه وليس رافع لعدم الأمر من غيره للشك في حياته فلا يثبت استصحابا له بل كما جدد اذا قبل عدمه وقيل هو حجة ان يعارضه ظاهر والأقدم الظاهر وقيل قيمته بذلك والأصح الأول فيقسم الأصل على الظاهر (الآن عارضا ظاهر غالب وسبب ظن انه أقوى) من الأصل (فيقسم) عليه (كبر لوقع ما صكته فوجستعرا واحتمل تعبه به) وقدره بغيره بما لا يقصر كقول الميت (وقرب العهد) بعدم تعبه فان استصحاب بشارته التي هي الأصل عارضا كانت الظاهرة العاكسات السبب التي ظن انها أقوى فثبتت على الطهارة عملا بالظاهر بخلاف ما يظن انه أقوى بأن بعد العهد في المثال بعدم التعبد وقوع البول أو لم يكن مبدوا لخبر الغاية عن المذكورات أولى من تعبه لما على الأخير وذكر الخلاف في الأولين مع التصريح بقول من أن أقوى من يادى (و) الأصح أنه لا يتجوز باستصحاب حال الاجماع في محل اختلاف أي اذا اجتمع على حكم في حال ثم اختلف فيه في حال آخر فلا يتجوز باستصحاب ذلك الحال في هذا الحال وقيل يخرج مثله الخراج النجس من غير السبيل لا يفتقر إلى وضوء عندنا استصحابا لما قبل الخروج من بقاء الجمع عليه (فلا استصحاب) الشامل للأصناف السابقة وينصرف الاسم اليه (ثبوت أمر في) الزمن (الثاني ثبوته في الأول فالتقسيم باسناد تعبير) من الأول الى الثاني فلا ركة عندنا فاحال عليه الخواص من عشرين بديتار ناقصة تزويج رواج الكفاية بالاستصحاب (أثبتونه) أي الأمر (في الأول) ثبوته في الثاني (قد) استصحاب (مفلوب) كأن يقال في التكامل الموجود الآن كان على عبثه على التعليل وسبب استصحاب حال في الماضي اذا الأصل موافقة الماضي للحال والاستدلال به حتى قال السكك انه لم يقل به الأصحاب الا فيمن اشترى شيئا فادعاه غيره وأخذ بحجة مطلقا فيتمسكه الرجوع (التمسك على البائع) عملا باستصحاب المالك الذي ثبت الآن فبا قبل ذلك لأن البيت لا يوجد المالك بل نظيره فيجب أن يكون سابقا على اقامتها ويقدره خطة للثقة ومن الحمل انتقال المالك من المشتري الى الداعي ولصككتهم استصحبوا عقلا وهو عدم الاعتقال على ان في هذه الصورة وحيا مشهورا بعدم الرجوع واعتمده البقعي وقال انه الصواب التعبد والذهب الذي لا يجوز غيره (وقد يقال فيه) أي في الاستصحاب المقلوب يظهر الاستدلال به لرجوعه في المعنى الى الاستصحاب السقيم (لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس المكان غير ثابت) أمس اذ لا واسطة بين الثبوت وعدمه (فيقسم استصحاب أمس) الخاف عن الثبوت فيه (بأنه اليوم غير ثابت وليس كذلك) لا يفسر وهو الثبوت اليوم (قدل) ذلك (على انه ثابت) أمس أيضا **مسألة** المختار ان الثاني (لشيء) (يطلب بدليل) على انتفاء (ان لم يعلم التي) أي انتفاء الشيء (ضرورة) بان علم نظر الوطن لأن انتفاءه على انتفاءه لأن الضرورى لا يطلب به وقيل يطلب به في العقليات لا الشرعية (والا) أي وان علم انتفاء ضرورة (فلا) يطلب بدليل على انتفاءه لأن الضرورى لا يثبت حتى يطلب دليله ليظهر فيه ونصيرى بما ذكرنا من معاير به كافيته في الحاشية (و) المختار (أن لا يجب الأخذ بأصله) لا بالأقل (في شيء) بل يجوز كل منهما لأن الأصل عدم الوجوب وقيل يجب الأخذ بالأخف لقوة تعالى بربادته يكتم اليسر ولا يردكم الضرر وقيل يجب الأخذ بالأخف لأنه أكثر نورا وأموط والترجيح من يادى وتقدم في الاجماع ما يؤخذ منه انه يجب الأخذ بأقل ما قيل **مسألة** المختار (كقائل ابن الحارث وغيره) انه **مسألة** كان متعبا (منع الباء وكسرهما أي مكافأه وكلفا نفسه بالمعبدة) (قبل البعثة بشرع) لما في الأخبار من انه كان متعبا كان يصلي كان يلوذ فذلك أعمال شرعية يعجز ما رخصها فثبتت موافقة أمر الشرع ولا يتصور من غير لمعان العقل مجردا لا يحس وقيل لم يكن متعبا وقيل هو متعبا وهو ما اختاره الأصل (و) المختار (الوقت عن تعبه) أي تعبه الشرع شعير من سبأه وقيل هو آدم وقيل نوح وقيل إبراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت انه شرع من غير تعبه (و) المختار (بعده) أي بعد البعثة (الشرع) من تعبه بغيره من قبله لأن له سرا عاصم وقيل تعبه بغيره بغيره من شرع من قبله أي لم يرد فيه وحله استصحابا لبعده قبل البعثة (و) المختار بعد البعثة (أن أصل الدافع الحل والمضار التحريم)

وليبحت عن المعارض وقوته جنبه للمناصب وهو المتكبر من تخلفه الوجه على نصوص امامه وودنه تجد الفنا وهو المتبحر المتكبر من ترجيح قول على آخر والاصح حوالا تجري الاجتهاد في بعض الامور وجواز الاجتهاد في كل التعديل وسلبه وقوته وان اجتهد لا خطي وان الاشياء جاز في عصره واصح **في التصديق في العنايات** واحد الخطي "أم من كافر ان في الاسلام والتسبيح في ثلثات فيها قطع واستطاعه من الخلاف الا في الاسلام ولا قطع واحد وان تطبق كما يعقل الاجتهاد وان عليه اماره واته فكيف اصابه وان الخطي "لا اثم في طوبى

[illegible][illegible]

والختم جوازاً وروى في الدنيا السبعين كتب انفق الأول موله مؤمنوا انشئ عكسه ثم لا يبدلان وأبو بكر مال عين الرضى
منه واختار أن الرضى والنجدة غير الثمنا والأراذل هو الرقيق والرقيق ما يتبع موله حراً عليه العتق لا يوالا لخلل خلق الإعتقاد
والسلال والختار أن النفس خلق فسر الطاعة والتوفيق كشكلاً والخلال من موهبهم والطبعوا لا اكتسبوا الأفعال

صحيح مسلم أنه عليه السلام قال اذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى ويديون شئاتكم فيقولون الربيع وجوهنا لم
تدخلنا الجنة ونحن من النار فكيف انقلبنا فجاءوا غيثا أسببهم من النور والرحم وفي رواية ثم يلهوهم الله للذين أحسنوا
الحسنات ويؤلفهم إلى الجنة والنار بالنظر إلى تعاقبهم بأن يستكشفوا كيف كانت أفعالهم بأن يرى صور الأعيان زائدة على صور العز
أو بأن يخلق لهم ما يستحسنونه من الحاشية فليست هناك النفاذ واليهوهم فكان أسبب الكفر فلاز. ويقولون تعالى كلاهم عن رحمة
ربهم أنجوا يوم المواقف سواء لأشركه الأصنام (والجواب) في ذلك أن الله تعالى (في الدنيا) في البقعة العين وفي المنام بالقلب إنما في
الجنة فلاز موسى عليه السلام طلبها بقوله رب أنظرني البقعة فلو لا أنجل ما جاوره ويتبع عليه به تعالى وقيل لا يجوز لأن
أوليه ظنوا حاضروا قولا قال تعالى وقولوا لا نسبحكم فأنسابهم السابعة منهم فدا عاقبهم بعداهم وعنتهم في طلبها لا لاستعاضا وأما
في المنام فقبل القاصي غيضا لا يصدق عليه وقيل لا يجوز الدخول في محال ومثاله ذلك على القديم حال فلما كانت استحضار ذلك في المنام
والترجيع من يادى وأما وقوع الزل في بطنها فلهوهم على منصف البقعة لقره تعالى لا يدرى كذا أصار وقوله لموسى لن تراني أبى في
استباحة السبابة السبابة وقوله عليه السلام لن يرى أحد منكم مني يومئذ وأما من علم السبعين فوقعه الله في ليلة القدر واليه
سند القائل وقوله عليه السلام فوقعه في المنام فهو النجاة فقد ذكر وقوعها فيه لكثرة من السبعين الإمام أحمد وعليه الجمهور
في رواية وقيل لا يصر في اللع من سوارها (السبعين كسبعة) أي علم (لا لا أروهم يومئذ والحق بك) أي من كتب الله الأثر
يومئذ كافر أو يعبري بذلك أو يرى عاقبه لا يشبهه على الدور ما هو (أي بقيدان) أي المكسور بأن الأثر يخلص المكتوب في غيره
فأما لوج المقطوع قال تعالى يحوي الله ما يشاء ويختار ما يشاء ويختار ما يشاء لا يغيره منى كقوله إن عيسى
منهم أنما يبدلان تحول على هذا التفسير (وأما بكر) أي من السبعين بل أن عين الرضى منه تعالى وإن لم يسمعها إلا أن قبل تصديقه
عليه عليه السلام إذا لم يسمعها كغير ما كنت من غيره من آمن (والجواب) أن الرضى وأقبل من الله (غير المستقر لارادة) معناه معنى
أولئك المراءفين أخص من معنى السابق المراءفين الدارضى الإرادة. لا أضرار والأخص غير الأبعد دليل قوله تعالى ولا يرضى
بعباده الكفر مع وقوع من بعضهم مثل قوله ولوشاء ربك ما فعلوه وقالت المعتزلة وقوم من الأشاعرة منهم الشيخ أبو اسحاق
رضي وأما نفس الشيخ والارادوا ما هو أخص قوله لا يرضى لعباده الكفر بأنه لا يرضى ما هو أخص على يعاقب عليه ما في الإرادة من
قوله فلاز. وهذا الترميم بأصابعه البقي قوله إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وقوله استعبدت بعبادته وذكر اختلاف من
يقى (هو الرارق) كقوله تعالى إن الله هو الرارق يعني الرارق في النار أو غيره وقال المعتزلة من حبله الرارق تصبف هو الرارق
سما وغيره فأنشأ الرارق له (والرارق) يعني المراد بقى عنده (ما يستعبد له) أي التقدي وعنده (ولو) كان (حراما) وقالت
مأثله لا يكون إلا حلالا لاجتماعه إلى الله في الجنة والشدة إليه لا تتفق عليه بضح أن يكون حراما صافيون
ليه قلنا لا يتبع بالنسبة إليه تعالى فإن له أن يفعل ما يشاء وعقابه على الحرام لواء بآمرهم أسابه ويلزم المعتزلة
أن تغلبي بالحرام فقط طول عمرهم وقوله الله هو عاقب لقوله تعالى وما من داخل الأرض إلا عني الله لعلهم أن لا يترك
أشهر بأمر عليه (يقه) تعالى (الهدامو الاستلال) وهو (حق الاحتناء) وهو الإيثار (و) حتى (القتال) وهو الكفر قال تعالى ولوشاء
لنطعنكم كما أمروا وحلفوا لكن فضل من يشاء ويهدي من يشاء من يشاء مثله ومن يشاء يجعل على من أوسطهم وزعمت المعتزلة أنها
بالميل يهدي نفسه ويضاهي الله على قولهم لم يخلق أفعاله (والجواب) أن الله خلق في غيره (أي غيره) العبد على الطاعة وقال الأصيل
ما يقع عند صلاح العبد أسره في آخر عمره (و) أن (التوفيق كسلك) أي خلق فيه الطاعة وقيل خلق الطاعة (والجواب) أنه
موفق فيه فله العبد وقيل خلق الخصة (والجواب) أنه لا يخلق الطاعة ولا الكفر (والجواب) أن الله خلق في غيره (أي غيره) الطاعة (والجواب) أنه

خلق الضالقات القلب والمغايبات فجعلوا في الامسح وتقلبوا في ارضي تعالى الله عن ذلك عتوا. فخصهم الله بالعلم بانعام الدين المبعوثا اليه الخلق كافة الفضل عليهم ثم الانبياء ثم خواص الملائكة والعجوز قاسم خلق للعامة مقر ون بالحدى مع عدم المعارضة والايمان تصديق القلب. ويعتبر في تلك التفسير المشبهات في شريعة الاشرار والاعدام الكلف. وبذلك يعتبر فيه الاعيان والاشخاص أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه براك والفسق لا يزيل الايمان

بما فهم علمنا على قلوبهم أكنة بأنهم لم يؤمنوا فقد انقلب حالهم من (حق الصلوة في القلب) كالأصل وأول
 لقولهم هذه الأقوال على ما لا يتم الأدلة المستدل عليها في كل واحد من (حق الصلوة في القلب) (والشهادتين) (المكاشفة) أي حقا لقولها
 (محمولة) (مطلقا) (في الأصح) أي كل ما يحتمل جعل الطفل وقيل لا مطلقا على كل ما يحتمل منقول وقيل أنها قيل محمولة فإن كانت مكية بخلاف
 السبيل (واعتقل على) من يراد أن الأول أراد جعلها مستقلة جود لا جعلها تابعة لثبوت الثاني أو أنها قيل في جودها لا يتعلق بها جعل
 جاعل ولا يرد من الثاني أراد جعل الثاني كالتأليف والمركية مؤلفة بخلاف السبيل (أرسل) الرب (على رساله) مؤيد من (بالمعجزات)
 باهرا (وتخص محمد صلى الله عليه وسلم) منهم (بأنهم الذين) كقوله تعالى ولكن رسول الله وأنتم النبيين (المبعوث إلى الخلق
 كافة) كما في خبر مسلم وأرسل إلى الخلق كافة فوفى بالإنس والجن كما في خبر مسلم بلغ في قوله تعالى وأوحى إلى هذا القرآن لا نذكر به
 ومن بلغ أي بلغه القرآن والعالمين في قوله نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذرا وصرح الحلبي والبيهقي بأنه ^{عليه السلام} لم يرسل إلى
 الملائكة وفي تفسير الإمام الرازي والنسفي حكاية الإجماع على ذلك لكن نقل بعضهم عن تفسير الرازي أنه أرسل إليهم أيضا وكانه أخذ
 من بعض النسخة فإن نسخة مختلفة (المفضل عليهم) أي على الخلق كافة من الأنبياء والملائكة وغيرهم فلا يشر كغيرهم من الأنبياء فيما
 ذكر (م) يفضل بعده (الأنبياء ثم خواص الملائكة) عليهم الصلاة والسلام خواص الملائكة أفضل من البشائر غير الأنبياء وقول
 خواص من يراد (والمعجزة) للذي يجهل الرسل (والخارق للعادة) بأن يظهر على خلاف ما كان مستويا عند عام جهل وتفكر
 الأنبياء من بين الأصابع (مقررون بالسحر) منهم أي تظهرهم الأيمان قبل ما كانوا يؤمنون بالإشارة كمنوع لهم الرقعة (مع عدم المعارضة) من
 للرسل إليهم بأن لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق خرج غير الخارق كظهور الشمس كل يوم والخارق بالاعتقاد والخارق المتقدم على
 المعتاد والمشاخر عنه بما خرج من القارة العرفية والسحر والسجدة فلا شيء منها بمعجزة كما أوضحته مع يادني الحاشية (والايمان
 بالتدقيق القلب) بتاعلم عجب الرسول بهن عند التضرع أي الأذغان والقبول له والتكليف بذلك مع انهم الكشفيات النفسانية
 ديون الأفعال الاختيارية بالتكليف بسببه كقوله الله عز وجل وصرف النظر وتوجيه الخواص (ويعتبر فيه) أي في التصديق المذكور أي
 في الخرج به عندنا عن عبدة الأنبياء بالايمان (نلفظ القادر) على الشهادتين (الشهادتين) لأنه علامة لتعالى التصديق لتطيق
 عنايتي يكون المنافق مؤمننا عندنا كافر أعند الله تعالى قال الله تعالى ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا حالة
 كون التناقض بذلك (شرطا) للايمان كعليه جمهور المحققين يعني أن شرط لاجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من ثوابت ومنا كعبة
 وغيرها (لاشطرأ) منه كقيل يفرض صدق بقلب ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من التناقضهما مع عدم مطالبة به كان مؤمنا عند
 الله على الأول دون الثاني كما ذكره السعد التفتازاني في شرح القاصد وهو ظاهر كلام الغزالي فيما ظاهرا كلام شيخه امام الحرمين وما
 نقل عن الجمهور من أنه كافر عند الله كما هو كافر عندنا مفرغ على الثاني وترجيح الشرطية من يراد (والاسلام) هو (التناقض بذلك)
 ويجري الأصل على أنه أعمال الجوارح من الطاعات كالنطق بذلك والصلاة والزكاة اخذا بظاهر الخبر لا في المحمول فيه الاسلام عند
 الخفيين على أحكام البشر وعلة أو على الاسلام الكامل (ويعتبر فيه) أي في الاسلام أي في الخرج به عن عبدة الأنبياء (الايمان)
 أي التصديق المذكور ولم تحك أحد خلافنا ان الايمان شرطا في الاسلام واشطرأ (والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه) لم تكن تراها
 (الك) كذا في خبر الصحيحين المشتمل على بيان الايمان بأن يؤمن بالله ولا يكتفوا بغيره وهو اليوم الأم والأمر يؤمن بالله بغير غيره وهو
 بيان الاسلام بالتدقيق السابق بان تشهد بأن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتؤتي الزكاة وتؤتي الزكاة
 إليه مثلا (والنفسق) بأن يرتكب الكبيرة (لا على الايمان) خلافا لقولهم في فهمهم بزره بمعنى ان واسطة بين الايمان والكفر
 (وعلمهم) الأعمال جز من الايمان لقوله تعالى انما يؤمنون الذين اذنا ذكر الله وحملت قلوبهم إلى قوله حقا وغيره لا يرى في رأي دين
 يرى وهو مؤمن وأوجب دعائهم بأنه لا اله الا الله بالآيات في الآيات كقوله بغير التضرع والتمسك في الوضوء بأنه معارض فقولنا

[illegible]

ونرى ان عذاب القبر وسؤال الملكين والمعاد الجاني وهو الجناد بعد دفنهم أو جمع بعد تفرق والحق التوقف والحشر والصرار والميزان حق والجنة والنار مخلوقتان الآن ويجب على الناس نصب امامهم وضو لا ولا يجوز الزجر وجعل عليه ولا يجب على المتشيء ونرى ان غير الشر بعد الاشياء على المتعلم وسئل انكر فغير فمعان فعل رضى المتعلمين وانما عايشة

وأن الباقى محتاج إلى توضيح فقال ان هذه احتياج الأمر إلى التوضيح لا إمكان أو حدوث أو محال بشرطه الحدوث أقوال
وأن المكان بعدم وجوده في الحقيقة وهو العلة والعلّة لا تكون الجسمين لا تمان ولا بينهما ما بينهما
وأن الزمان مقارنة بحدود وهو لا يوجد معلوم يتبعه داخل الجواهر وخالو الجواهر عن كل الاعراض والجسم غير مركب منها
وأعداد متناهية والمألوف يقب على ثبوتها والأسبق أنه بقاءها زماناً وأن الله لا يخلق عند أدراكه مخلوقها

[illegible]

وَقَالِهَا الْأَوَّلُ مَا تَصَوَّرَ الْعَقْلُ أَمَّا وَاجِبٌ أَوْ مُتَنَعٌ أَوْ مُتَكِنٌ
أَوَّلُ الْوَأَجِبَاتِ الْمَعْرِفَةُ فِي الْأَمْسَحِ وَمِنْ عَرَفَهُ بِهِ تَصَوَّرَ تَعْبِيدَهُ وَتَقَرَّبَ بِهِ تَخَافَهُ وَجَاءَ فَاضِيَ إِلَى الْأَمْسَحِ وَالنَّبِيِّ فَارْتَكَبَ وَاجْتَنَبَ فَأُجِبَهُ
مَوْلَاهُ فَكَانَ سَمْعُهُ بَصَرَهُ وَبَدْوُهُ تَحْمِيلُهُ لِيَنْبَأَ أَنَّ سَأَلَ أَمَّا عَظَامُ أَنْ تَسْتَعَاذَ بِأَعْلَاهُ عَلَى الْهَمَّةِ وَبِقَعِّ شِسْعِهِ عَنْ حَسَنَاتِ الْأَوَّلِ
إِلَى مَعَالِيهَا وَدَقَى أَلْهِيَةً لِأَبْيَانِ فَيُجِبُهُ وَبِرَقِّ مِنَ الدِّينِ فَدُونَكَ صَلَاحًا أَوْ سَادًا وَسَعَادَةً أَوْ شَقَاوَةً وَإِذَا خَاطَرَكَ شَيْءٌ فَرَبِّهِ
بِالْشَّرِّ قَالَ كَانَ مَأْمُورًا بِتَقَرُّبِهِ مِنَ الرَّحْمَنِ فَإِنْ خَاطَرَهُ وَجَعَهُ عَلَى عَمَلَةٍ مِنْهُ فَلْيَقْبَلْهَا لِمَا لَهَا مِنْكَ

والبال وأما الشرقي البهاقيل على ادراك الملازم فادرك الحاصل بمادة تدرك بالذات فادرك الحال الذي تدرك بالخاصة وادرك حصيل
الصور بمادة تدرك بالسمعة وقال الامام الرازي على في الحقيقة ما يحصل بادر الك المعارف العقلية بالاوليات ثم من لها حسيه ككتفاء
شهو في البطن والفرج أو خيالية كحب الاستعلاء والاراسة فهو في الحقيقة دفع آلام فائدة الأكل والشرب والجوع دفع ألم الجوع
والعطش ودغدغة الخي لأوعيته ولذا الاستعلاء والاراسة دفع ألم الفهر والغلبة (و يقال بها) أي اللذة (الأم) فهو على الأول انقباض عند
ادراك الملازم وعلى الثاني ما يحصل عايق لم وعلى الثالث ادراك الغير الملازم وعلى الرابع ما يحصل عند عدم ادراك المعارف (وما تصور العقل
أما واجب أو متع أو ممكن) لأن ذات الصور إما أن تقتضي وجوده في الخارج أو عدمه أو لا تقتضي شيئا منهما بأن يوجد تارة ويعدم
أخرى والاول والواجب والثاني المتع والثالث الممكن وكل منها لا ينقلب الى غيره لأن مقتضى الذات لازم لها لا يعقل انفكاكها عنها

(۱۵)

فإنه كرم من مبادئ التصوف وهو تبحر بالقدالبته واحترام ما سواه أى بالنسبة إلى عظمتة تعالى ويقال ترك الاختيار ويقال
الجلد في السلوك إلى ملك الملوك ويقال غير ذلك كاهونه كور في شرح رسالة الامام العارف بالله تعالى أبي القاسم القشيري وكل منها
ناظر إلى مقامه فانه بحسب ما غلب عليه فراه الزكن الاعظم فاقصر عليه كافي خبر الخ عرفة ولسا كان مرجع التصوف عمل القلب
والجوارح افتتحت كالأصل بأش العمل فقلت (أول الواجبات المعرفة) أى معرفة الله تعالى (في الأصح) لانها مبني سائر الواجبات
أذا يسبح يدونها واجب بل ولا مندوب وقيل أولها النظر المؤدى إلى المعرفة لا تمقدمتها وقيل أولها أول النظر لتوقف النظر على أول
أجزائه وقيل أولها القصد إلى النظر لتوقف النظر على قصده والكل صحيح ورجع الأول لان المعرفة أول مقصود وما سواه مآذكر
أول وسيلة (ومن عرف ربه) بما عرف به من صفاته (تصور تبعيدته) لبعيد بخلاله (وتقريبه) له بديانته (خفاف) من تبعيد عقابه
(ودجا) بشتييه نوابه (فأشقى) حيثئذ (إلى الامر والنهي) منه تعالى (فارتكب) مأثوره (واجتنب) منهيه (فأحبه) حينئذ
(مولا فلكان) مولاه (سمعه) بصبره و يده وانخذه ولبان سألته اعطاه وان استعاض به أعاده هذا مأثور من خبر البخاري وما زال
عبدى يتقرب إلى التواضع حتى أشبهه فإذا أحبيته كشت سمع الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويد الذي يتبعش بها ورجله التي
تمشي بها وإن سألني أعطيت وإن استعاضني لأعبدنه والمراد أنه تعالى يقول عجب به في جميع أحواله فركانه وسكنانه به تعالى كان
أبوى الطفل تحب بهاله يتولى إن جميع أحواله فلا يأكل إلا بعد ما ولا يمشي إلا بجد إلى غير ذلك (وعلى الهمة) بطلبه العلو
الأخرى (يرفع نفسه) بالمجاهدة (عن صفات الأمور) أى دنشها من الأخلاق المسمومة كالكبر والغضب والخفد والحدوس وهذ
الخلق وقلة الاحتيال (إلى معاليها) من الأخلاق الحميدة كالنواضع والصبر وسلامة البطن والزهو وحسن الخلق وكثرة الاحتفال وهذا
مأثور من خبر البيهقي والطبراني أن الله يحب معالي الأمور ويكره مضافها (ودنى الهمة) بأن لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن مضاف
الأمور (إلى البالي) بما دعوه نفسه إليه من المهالكات (فيجبل) أمر دينه (ويبرق من الدين فدونك) أيها الخاطب بعد أن عرفت
حامل الهمودينها (حائلا) لك بعدك الصالح (أولادك) لك بعدك السي (وسعادته) لك ومن آتته عليك بأخلاقك (أو
تلقوه) لك سخط الله عليك بقصدك السي فأفادوا لك الأعراف بالنسبة إلى الصالح والسعادة والتجارب بالنسبة إلى الفساد
والفلاة (وإذا نظر لك قلمي) أى إلى قلبك (حرته بالسرعة) وبالنسبة إليك من حيث الطلب لا مأثور به أو منهي عنه
أومثلك فيه (فان كان مأثورا) به (فبصر) إلى فعله (فأحسن الرحمن) حلك سبحانه وما لك أى زادك الخير (فان
حلت وقومك) منك (على مجلسك) أى تهيئتها للضيوف (بالإضافة للإش) عليك (وقومك عليها كذلك) فتستغفر
مستغفرا لا فوقك عليها بقصدك فعلك ثم ذكبت مستغفرا وهو كالسأد وقول فان غفرت وقومك على كفره أولى مما غفرت به

في صورة التوكل والوقوف ببعث غنمهم أو بعمل أملا يكون الامار به وقدم الكتاب بحمد الله وهو نفع الله به مع الذين انعم الله عليهم من الدين والصدقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا

في صورة التوكل) كيد الله أنه كان يقول لسالك التاجر الذي سلوكه أصلح من تركه الى متى تترك الأسباب لم تعلم أن تركها يطلع القلوب لما في أيدي الناس فاسلكها للسلم من ذلك وينظر غيرك منك ما كنت تنظره من غيرك ويقول لسالك الأسباب الذي سلوكه أصلح من تركها لو تركتها وسلك التاجر بدفتو كنت على الله صافيا فليكن وأما ما يكفيك من عند الله فتركها يحصل لك ذلك فيؤدي تركها الذي هو غير أصلح له الى الطلب من الخلق والأهالي بالزرق (أو الموفق) سحت غنمها) أي عن هذين الأمرين اللذين يأتي بهما الشيطان في صورة تبريرهما لغيره (أو غير) مع غنمهما (أو لا يكون الامار به) الله كرم أي وجود غنمها ومن غيرها (وقدم الكتاب) أي لب الأصول (بعد الشرح) جعل الله به) لما استبان كثرة الانتفاع به (مع الذين انعم الله عليهم من الدين والصدقين) أي فاضل أصحاب الدين لما انعم الله عليهم (والصالحين) عريقين ذكر (وحسن أولئك رفيقا) أي رفقاء في الجنة يان استمتع فيها وادى بهم وادى بهم وادى بهم وإن كان مقرهم في جهنم عالية بالنسبة الى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم انه قد رزق الرضا بحاله وذهب عنه اعتقاده بمفضول انتفاء الحسرة في الجنة التي تختلف المراتب فيها على قدر الأعمال وعلى غير فضل الله على من يشاء من عباده وفضل الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه كما ذكره الله في القرآن وعقل عن ذكره الصالحون

قال المؤلف رحمه الله: سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام شيخنا العلامة الأعلام أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي نور الله روحه وبلغنا والمسلمين ببركته وكان الفراغ من تأليفه ثامن عشر شهر رمضان سنة ١٠٠٣
وكان الفراغ من إفراته على حسب العاقبة مع الإخوان في يوم الثلاثاء ٢٩ جادى الآخرة سنة ١١٩٥ وذلك في ٩٩ ررمسا من أول نصف الحجة الثاني الى التاريخ المذكور على يد الفقير اليه تعالى عبده محمد أبو هادي الجوهري من العلامة سيدي محمد الجوهري الخالي

في فهرست كتاب غاية الوصول شرح لب الأصول للشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي

مجلد	صفحة
١	الخدمات
٢٩	الكتاب الاول في الكتاب
٢٨	المنطق والمفهوم
١٢	الحروف
١١	الأمر
٥٩	العلم
٩١	التعصيف
٩٧	الطلق والتلقين
٩٩	المجمل
٧٠	البيان
٧٢	النسخ

الاستباج المجامع للأصول

ألف هذا الكتاب حضرة صاحب الفضيلة الشيخ منصور على ناصف من علماء الأزهر الشريف والمدرس بالجامع الزينبي وقد جمعه من كتب الحديث الجمة المعتمدة . وقسم الكتاب الى أربعة أقسام . الأول في الايمان والعلم والعبادات وهو موضوع الجزء الاول الذي تم طبعه وجارى الطبع في الباقي والجزء الثاني على وشك أن يتم والكتاب مزدان بشرح جامع يوضح الغامض ويشتمل على تراجم الذين ورد ذكرهم في المتن والشرح ولقد توسع المؤلف الفاضل في بعض الأبواب فافتتحها بآيات من القرآن الكريم وزاد في الأحاديث ما جاء في موطن الامام مالك ومسنده الامام الشافعي والامام أحمد وغيرها . والكتاب مطبوع طبعاً مستقلاً بالشكل الكامل على ورق جيد . ويقع في ٤٤٥ صفحة بالقطع الكبير فتمت رحال العلم وطلاب الحديث على اقتنائه لا يجنأه ثمراته .

الجامع اللطيف

في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف
تأليف المرحوم مولانا جمال الدين محمد جبار الله بن محمد نور الدين ابن أبي بكر بن علي بن ظهيرة القرشي الخزومي

كتاب عنوانه يدل على بعض محتوياته وهو جامع لتاريخ مكة المكرمة التي بها البيت العظيم فتاريخها أهم شيء ينظر اليه المعتنون بالدين . وهذا الكتاب لأهميته طبع في أوروبا بالكراسات القليلة التي وجدت منه ولما وجد المرحوم والدنا أثناء حجته المقبول هذه النسخة في المدينة المنورة على ساكنها أفضل التحية أحضرها معه وخدمنها خدمة لا مثيل لها بعمل فهارس لأسماء الرجال والنساء والأماكن هذا بخلاف فهرست الكتاب العمومي وقد جاءت هذه الطبعة كافية مستوفية وهو مطبوع في حجم الرقع وعدد صفحاته يزيد عن الأربع مائة صفحة فهو لا يستغنى عنه كل من يهتد به الى مكة المكرمة

خاضع العالم الإسلامي

تأليف

لوثرروب ستودارد

ترجمة

الأستاذ عجاج نويحيى

علق عليه وضاعف حجمه بحواشيه القيمة

الإمبريالية في الشرق الأوسط

أكبر دائرة معارف إسلامية عربية شرقية ظهرت باللغة العربية جامعة لأحوال الشرق الأدنى والعرب ، أبان عزم وأسباب فشلهم واضمحلالهم وتأخرهم ، خير مرجع تاريخي عن أحوال الاستعمار والمستعمرين ، وفيه يد الأمير شكيب أرسلان على البشرين والمستشرقين المفرضين منهم والمنصفين ، وبه خلاصة عن كل أمة عربية أو شرقية وأحوالها بعد الحرب .

اطلب ما يلزمك من الكتب

واطبع كتبك القيمة في

مكتبة ومطبعة

عيسى البابي الحلبي وشركاه

بجوار سيدنا الحسين

مصر صندوق بوسطة العنبرية نمرة ٣٩ بمصر

اطلب القهرست تصالك هدية بدون مقابل



